



إشكالية المستقبل في الوعي العربي

الدكتور هادي نعمان الهيتي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الهيتي، هادي نعمان
إشكالية المستقبل في الوعي العربي/ هادي نعمان الهيتي.
٢٥٧ ص.
ببليوغرافية: ص ٢٤١ ـ ٢٥٣.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953 - 431 - 61 - 2
١. دراسات المستقبل. ٢. البحث العلمي. ٣. المجتمع العربي.
أ. العنوان.
303.49

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آب/أغسطس ٢٠٠٣

المحتويات

مقـــــدمـــة

تستطيع أن تتأمل معي ما كان يمكن أن يحل بأحياء هذه الأرض، وبالبشرية بالذات، لو أن نوحاً لم يسبق المستقبل ببناء سفينته قبل الطوفان، ويضع فيها من كل زوجين اثنين. ومع أن هناك أكثر من طوفان قادم، بشكل أو آخر، غير أن نوحاً ثانياً من غير الممكن أن يظهر في الزمن المقبل، الأمر الذي يوجب على بشر هذا الزمان أن يتعلموا من نوح درساً، ذلك أن من الدروس ما لا يمر إلا مرة واحدة .

هناك الكثير من الشواهد التي أبقاها الزمن، والتي تثبت أن إرادة الإنسان في أن يعرف مستقبله هي إرادة قديمة. وقد مرّ الإنسان بمراحل مختلفة في اجتهاداته بشأن مستقبله، بحيث دخلت التكهنات الوهمية والخرافات والتأملات والفنون والآداب والفلسفات والأيديولوجيات في أداء تلك الوظيفة. وها هو العلم يدخل الميدان كأنه مفتاح سحري ليدلي بدلوه في فتح المغاليق، غير أنه يقرّ، بفضل مرونته، أن معرفته بالمستقبل يعوزها قدر من الصدق والثبات، لكنه يؤكد لنا في مواقف أخرى، أنه ليس المهم أن نعرف الغد بكل تفاصيله، بل المهم أن يكون هناك وعي اجتماعي بالمستقبل، ذلك أن هذا الوعي هو قوة لها فعلها في هز العقول وحفز العواطف وتحريك الحياة الاجتماعية.

وتمر المجتمعات اليوم، بواحدة من أكبر التغيرات في التاريخ، ولا يرجع ذلك إلى الإنجازات العلمية والتكنولوجية والتحولات السياسية والاقتصادية وحسب، بل إلى تصاعد الوعي الإنساني بالموضوعات الملحة، وتزايد حركة الاتصال الجماهيري وزيادة الفعاليات الديمقراطية مما يتيح للمجتمعات التعبير عن نفسها، الأمر الذي آل إلى تأثيرات تبادلية في وعي المجتمعات المختلفة،

فضلاً عن أن كل مجتمع راح ينزع، بطريقته الخاصة، إلى التحول بمضمون الوعي إلى واقع.

ومن بين أنماط الوعي التي اتخذت مضامين وأشكالاً وأساليب جديدة وعي الإنسان بالمستقبل، ذلك الوعي الذي يرتبط بمستويات فكرية وسلوكية متداخلة، والذي يؤول إلى عوامل ذات علاقة بحركة التحولات المجتمعية المختلفة، وبخاصة بعد أن حصل للوعي الجديد انعطاف واضح بفضل اقترانه، اكثر من أي وقت مضى، بحركة العلم.

وفي الثمانينيات من القرن العشرين تلمسنا، في الوطن العربي، شيئاً من الاهتمام بدراسة المستقبل العربي، بعد أن قطع العالم الغربي شوطاً واسعاً في دراسته لمستقبل العالم بما فيه مستقبله هو، ومستقبلنا نحن.

وبدا اهتمامنا يأخذ صيغة إجرائية، فظهرت مجموعة من دراسات المستقبل. وكانت لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت الريادة في دراسة المستقبل العربي، إذ بدا مشروعاً مستمراً في هذا المجال، وقد انتهت غير دراسة من دراساته إلى الاستنتاج، ضمناً أو صراحة، أن المستقبل كقضية وموضوع لم يدخل في الوعي العربي ولم يتضح فيه هدف عملي.

وإزاء هذا بدت قضية الوعي العربي بالمستقبل إشكالية كبرى في هذا الوقت بالذات حيث يجد المستقبل العربي أمامه طرقاً وعرة ومظلمة يتطلب عبورها المرور في منعطفات شديدة الالتواء، ويجد، في داخلها، تهديداً حقيقياً من قوى شتى. وهناك شعور اجتماعي، يختلف في درجة تأججه، بأن الدخول إلى المستقبل أمر تمليه طبيعة الحياة.

ويرسم **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢**[(١)] صورة مظلمة عن الوضع العربي، إذ هو يسجل بعض الإيجابيات التي تحققت في الدول العربية في عدد من المجالات في العقود الأخيرة، غير أنه يفصح أن المستقبل العربي سيكون أسوأ من الحاضر إذا لم يتم انتشاله من مشكلاته الكثيرة.

وهذا يعني أن مستقبل العرب محفوف بكثير من المخاطر، كما أن متغيرات العالم الجديد تفرض أن يعي العرب قضايا وشؤون مستقبلهم ومستقبل العالم، وأن يشاركوا في صنع المستقبل الجديد، ما دامت الحقيقة

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢).

التاريخية تؤكد أن إنسان اليوم هو صانع مستقبله، وهو حين يتوانى فإن هناك من يسارع إلى اصطناعه له واضعاً مصالحه فوق كل اعتبار.

ونتيجة للتغيرات الواسعة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية في العالم، فإن الوطن العربي معرض لهزات كثيرة، ويزيد منها ويربك في اتجاهاتها ظواهر داخلية، منها وجود شرائح شديدة العناد، وأخرى خفيضة الوعي، وثالثة ذات مصالح أنانية، ورابعة تنحرف بها الأمية الحرفية والأمية الفكرية عن فهم الواقع والمستقبل، وخامسة ضحية وسائل اتصال تفتقر إلى الصدق. كما أن المجتمع ينشغل بمشكلات الحاضر، ويتعامل مع أزمات التنمية وهو يقف على رؤوس أصابع قدمه إزاء ظواهر شاذة كالتعصب الطائفي والعرقي والديني، والتي تهدد مستقبله، في وقت يغيب الفكر السياسي الناضج والمنفتح والحر عن التفكير الاجتماعي، والتفكير السياسي أيضاً.

وهكذا ترى الأدبيات العلمية، بما فيها علم المستقبل، أن المجتمع هو الذي يصنع مستقبله. كما أن الأدبيات السياسية تؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها .. وفي مقابل هذا يتبادر القول : إن الوطن العربي ليس غنياً إلا بالبشر إذا أحسن النهوض بوعيهم على استثمار طاقاتهم.

ومع أن النخب المنفتحة هي اليوم على وعي رفيع بشؤون الوطن العربي، إلا أن طرق التفكير الشعبية تنشأ في أحضان الثقافة السائدة، لذا لا تلعب تلك النخب إلا دوراً هامشياً، إذ هي تتحدث إلى نفسها، ذلك أن الجسور بينها وبين الجماهير ليست متينة، كما أن من بين النخب من انطبقت عليه نصيحة هالوران، خبير الاتصال الدولي القائلة: «اربط نفسك بالنظام والقيم السائدة تصبح في مأمن، إذ انك إذا اعترضت قد تهوي إلى الأسفل».

واذا كان المستقبل العربي موضع اهتمام العالم الغربي منذ وقت غير قصير، فإن التسعينيات شهدت اهتماماً أكبر. وتكشف كثير من التقارير والوثائق السياسية والاقتصادية الغربية المعلنة أن الكثير من القوى تريد للوطن العربي مستقبلاً بعينه، وكأن هذا الوطن الواسع قطعة قماش يريدون تقطيع أوصالها، وأن يخيطوا منها أردية دافئة على المقاس المناسب حتى لو ظل أبناء البلاد عراة في زمهرير البرد.

وكانت لقاءات علمية وأخرى سياسية قد نظمت في العالم الغربي شارك فيها خبراء ومختصون تناولت مستقبل الوطن العربي، والقليل منها انعقد في الداخل.

واذا كانت هناك دراسات عدة قد وضعت عن مستقبل الوطن العربي، وهي في الغالب، من وضع باحثين وسياسيين غربيين فإن منهم من اتخذ لدراساته أطراً مرجعية تخرج بها عن الموضوعية، كما أن منهم من أباح لتصوراته الذاتية أن تأخذ مديات مطاطة مما أبعد بينها وبين الدقة.

هذا مع العلم أن في العالم هيمنة فكرية على مستوى الدراسات المستقبلية. وأن تردي أوضاع الفكر العلمي في الوطن العربي يشكل مبرراً للعناية ببحوث المستقبل، وبخاصة أن الكيفية التي يعبر فيها العلم عن نفسه في الوعي الاجتماعي هو أحد دوافع التغيير في المجتمع.

ومن بين مظاهر ضعف وعينا بالمستقبل أننا لا نحسن التعامل مع أبعاد الزمن، وأن كثيراً من أفكارنا تتقهقر أمام عمليات النهوض، وكثيراً ما يبدو لنا المستقبل مخيفاً. و من بين ما آل إليه ذلك أن أمست خريطة المستقبل العربي خلواً من التخطيط الدقيق. وكثيراً ما تبدو صور التراخي أمام المستقبل وتياراته واضحة، يضاف إلى هذا أن قوى في العالم تعمل على أن تدفع بنا إلى ظروف وأوضاع ليست في صالح حياتنا المقبلة حتى وإن تضمنت حلولاً وقتية أو أنصاف حلول لمشكلاتنا المستديمة.

ودخل العرب الألفية الثالثة يلازمهم فتور واضح في الانتباه إلى الوعي بالمستقبل في وقت تبرز فيه دواع ملحة إلى ذلك الانتباه، والى الاهتمام بدراسة المستقبل العربي. ومن بين تلك الدواعي ما هو ذو علاقة بالعلم والمنهج العلمي، ومنها ما هو مرتبط بظروف واتجاهات التغيير في الوطن العربي، ومنها ما هو متعلق بالحاضر العربي، كما أن منها ما هو على علاقة بالواقع الدولي. وهذه كلها تشكل متغيرات تتبادل في ما بينها التأثير، يضاف إلى ذلك أن الوعي في ذاته يتطور، كما أن علم المستقبل يواصل التراكم.

أما الدواعي التي تتعلق بالعلم والمنهج العلمي فيمكن الإشارة بشأنها إلى أن البحث العلمي هو، اليوم، أحد أكثر المظاهر تأثيراً في هذا العصر وحضارته. لكن أنصبة الدول شديدة التباين من حيث الإسهام في هذا العمل العلمي، لذا فإن الدول التي تتوانى عن المشاركة في البحث العلمي، وتلك التي تمارس عمليات الفهم والضبط والتنبؤ على أسس غير الأسس العلمية لا تحيا العصر حقيقة. وعلى هذا فإن المجتمعات التي لا يحكم العلم منظورها إلى الماضي والحاضر تدفع بمستقبلها إلى الهاوية، أو هي تجعل منه صورة أكثر إشكالاً من الحاضر، إذ أن أقل ما يقال عن البحث العلمي أنه من أوفر المشاريع المستقبلية إنتاجاً.

وكان برتراند راسل (١٨٧٢-١٩٧٠) في كتابه **النظرة العلمية** قد قال: إن العلم قد أصبح قوة هائلة منذ ثلاثة قرون فقط، وكان النصف الأول من تلك الفترة مجرد موضوع خاص بالعلماء، ولم يؤثر في تفكير الناس وحياتهم، لكنه أصبح منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً عاملاً مهماً ومؤثراً في الحياة اليومية، وخلال هذه الفترة القصيرة حقق العلم من التقدم أكثر بكثير، مما تحقق طوال خمسة آلاف عام.

والتفكير العلمي في المجتمع العربي لا يحتل إلا قدراً أقل مما تتطلبه الحياة الحاضرة، لهذا تلعب أنماط من التفكير المضاد للعلم أدواراً واسعة في حياة الإنسان العربي كالتفكير التوهمي والتفكير الخرافي والتفكير عن طريق المحاولة والخطأ، والتفكير التسلطي أو التفكير بعقول الغير. وقادت هذه الأنماط إلى تكريس تيارات ومنظورات اجتماعية متحجرة، وقد عمق من ذلك إسباغ صفات على بعض تلك التيارات والمنظورات، كربطها بالتاريخ والهوية أو إحاطتها بالقداسة.

وبالرغم من ثراء العلوم الإنسانية غير أن حدود تنظيمها لحياة العرب ما تزال واطئة مما أفضى إلى تقليص فهم المجتمع العربي للظواهر فهماً علمياً، وتقلص تكييفه لها والسيطرة عليها، وضعف قدرته التنبؤية حول ما تؤول إليه هذه الظاهرة أو تلك. وهذا يعني أن مدى الاستناد إلى العلم في الفهم والتحكم والتنبؤ على صعيد المجتمع العربي في مستوى يجعل للتعامل المضاد للعلم حضوراً بارزاً في حياة العرب.

وعلى هذا فإن ضعف الانتفاع من الفكر العلمي جعل من مواجهة العرب للأحداث لفظية ومائعة، وجعل الموقف من الارتقاء الاجتماعي فيه قدر واضح من الخشية والميل إلى الجمود.

هذا على صعيد العلم بمجموعه، أما على صعيد علم المستقبل فإن هذا العلم ما يزال يحيا طفولته في مجتمعنا، لذا فإن درجة الانتفاع من وظيفته التنبؤية خفيضة، كما أن حقائق علمية عن مستقبلنا لم تتهيأ، وكثيراً ما تبدو الحوادث وكأنها مفاجآت أو نوازل، وأن ما يعترض مسيرة الارتقاء أكبر بكثير مما يحفز عليه. ذلك أن المستقبل العربي لا يمكن أن يكون معروفاً دون دراسات علمية، لأنه ليس استمراراً، ولا استطراداً، وليس مجرد تغيرات اعتباطية. وحتى الأدوات والطرائق المتبعة في دراسة التغييرات الحاضرة غير مؤهلة لتحديد احتمالات المستقبل وفهم علاقاته ومتغيراته، وبخاصة أن تحليل

المستقبل أو دراسته لا تقتصر على تشخيص ظواهر ونظم اجتماعية أو ثقافية أو تحديد خطط عملية في اختيارات بديلة أو سيناريوهات محتملة، بل هي، فوق هذا وذاك، تدخل قدرات الإنسان والمجتمع في اعتبارها، وكيفية إنماء تلك القدرات، وتهيئتها لصنع المستقبل، ذلك أن المجتمع يمكن أن يرتفع بها، أو ينحدر بها إلى الهاوية.

أما دواعي الاهتمام بالمستقبل، والوعي به، ودراسته ذات العلاقة بظروف واتجاهات التغيير في الوطن العربي، فإن من اللازم الإشارة إلى أن المستقبل هو حصيلة لمجمل تراكمات الأحداث وعمليات التغيير بفعل العوامل الداخلية والعوامل الوافدة، وأن علم المستقبل يتضمن فكرة التغيير بالضرورة، لهذا فإن طرح موضوعات المستقبل للبحث العلمي يشكل تحريكاً للمجتمع، ويوفر فرص التفاعل الفكري، ويؤلف رؤية واضحة لمسألة مهمة وأساسية وذات ارتباط بالمجتمع.

ومن جانب آخر، وعلى صعيد التغيير نفسه، فإن لعلم المستقبل جدوى عملية تتمثل في موضوعات متعددة، منها أن هذا العلم ينبه الأذهان إلى تلافي نكسات المستقبل، والتحسب لها، ووضع ما يضمن الحماية منها.

والتغييرات في المجتمع غير معزولة عن الزمان والمكان، ذلك لأنها تؤلف سلاسل من الحلقات المتداخلة. غير أن من التغييرات ما هو نتيجة مشكلات موقتة أو طارئة. ويرتبط المستقبل بمجمل التغييرات في المجتمع.

وتحليل التغيير في المجتمع يتضمن جوانب واسعة، في مقدمتها موضوعات التغيير، وكيفيته، واتجاهاته، ومعدلاته،وعوامله، والأوضاع التي ينتهي إليها، ومحاور التغيير عبر الزمن، وعلاقة ذلك كله بقدرات الإنسان وجهوده الفكرية والعملية.

وتتباين المجتمعات في كثير من أنماط التغيير ومعدلاته ومكوناته الأخرى، لذا فإن للمجتمع العربي خصوصياته في تغيره. ولكن أياً كانت أسباب التغيير فإن وراء التغيير هو التغيير نفسه سواء أكان ذلك نحو الأحسن أم نحو الأسوأ.

ومن هنا فإن تحليل المستقبل العربي هو قضية ذات أهمية لارتباط المستقبل العربي بما يحصل من تغيرات، و بخاصة أن من التغيرات المستقبلية ما هو غير مخطط له، أو غير محسوب، كما أن التغيير المخطط لا يتحقق إلا إذا

أخذنا بأسبابه من الآن، وذلك لأن صورة المستقبل تتشكل من قرارات وعمليات حاضرة، وأخرى متواترة أو موروثة.

ومرجع أهمية دراسة التغيرات في تحليل المستقبل هو أن التغيرات تتخذ أنماطاً متعددة، ولها بدائل مختلفة، وتتفاعل مع متغيرات أخرى في ظروف متعددة، ومن بين تلك الأنماط: النهوض، والتنمية، والارتقاء، والتطور، والتحديث، والعصرنة.

وعلى هذا فإن استشراف المستقبل عبر عمليات التحليل العلمي تمكن من فهم المستقبل العربي من حيث تكوينه، وعلاقاته، والقوى الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، فضلاً عن معرفة التغييرات الأساسية. ذلك أن بحوث المستقبل تأخذ في الاعتبار المجال البشري للبحث والمجال الجغرافي والمجال الزماني، وهي في نظرتها إلى المجال البشري ـ تضع في الاعتبار الموارد البشرية، وإمكانات الناس وخياراتهم وآمالهم وصورتهم عن أنفسهم، وإرادة التغيير لديهم. ويأتي ذلك ضمن أهداف بحوث المستقبل في الوقوف على ما تنطوي عليه التغييرات الحاضرة وما تؤول إليه في المستقبل.

ويمكن لأبحاث المستقبل العربي أن تلقي في الأذهان أن مسألة التغيير على أي نمط من أنماطه لا تحكمها أي من العوامل الاقتصادية أو السياسية بمفردها، بل لا بد أن يتحقق التغيير في سياق ثقافي وحضاري واجتماعي متكامل وشامل، إذ إن أبحاث المستقبل تطرح أكثر الحقائق أهمية عن التغيير.

ويحتمل أن تساهم الحقائق العلمية المشتقة من بحوث المستقبل في تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى المجتمع إزاء مستقبله، وتمكنه من فهم المشكلات الحاضرة والمستقبلية، حيث تتضح تلك المشكلات في أدلة عن معاناة الإنسان في الماضي من أجل البقاء، خاصة أن هناك قدراً من الشعور بالسلبية في المجتمع العربي، ذلك أن من بين ما تعنيه بحوث المستقبل والوعي به التزامن مع أنشطة عقلية وسلوكية عصرية.

وهكذا فإن مجمل ظروف واتجاهات التغيير في الوطن العربي تؤلف مبررات أساسية لدراسة المستقبل وإنماء الوعي بالمستقبل، وأن من بين أبرز شروط الارتقاء هو القبول الاجتماعي بالارتقاء وفهم طبيعته، حيث إنه من غير الممكن للإنسان أن ينجز ما لا يدخل في وعيه.

أما الدواعي المتعلقة بالواقع الحاضر والتي تلقي المسؤولية على المجتمع

لدراسة المستقبل وللوعي الشامل به فتتعدد، ذلك أن أفق الواقع من السعة بحيث يتعذر تحديد عناصره، لهذا تم تفريع محاور أساسية يسهل على أساسها تناول الدواعي منها واقع الوعي بالمستقبل، وواقع الثقافة، وواقع القبول بالتغيير، وواقع الأخذ بالمرونة، وواقع الأخذ بالأسلوب العلمي وبمعطيات العلم.

أما الدواعي المتعلقة بالواقع الدولي والتي تبرر دراسة المستقبل العربي وإنماء الوعي به فهي ترتبط بمجموعة متشابكة من المتغيرات خاصة وأنه منذ بدء العقد الأخير من القرن العشرين حصلت تطورات واسعة في العالم، وانقلب الكثير من الموازين. واذا كانت الاشتراكية قد مرت بمرحلة تاريخية في التطبيق، فإن الرأسمالية وجدت نفسها أمام امتحانات جديدة.

وكانت التسعينيات حبلى بأحداث ووقائع عاصفة لم تلدها فرادى، بل وضعتها توائم وأزواجاً. من بينها انهيار الاشتراكيات الأوروبية الغربية، وظهور النظام الدولي الجديد، وشيوع أيديولوجيا العولمة، وتسلط الولايات المتحدة في قطبية أحادية وما سبق ورافق هذا وذاك من انهيارات. وكلها لفحت بنيرانها وجه الوطن العربي، وقادت إلى تغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، وجعلتنا نضع المرآة أمامنا دون أن نستطيع فهم حقيقة مشكلاتنا، ونلقي باللوم على المرايا التي تظهر السطوح لا الأعماق، دون أن نخضع واقعنا منهجياً للنقد الموضوعي ودون أن نمتطي غير العناد، ودون أن نحاول الاستناد، في قضايانا الملحة، إلى الفكر العلمي الذي يمتلك وحده القدرة على الفك والتركيب.

لقد حملنا أثقال الماضي والحاضر طويلاً على الظهور في أكداس دون أن نعمل على استلهامها وفق منهج العصر. ولكن طول المشوار ينبغي أن لا يبرر رجوعنا إلى الخرافة أو ركوننا إلى الهامشية، لأن هناك ضرورات للفعل المنهجي والإنجاز الفكري والمشاركة، كي لا يكون مجتمعنا مثل ذلك الكسول الذي ارتضى أن يجلس مسترخياً عند الشاطئ مفضلاً ما يجود به الصيادون على اكتسابه مهارة الصيد.

وتومئ كل القوى في الوطن العربي، بشكل أو بآخر إلى إيمانها بالتغيير والعمل على بناء مستقبل جديد، غير أن التمعن في أساليب أكثر تلك القوى يكشف أنها تفتقد إلى المنهج في التغيير، حيث إن من بين أطروحاتها ما هو ردود أفعال ومنها ما هو أقرب إلى الارتجال أو ذو صفة عفوية، ومنها ما هو

مسايرة للثقافة السائدة والحس العام، بل منها ما يريد النكوص الى الوراء.

إن أولى الخطوات التي ينبغي لها أن تكون هي البحث عن منهج للتغيير، وتحديد النموذج للصورة المستقبلية لكي ينتظم التغيير في فعاليات إرادية مقصودة، لأن غياب المنهج قاد إلى غياب الصورة المستقبلية ذلك أن التفكير الأعوج وغير المخطط يؤول إلى أوضاع غير محسوبة.

ومشكلة أخرى هي أن النظرات المستقبلية للمجتمع العربي نشأت عبر تأملات أيديولوجية، وما تزال الأوهام الأيديولوجية تفعل فعلها في العقل العربي إذ هي تتجاهل حركة التاريخ ومنطق الفكر العلمي في تبشيرها بالمستقبل.

وإذا كان الوطن العربي في حاجة إلى علم المستقبل وتطبيقاته والى دراسات المستقبل على أساس منهجه وطرائقه، فإن من غير الممكن القول بهذه الحاجة دون القول بأن هذا الوطن في حاجة إلى حركة للبحث العلمي تشمل مجمل الظواهر والمشكلات في المجالات الإنسانية والطبيعية، ذلك أن الحاجة إلى البحوث هي من أكثر الحاجات إلحاحاً، وهي حركة مستمرة على أن يتحقق الانتفاع عملياً من تلك البحوث وأن تتزامن حركة البحث العلمي مع حركة إنماء الوعي بالفكر العلمي على صعيد المجتمع كله، ذلك أن كل ما يتحقق إنجازه علمياً يمكن أن يمسي عبئاً إن لم يتعهده المجتمع بوعي.

وتناول مسألة الوعي لا تحتمل قلباً لأي وضع سياسي أو اجتماعي وفق أي منطلق أيديولوجي بل هو يستهدف تكوين أجواء للمجتمع العربي في أن يستوعب علمياً متطلبات المستقبل وتعميم فكرة الارتقاء، والمشاركة في المسؤولية وأن يعي المجتمع الأخطار التي تهدد المستقبل إن هو ترك الحبل على الغارب.

ورغم أن هذا البحث انشغل، بقدر ما، بروح العلم إلا أنه لم يفرد إلا حيزاً صغيراً لعلم المستقبل، انطلاقاً من الرؤية بأن هذا العلم هو في حقيقته امتداد للعلوم كلها التي وضعت التنبؤ هدفاً من أهدافها، لذا لم تكن ولادة علم المستقبل مفاجئة،بل كانت في أعقاب عملية قيصرية أعيد فيها النظر في مواقع الأبنية المنهجية وفي عملية تراكم الموضوعات، وهو يرجع في أمومته إلى الفلسفة، ويرجع في أبوته إلى المنهج العلمي.

وهذه الدراسة هي محاولة لحفز كل هيئات التفكير، بما فيها أجهزة

البحث العلمي ومؤسسات الأدب والفن والاتصال على أن تلتفت إلى مسألة الوعي الاجتماعي بالمستقبل ذي الروح العلمية بعد أن طوينا من السنين كثيراً ونحن نمني النفس بآمال فيها الكثير من التوهم.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تحاول أن تخرج قضية الوعي بالمستقبل من وضع لتضعها نصب العين وتدخلها في موضع الاهتمام الفكري والعلمي بالذات.

وبسبب كثير من المواقف خلال السنوات الأخيرة ظهر في بعض الأقطار العربية ما ينم عن خيبات في الأمل بالمستقبل. وقد اتخذت هذه الظاهرة تغيرات مختلفة وردود أفعال شتى وصلت الى محاولة الهجرة الخارجية، أو اللجوء إلى العنف أو الجنوح إلى الهامشية والسلبية والتخلي عن الأنشطة السياسية والاجتماعية والفكرية. ونظرت قطاعات من المجتمع العربي إلى بعض الأنظمة السياسية وكأنها تشكل أدوات لمحاصرة التطلعات.

وتفصح البيانات عن عدم اهتمام الحكومات العربية بالعلوم والأبحاث، وعدم اكتراثها بالكفاءة والقدرة الفكرية وهي ترى أن العلوم مقحمة على الثقافة.

وأصارح القارئ الكريم، أنني وجدت في هذا الكتاب فرصة للتعبير عما يختلج في أعماقي من إيمان بكبر أهمية العلم لحياتنا العربية المقبلة، إذ إن من بين أبرز مشكلاتنا أننا نعاني من عوز علمي وفقر منهجي. لذا حاولت أن أغتنم كل فرصة لتبيان هذه الأهمية، ولكن القارئ يقدر أنني لم أدع دعوة مادية، بل هي أقرب أن تكون معنوية، وذلك من خلال التأكيد على الروح العلمية التي لا يمكن لنا أن نحقق خطوة في طريق الارتقاء إلا بعد التشبث بهذه الروح والتمسك بها. فالمجتمعات التي عانت من التخلف سيكون عليها أمر الارتقاء عسيراً ذلك أن أمر ارتقائها قد تضاعفت متطلباته.

وإذا كانت الدعوة إلى الروح العلمية ذات صفة معنوية،قبل كل شيء، فهي، من جانب آخر، ذات صفة موضوعية لها ذاتيتها مثلما يكون للوعي العربي بالمستقبل، في موضوعيته، صفته الذاتية، حيث إن الوعي بالمستقبل في روحه المعنوية خصوصية يراد لها النشوء والارتقاء في هذا المجتمع كي تستطيع التغلب على معوقات النهوض والسير في طريق المستقبل بخطوات ثابتة بطوع إرادته، ذلك أن من غير الممكن أن يساق الناس إلى الجنة بالعصا إذ يقتضي، أولاً، أن يكونوا معنيين بالمنهج الذي يضفي من خلاله المجتمع

معاني على الأحداث والوقائع والموضوعات والعلاقات، وإلا ظلت هذه الموضوعات في مجملها معوقات أمام حركة المجتمع، و خاصة أن بناء القيم المرجعية وترتيبها في سلالم حديثة يقتضي الرجوع إلى منظور عصري يستعين بالعلم دون أن يغفل العاطفة، خصوصاً أن حياة العرب مرت في فرص زمنية تراكمت فيها من حولهم الرواسب.

وفي وحدات هذه الدراسة محاولة لرسم صورة لحركة إنماء الوعي العربي بالمستقبل، وعلاقات ذلك الوعي الجديد، حيث تعاملت هذه الدراسة مع الوعي مفهوماً وما يرتبط به من علاقات، ذلك أن الوعي لا يتشكل من خلال عمليات الاتصال وحدها، بل هو يرتهن بفهم دلالته فهماً علمياً، والوقوف على نشأته وتطوره، وإنماء المرونة لدى المجتمع وبلورة الروح العلمية، والأخذ بطرائق للتقدم وتكوين منهج للنظر إلى أبعاد الزمن، وتكوين منظور ثقافي منتظم في وحداته القيمية.. لهذا فقد تم تناول هذه المكونات في فصول في هذه الدراسة.

وأعيد إلى ذاكرة القارئ أن المجال الزمني لهذه الدراسة قد بدأ مع انتهاء دراسات المستقبل إلى نتيجة حاسمة هي: «أن المستقبل لم يدخل الوعي العربي»، لذا حاولت الوقوف على مستجدات الوعي العربي وعلاقاته، ومشكلاته، وأساليب إنمائه، من خلال متابعة وملاحظة مجمل ظروفه بما في ذلك ظروفه المستقبلية، لذا بدا التركيز، في تناولنا هذا على ما ينبغي أن يكون عليه الوعي العربي بالمستقبل.

ولا أستطيع إلا أن أنقل للقارئ أنني وضعت مقدمتين لهذه الدراسة لكني فضلت أن أضع هذه التي بين يديك وأودع المقدمة الأخرى على الرف، والتي كان عنوانها «لولا السراب لمات الظمآن يأساً قبل أن يموت عطشاً».

هادي نعمان الهيتي، بغداد

الفصل الأول

الوعي بالمستقبل:
المفهوم



مر دهر على أرضنا كانت قد حملت فيه اسم عصر الدناصير، يوم كانت تلك الأحياء العملاقة تملأ الأرض كلها .. لكنها راحت تلتهم الأخضر واليابس، وتتكاثر،دون أن تحسب حساباً للمستقبل، لذا سرعان ما انقرضت عن آخرها .
وحين يتذكر بعض أهل زمان اليوم هذه الحادثة الواقعية يرددونها دون «وعي» بما لها من عبرة.

من بين الصفات التي نعت بها الإنسان أنه كائن حي متوقع، لأنه مهيأ لأن يتوقع أحداثاً ومواقف. ولكن حدود الصدق في توقعاته ترتبط بمتغيرات عدة، من بينها أسلوب التفكير وحدود سيادة هذا الأسلوب في ثقافة المجتمع.

ولما كان للوعي موضوع، لذا حين يكون المستقبل موضوعاً للوعي يمكن الاصطلاح على «الوعي بالمستقبل»، في حالات بعينها، مثلما يمكن أن نجد وعياً بالعلم، ووعياً بالقانون، إذ يحمل موضوع الوعي الدلالة النوعية للمفهوم، لذا فإن الوعي بالمستقبل هو مستوى فهم المجتمع لصورته القادمة، وإدراكه لدوره في الإسهام في تفاعله مع مواقف الحاضر وصولاً إلى إدراك ما يقتضيه تفاعله مع مواقف المستقبل .. لذا فإن غياب المستقبل عن الوعي يعني أن الإنسان ينشغل بيومه ويتصرف على أساس ذلك. وإذا كان الوعي عموماً يرتكز إلى عدد من المتغيرات الأساسية فإن «الزمن» أحد هذه المتغيرات في الوعي بالمستقبل كما أن هذا الوعي يتضمن الكثير من الشروط، ويتحقق من خلاله الكثير من المهام من بينها تصحيح العديد من المفاهيم الخاطئة عن المستقبل، وفهم الإنسان لدوره في صنع المستقبل، وتكوين إرادة التغيير، وبلورة القبول بالارتقاء، وفهم طبيعة التغيير والتحولات الإنسانية، وإثارة التفكير المستقيم، واتخاذ الاحتياطات إزاء المواقف المحتملة التي لا يتيسر تلافيها وتحقيق مشاركة جماهيرية في عمليات التغيير وتكوين فرص تأهب اجتماعي استعداداً للمستقبل بدل ترقب وقوع المشكلات بصورة مفاجئة .

وهناك إشارات كثيرة إلى أن «النخبة العربية» قد انتهت إلى أهمية الشأن

المستقبلي، وأهمية العلم الذي يدرسه وضرورات الانتفاع من هذا العلم: منهجاً وموضوعاً، رغم تباين مقادير ذلك الانتباه على المستويات الفردية. غير أن انتباه «الجمهور العربي» كان أقل بكثير من حيث المستوى الكمي، وأدنى من حيث النوع، ذلك أن الجمهور العربي كثيراً ما يجد نفسه مشغولاً بيومه الحاضر، ومن الجمهور من يعيش الماضي.

وبعد أحداث كثيرة، حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين صار القلق على المستقبل العربي كبيراً، ومن نتائج هذا القلق أن أصبح المستقبل عند النخبة العربية المثقفة شغلها الشاغل، وقد تجسد ذلك في كتابات ولقاءات وندوات[1].

وقد تنوعت مباعث الانتباه إلى أهمية المستقبل العربي غير أن بالوسع القول إن منها ما هو امتداد لما يحمله الشعور العام، والثقافة، من انطباعات وصور وأفكار وتأويلات عن المستقبل ومنها ما هو ردود أفعال للاهتمام العالمي، كما أن منها ما هو وليد «الوقوع في أزمات» حيث إن ذلك جعل من البعض يجيل النظر ذات اليمين وذات الشمال، فيقع المستقبل أمامه مثل وقوع الماضي والحاضر. فضلاً عن أن وسائل الاتصال الجماهيري تناقلت بعض الأصداء حول المستقبل، والمستقبليات، والدراسات المستقبلية، وعلم المستقبل.

ويحكم كثيرون من الباحثين اعتماداً على الملاحظة أن «المستقبل لم يدخل في الوعي العربي ولم يتضح له هدف عملي» إلا بحدود، وهذه الحدود لا ترتقي بالمجتمع إلى درجة النجاح في الامتحان الذي يعرض نفسه على المجتمع في كل لحظة من لحظات الحاضر خاصة أن الوطن العربي يمر في فترة حاسمة بسبب ظروف داخلية وخارجية، وهي قد تكون من أشد الفترات حرجاً، ومع هذا فإن صورة المستقبل لم تتضح في الأذهان، خاصة وأن أبحاث المستقبل لم تستطع رسم السيناريوهات المستقبلية المحتملة، مما جعل الصورة مشوشة في ذهن الإنسان في الوطن العربي.

ومن المعلوم أن السيناريو المستقبلي يشكل محاولة مفتوحة جزئياً للفهم والتحليل، وتكمن وظيفته في قدرته على توضيح التفاعل بين التحليل والرؤية

---

(١) محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

في التفكير بشأن المستقبل بقدر ما تكمن في الضوء الذي يلقيه على ما سيكون عليه بالفعل[٢].

ويناقش أحد المعنيين بقضايا تاريخ الحضارة مسألة غياب الصورة المستقبلية لدى المجتمع العربي في مواقف متعددة من التاريخ في العهد الأموي والعهد العباسي، ويطلق على عملية إنماء الوعي مصطلح الإعداد الحضاري للصورة الحضارية، وينبه إلى إن الإعداد الحضاري لم يسبق الحركة التاريخية، ويشير إلى أن ذلك جر إلى ويلات على المجتمع العربي والى تردي الأحوال، إذ ظلت الجماهير دون استعداد للتغيرات القادمة.

ويقارن ذلك بما تحقق للثورة الفرنسية من إعداد فكري حضاري كان قد هيأ الأذهان لتصور جديد لنظام سياسي أفضل .. وبالرغم من أن الثورة الفرنسية انتكست بعد قيامها مرة بعد أخرى، إلا أن التصور الحضاري لنظام حكم جديد قائم على الحرية والإخاء ظل قائماً في الأذهان حتى وصل الناس في الغرب إلى إقامة نظم سياسية قائمة على تلك المبادئ.

ويأتي الباحث بمثال آخر عن الثورة الأمريكية التي قامت ضد الحكم الإنكليزي عام ١٧٧٦ بعد إعداد فكري وتقديم صورة لنظام سياسي جديد، ثم يقارن الباحث، ذلك كله بثورات أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ضد الحكم الأسباني، فيشير إلى غياب الصورة الحضارية المستقبلية والإعداد الفكري والتصور الحضاري للمجتمع الجديد، لذا كانت مجرد انتقال من استبداد أسباني منظم إلى فوضى وظلم للناس غير منظم[٣].

ويمكن النظر إلى الوعي المستنير بالمستقبل على أنه كيان فكري وسلوكي يجعل المستقبل في بؤرة اهتمام المجتمع، ويوفر فهماً يقظاً لقضايا الماضي والحاضر والمستقبل، ويتيح للمجتمع فرصاً أكبر في التحكم الواعي في عملية التغيير، ويحفز المجتمع على المشاركة في تشكيل الغد ويسمح للعمليات العقلية والعاطفية البناءة بأداء أدوار أكبر في حياة المجتمع. ويقف بالضد من هذا النظر بسلبية إلى المستقبل، إذ يقود ذلك إلى أن يصنع المستقبل الناس أكثر مما

---

(٢) روبرت هيلبروتر، **رأسمالية القرن الحادي والعشرين،** ترجمة كمال السيد (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥)، ص ١٠٥.

(٣) حسين مؤنس، **الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها،** عالم المعرفة؛ ٢٣٧، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ١٠٨ ـ ١١١.

هم يصنعونه ويصبحوا أسرى المشكلات، ويعيشوا تحت وطأة النوازل المفاجئة.

وعلى هذا فإن الوعي بالمستقبل يوفر التعامل بإيجابية مع قضايا الماضي والحاضر والمستقبل.

وتقوم أهمية إدخال الوعي بالمستقبل اعتماداً على المبدأ القائل بأن الناس هم الذين ينشئون المستقبل لذا يترتب إنضاج وعيهم به، وإتاحة الظروف لهم للمشاركة في فهمه واختيار أفضل شكل قابل للتحقق من خلال إدراك أحداث ومواقف الحاضر التي يمكن توجيهها في الاتجاه الذي يحدد المستقبل الذي يتم اختياره ما دام الوعي يدفع الناس إلى هدف مشترك.

ومن جانب آخر فإن وضع «المستقبل» في روع المجتمع و قياداته السياسية والإدارية يكون أفقاً لهم جميعاً، ويقودهم إلى شعور مشترك إزاء المستقبل عند السلوك والتفكير واتخاذ القرار.

أما على صعيد الفهم المستنير الذي يتطلبه الوعي بالمستقبل، فقد سجلت على الواقع العربي من حيث تفسيره لظواهر الماضي والحاضر مقولات كثيرة منها وجود حيز واسع للتفكير التسلطي والتفكير الخرافي والتفكير عن طريق المحاولة والخطأ، حيث يعد ذلك من الظواهر السلبية من حيث تعليل الأحداث وتخمين احتمالاتها، فضلاً عن وجود ظواهر في الثقافة العربية تحد من بلورة وعي مستنير بالمستقبل، مما يقتضي التعامل مع هذه الشؤون وفق متطلبات العلم التي تقتضي بين ما تقتضيه إنماء الوعي بالمستقبل.

وعلى صعيد إدخال المستقبل في بؤرة اهتمام الرأي العام يترتب أن تتحقق تهيئة المجتمع للوعي بأهمية التفكير بالمستقبل والعمل على بنائه، وتقدير ضرورات التعامل المنظم مع المشكلات الماضية والحاضرة، و ما يرتبط بها، لأن إدخال الحقائق والأحكام الموضوعية حول الماضي والحاضر والمستقبل يشكل وعياً مجتمعياً بالمستقبل. وفي هذه الحالة تقود هذه الذخيرة المعرفية إلى قبول المجتمع بالتغييرات المحسوبة، حيث يتكرر القول بأن أبرز شروط الارتقاء هو فهم طبيعة الارتقاء والاستعداد له.

هناك عوامل تسهم في بلورة القدرة على التوقع في المجتمع، منها أجهزة الإعلام، لذا توصف هذه الأجهزة بأنها قوة محررة لأنها تستطيع أن تسهم في تحطيم قيود المسافات وحواجز العزلة ونقل الناس من المجتمع التقليدي إلى

المجتمع الحديث، حيث تتجه جميع العيون إلى المستقبل وتكشف التجارب أن مسألة التطلعات هي من المسائل الشديدة الحساسية، ففي الخمسينيات من القرن العشرين عرفت ما تسمى بـ «ثورة التوقعات» حيث نجم عن استخدام وسائل الإعلام على نطاق واسع اتساع آفاق الأفراد التقليديين وازدياد تطلعاتهم. إذ تطلع الأفراد إلى حياة أفضل مشابهة للحياة التي نقلت صورها إليهم وسائل الإعلام الغربية.ولكن الأوضاع الاقتصادية في غالبية بلدان العالم النامية لم تكن قادرة على سد احتياجات المواطنين ومطالبهم، أي أن توقعات المواطنين فاقت إمكانيات دولهم في تحقيق تلك التوقعات، مما أدى إلى انتشار التذمر وعدم الرضا. وعلى هذا بدت ثورة التوقعات في الخمسينيات كظاهرة مشجعة تبعث على الأمل، لكنها تحولت إلى ظاهرة مرضية في الستينيات حينما تحولت توقعات الناس وآمالهم إلى إحساس بعدم الرضا بدلاً من أن تصبح دافعاً قوياً للتطور[٤].

وقد لوحظت إحدى الظواهر نتيجة للدراسات التي أجريت عن تأثيرات الإذاعات الأمريكية الموجهة إلى دول أوروبا الشرقية يوم كان النظام الاشتراكي قائماً هناك. فقد سأل الباحثون عن طريق المقابلات عينات من اللاجئين الذين هربوا من الدول الاشتراكية بعد أيام قليلة من عبورهم الحدود إلى الدول الغربية وتبين أن هجرتهم لا صلة لها بالاتجاهات السياسية بل ترجع إلى حوادث شخصية معينة جعلت أولئك الأفراد يشعرون أن مستقبلهم بلا أمل في بلادهم، وجعلتهم يتطلعون للإقامة في أماكن أخرى.

وكان خبير الإعلام ولبور شرام قد علق على مسألة التطلع بقوله «إنه مالم ينشط الناس للكد من أجل حياة أفضل ومن أجل التنمية الوطنية فقد لا تخرج التنمية أبداً إلى حيز الوجود»[٥].

وعلى صعيد الوطن العربي الذي مر على مدى القرن العشرين بقدر من التحولات، وهو لا يزال يمر، يعلق أحد الباحثين على مسألة الأمل بالقول : «ينبغي لنا أن لا نرى في هذه التحولات نهاية التاريخ، ولا أن نجعل منها

---

(٤) جيهان أحمد رشتي، **الإعلام ونظرياته في العصر الحديث** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧١)، ص ١٨٢.

(٥) ولبور شرام، **أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية: دور الإعلام في البلدان النامية**، ترجمة محمد فتحي؛ مراجعة يحيى أبو بكر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٨٠)، ص ١٧٥.

مقبرة الأمل»[٦]، خاصة أنه إذا كان الإنسان ما يزال قادراً على استخدام ما في متناول يده من وسائل بحكمة، فإن مستقبله لن يصبح فاجعة محتومة، وانما نتيجة وثمرة لجهده. ولما كان الإنسان قد وهب طاقات خلاقة فإنه قادر على أن يخلق مستقبله، فالمستقبل ينبغي أن يكون إلى حد بعيد من إبداعات الإنسان. فهو الذي ينبغي له أن يستثمر تحكمه في المعرفة حتى يستطيع بفضلها، أن يصنع مصيره[٧].

أما بشأن حفز المجتمع على المشاركة في الأنشطة التي يتطلبها الحاضر والمستقبل، فإنه ما دام علم المستقبل يؤكد أن الناس هم الذين يصنعون المستقبل لذا فإن الضرورة تستدعي حفز المجتمع على المشاركة في فهم وفي اختيار أفضل شكل قابل للتحقق في المستقبل، ذلك أن الوعي يدفع الناس إلى هدف مشترك.

وتكشف بعض المعطيات التاريخية حول حركة الارتقاء الإنساني أن النظر بسلبية إلى المستقبل تنتهي إلى أن يبدو الناس أسرى المشكلات ويعيشوا تحت وطأة الأحداث المفاجئة والكوارث. ومن هنا تقتضي حركة الوعي أن يهيأ الإنسان للتعامل بإيجابية مع قضايا المستقبل وعلاقاته خاصة وأن المجتمع الحديث يوصف اليوم بأنه «مجتمع مشارك» لأنه يقوم على «الاتفاق المتبادل».

ويتكرر التعبير عن الأهمية الكبرى لفهم عوامل التأثير في حياة الإنسان على أساس «أن فهم تلك القوى التي تشكل الحياة على المستوى المشترك والشخصي هو الخطوة الأولى للسيطرة عليها، وبدلاً من الشعور بالعجز والضياع وسط بحر من التغيير يمكن اتباع طريق تسخير القدرات الكامنة لتلك القوى»[٨].

أما بشأن القدرات العقلية والعاطفية التي يتطلبها تشكيل المجتمع لمستقبله فإن للوعي بالمستقبل القدرة على إثارتها بما يساند عملية التشكيل المستقبلي حيث يرتبط الوعي بعوامل عقلية ونفسية واجتماعية حتى قيل «إن التفكير

---

(٦) الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، ص ١٥.

(٧) فيدريكو مايور تاراجوثا، **نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار**، ترجمة محمود علي مكي (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩٠)، ص ٢٤٣.

(٨) فرانك كليش، **ثورة الأمفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا والحياة**، ترجمة حسام الدين زكريا، عالم المعرفة ([د.م.: د.ن.]، ٢٠٠٠)، ص ٨.

بالمستقبل في أفق إرادة التغيير يتطلب حالة نفسية تختزن الثقة بالنفس والأمل في تحقيق الأفضل، خاصة وأن العرب يعيشون حالة الإحباط»[٩]، كما يرتبط الاستشراف العلمي تبادلياً بالوعي، وهذا الوعي يضاف بدوره إلى التشكيل الواعي للمستقبل مما يزيد في المقدرة على استشرافه، وهكذا[١٠].

وفي ما يتعلق بما يقود إليه الوعي المستنير بالمستقبل من فرص للتحكم الواعي في المتغيرات الحاضرة للمستقبل، فإن ذلك يحمل استخداماً لوظيفة أخرى من وظائف العلم في صلب وعي المجتمع، تلك الوظيفة هي التحكم في المتغيرات ذات العلاقة، بدل ردها إلى تفسيرات لفظية جاهزة أو إرجاعها إلى قوى لا وجود لها واقعياً. وهذا يعني نبذ الخرافة والوهم واعتماد التفكير المستقيم في النظر إلى سير الأحداث والوقائع وفي التعامل معها لتسييرها وفق مشيئة المجتمع نفسه.

ويدخل في هذا الإطار ما يرتبط بفهم الماضي باعتباره متغيراً من متغيرات عملية الوعي بالمستقبل، هذه العملية التي تعني ارتباط الوعي التاريخي بالوعي المستقبلي، لذا فإن هناك تساؤلاً فيما إذا كان المجتمع، أي مجتمع، محكوماً بالتاريخ أم أن ذلك المجتمع متحكم بالتاريخ، حيث يشار في هذا المجال إلى «أن المجتمع الذي يتقبل التاريخ كما هو يخضع لميل التاريخ أما المجتمع اليقظ الذي يتميز بالوعي فهو يتحكم بالتاريخ، أولاً، يتحكم به ناقداً كل شيء من خلال إخضاعه لدور النقد العلمي وأن تفرض العقلانية عليه. وثانياً أن يتحكم المجتمع بالتاريخ من خلال الأخذ بما يوافق التطلعات للمستقبل وترك ما لا يوافق»[١١].

وهذا يفرض وجوداً للدينامية المجتمعية، هذه الدينامية التي ترتبط بالوعي، وهي أقوى وأفعل وأسرع في الأدوار التي تتجه فيها الشعوب نحو مستقبلها، وتمضي في صنع هذا المستقبل بالتساؤل والارتياد والإنجاز، مما هي في الأدوار التي تكون فيها واقعة تحت سطوة ماضيها، متلفتة إليه قانعة به،

---

(٩) الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، ص ١٦٨.

(١٠) إبراهيم سعد الدين [وآخرون]، **صور المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، ١٩٨٢)، ص ٢٥.

(١١) قسطنطين زريق، «لقاء معه،» **الفكر العربي**، السنة ١، العدد ١ (حزيران/يونيو ١٩٧٨)، ص ١٢٥.

غير شاعرة بالحاجة إلى تخطيه أو غير قادرة على ذلك[١٢]، إذ إن الوعي هو طريقة في التفكير والسلوك أو طريقة في التعامل الفكري مع المسائل والقضايا والمشكلات حيث تتباين طرق التعامل في المجتمعات تبعاً لعوامل ثقافية وتاريخية.

ومن هنا يتعين إخضاع الوعي بالمستقبل في المجتمع لعملية التقييم العلمي، خاصة أن هناك إقراراً أن «الكتابات والمحاولات التي سعت لاستشراف بعض الجزئيات المتعلقة بآفاق المستقبل العربي .. ساعدت على إيقاظ الوعي بالمستقبل لدى النخبة، وساعدت على استضافة المستقبل في مداولاتنا اليومية ومشاغلنا الفكرية»[١٣].

ويترتب أن يخضع مجمل ما يرتبط بالوعي من عناصر ومكونات للبحث المستمر بما في ذلك شؤون الثقافة، والأيديولوجيا، إذ من المطلوب أن تسهم هذه العمليات والأنظمة بدورها في إنماء الوعي من خلال تغليب الموضوعية فيه قدر المستطاع.

ومن هنا فإن قيام حركة للبحث العلمي بالمستقبل العربي يعاون بطريقة مباشرة وغير مباشرة في بلورة الوعي بالمستقبل، ذلك أن حركة البحث العلمي توفر قاعدة عريضة من الحقائق وتيسر نشرها على أوسع نطاق ممكن.

وبناء قاعدة للبحث العلمي في مجمل جوانب حياتنا هو مصدر للارتقاء والنهوض لأنه يوفر فرصة كبرى لنشر الوعي بالعلم، بما فيه الوعي بالمستقبل. وإذا كان هناك من يرى خطأ أن الاعتماد على الفكر العلمي هو بالضرورة لهاث وراء الغرب وتعزيز من هيمنته، فإن هذه النظرة تظل شديدة الضيق، ذلك أن اعتمادنا على الفكر العلمي في حركتنا المستقبلية يمهد لبناء نظرية معرفية لها خصائصها المتميزة مع اشتراكها في جوانب أخرى مع المعارف في العالم، وهذا وحده ينهي التبعية التي يقع وطننا فيها يوماً بعد يوم، إذ هو يفقد استقلاليته الاقتصادية والسياسية بسبب ضعف ما ينتجه علمياً وضآلة ما يحققه واقعياً من إنجاز.

---

(١٢) قسطنطين زريق، **نحن والمستقبل** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧)، ص ٢١.

(١٣) محمود عبد الفضيل، «الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل،» **عالم الفكر**، السنة ١٨، العدد ٤ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ٥٥.

يضاف إلى ذلك أن مجتمعنا رغم أنه يلعن الغرب صباح مساء، إلا أنه كثيراً ما يقف موقف اللاهث وراء الغرب والمبهور بمنجزاته، أو يقف موقف العازف عنه، وفي كلتا الحالتين لن يكون الوطن إلا ضحية، إذ إن دوره الأساس المشاركة مع العالم بفاعلية وإيجابية، لأن أي تخل منه عن دوره في المشاركة يؤول به إلى مزيد من الضعف والتخلف، ذلك أن من اللازم أن يكون في وعينا المشاركة مع العالم كله في بناء المستقبل، وليس محاولة إعاقة البناء.

كما يتضمن الوعي الفهم المستنير لما يتضمنه المستقبل من مواقف، خاصة أن مقولات كثيرة كانت قد سجلت على الواقع العربي من حيث تفسيره لظواهر الماضي والحاضر، وحضور حيز للتفسيرات الخرافية، وخاصة من حيث تعليل بعض الأحداث وتخمين مآلاتها.

ومن هنا فإن صحة فهم الظواهر والمشكلات والأحداث تسهم في بلورة وعي مستنير. ولا يتحقق ذلك المستوى من الفهم إلا اعتماداً على التوعية بمعطيات العلم التي يشكل «الفهم» إحدى وظائفها الأساسية.

وفي ما يتعلق بما يقود إليه الوعي المستنير بالمستقبل من فرص للتحكم الواعي في متغيرات المستقبل الحاضرة، فإن ذلك يحمل استخداماً لوظيفة أخرى من وظائف العلم ذات العلاقة بدل الإجابة عنها من خلال تفسيرات لفظية جاهزة أو من خلال إرجاعها إلى قوى لا وجود لها واقعياً. وهذا يعني أن الوعي يحمل نبذاً للخرافة والوهم واعتماداً للتفكير العلمي في النظر إلى سير الأحداث والوقائع والتعامل معها لتسييرها وفق مشيئة المجتمع.

وكذا يتطلب الوعي اعتماد التنبؤ على الفكر العلمي وليس على التخمينات والتأملات الذاتية، وهذه الوظيفة العقلية تعد مكوناً أساسياً من مكونات الوعي بالمستقبل.

الفصل الثاني

علم المستقبل
وتمكين المجتمع العربي من الاستشراف

ضج الحديث العربي، بشكل لافت للسمع، في الثمانينيات من القرن الماضي عن المستقبليات، وتصورت وسائل الاتصال الجماهيري أنها أمام موضة لا بد لها أن تسايرها، فراحت تكثر من أخبار التنجيم والعرافة ومعرفة الطالع. وتفننت في إخراج الأبراج دون أن تعرض الخطط المستقبلية لتعميق الوعي بالمستقبل، ودون أن تحاول تنبيه العيون والعقول إلى مطلع الشمس لاستشراف النهارات الجديدة .. غير أن قلة قليلة من مراكز البحث والدوريات عنيت بالجانب العلمي من التفكير المستقبلي، إلا أن هذه انكفأت على الأعقاب بعد أن أذهلتها تغيرات العالم السريعة التي عاجلت علم المستقبل بطعنة خنجر بعد أن قدم هو نبوءاته للممسكين بالخناجر وحدهم.

يعني الاستشراف، في دلالته العامة، الإطلال إلى البعيد والتأمل فيه. وهو في معناه الاصطلاحي ينطوي على تكوين صور مستقبلية واقعية مختلفة عما هو قائم، وأن لا تكون تلك الصور من باب التخيلات الفنطازية، بل نتيجة جهد عقلي منظم، لأن الاستشراف هو حصيلة نظرة إلى الزمن القادم بمنظور جديد وتصور الواقع المقبل من علياء شرفة الواقع الحاضر.

وإذا كان استشراف المستقبل فعالية إنسانية رافقت حياة البشرية في صور شتى، فهي قد استعانت بأساليب معرفية منها ما هو مضاد للعلم (Unscientific)، ومنها ما هو غير علمي (Non - scientific)، غير أن هذه الفعالية اتخذت لها شيئاً من الشروط المنظمة منذ بدايات قيام العلم الحديث، واستثمرت قدرة العلوم المختلفة على التنبؤ، إذ تفردت لكل علم من تلك العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية أبنية منهجية كالمفاهيم والنظريات و القوانين والقواعد، وهذه كلها تعين، بقدر أو آخر، على التنبؤ، في وقت كانت فيه توقعات الإنسان، قبل ظهور العلم، تقوم على تكهنات قوامها الاجتهادات الذاتية والتأملات السائبة.

وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت دراسات وبحوث اعتمدت المنهج

العلمي والتزمت بطرقه واستعانت بأدواته، وتقيدت بحيثياته، واتخذت من أوضاع الظواهر الحاضرة والمستقبلية موضوعات لها. وأطلق على هذه الدراسات اسم دراسات المستقبل (Future Studies) وبحوث المستقبل (Futures Research) وكان من نتيجة هذا وذاك أن قيل إن هناك علماً قائماً بذاته هو علم المستقبل (Futurology) وهو العلم الخاص بالتنبؤ بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية.

ولكن تتبع تاريخ علم المستقبل يكشف أن هذا العلم لم يكن حصيلة تراكم مجمل تنبؤات العلوم، بل هو لم يصل إلى هذا الموقع حتى اليوم. لهذا يصر مؤرخو علم المستقبل على أن هناك فاصلة بين حركة التنبؤ العلمي وبين علم المستقبل، وأن هذه الفاصلة تجعل علم المستقبل كأنه نشأ عن حاجة أساسية أحست بها البشرية. ويلح مؤرخو علم المستقبل، أيضاً، على القول إن هناك رواداً كانوا أكثر إحساساً بمشكلات المستقبل وأكثر استعداداً لإخضاعها للدرس[١].

وقد استمد الاستشراف معناه العلمي من دراسات وبحوث المستقبل، إذ تقتضي هذه الدراسات والبحوث وجوداً للنظرية العلمية التي تعين على فهم الظاهرة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها،و بخاصة أن هذه البحوث تقتضي الاعتماد على نماذج، باعتبارها اجراءات منهجية، كما أن تلك البحوث، كثيراً ما تعتمد على ما هو كمي، مثلما تتطلب وجوداً للفروض على شكل بدائل مستقبلية.

وعلى هذا يشار إلى أن الدراسات المستقبلية تستلزم أن يتسم تحليل معطيات الواقع واتجاهات الأحداث من جهة، والطريقة المتبعة من جهة أخرى، بطابع الدقة والموضوعية[٢].

ودراسات المستقبل تخضع للبحث ظواهر الزمان والمكان التي تعد من موضوعات العلم الطبيعي وتخضع ظواهر الإنسان التي هي من موضوعات

---

(١) *The Encyclopedia Americana,* International ed. (Danbury: Grolier, 1994), pp. 201-208, and *The New Encyclopedia Britanica* (Chicago: Encyclopedia Britanica, 1993), p. 63.

(٢) المهدي المنجرة، «من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية،» **عالم الفكر**، السنة ١٨، العدد ٤ (١٩٨٨)، ص ٣.

العلم الاجتماعي، لذا فإن قضايا المستقبل تتشكل من الإنسان والزمان والمكان وقد أصبح بوسع الإنسان أن يؤثر في أبعاد الزمن بما فيها المستقبل عن طريق التدبير المسبق، ومن خلال معرفة ما يحتاجه المجتمع وما يجب أن يستبعده في الغد، وما ينبغي له أن يفعله اليوم.

وعملية استشراف المستقبل تتطلب فكراً تطلعياً يؤمن بقدرة الإنسان على صنع المستقبل مثلما تتطلب فكراً تنفيذياً يتمثل في القدرة على بناء الصور المستقبلية والعمل على تحقيقها.

وعلى هذا فإن تكوين رؤية استشرافية ووعي بالمستقبل يتطلب مستلزمات اجتماعية متعددة منها بناء معرفة تقوم على روح علمية مستقبلية على مستوى المجتمع ومشاركة شعبية في الفعل الإجرائي.

واستشراف التوجهات المحتملة للمستقبل هي في حقيقتها عملية بالغة التعقيد، ويتطلب إنجازها تضافر وتكامل العديد من العناصر مثل القدرة على التعامل مع كم هائل من البيانات المتنوعة سواء أكان هذا التعامل جمعاً أم تبويباً أم تحليلاً. وتوفير الخبرات البشرية القادرة على إبداء الرأي في الموضوع المطروح لدراسة مستقبلية، وهذا يقوم في أبسط صورة على استخدام تقنيات الاستقراء الرياضي والإحصائي المتقدمة التي لا يجيدها إلا قلة من المتخصصين في استخدام التوجهات المستقبلية للموضوع المطروح من واقع البيانات التي تصف حالته الحاضرة وحالته الماضية[٣].

وعلم المستقبل ليس تخمينات لما يقع في الغد، بل هو يعتمد على دراسة الواقع المعاصر، وهو ليس تحديداً لما يقع بعد فترة زمنية محددة، بل هو تحديد لما يحصل في ما يتخذ اليوم من خطوات واجراءات، أي هو - أولاً - دراسة المآلات والمستقبلات الممكنة لما يجب أن يتخذ اليوم، لذا فإن علم المستقبل يلحق بالدراسات الاستراتيجية، وهو يضم اختصاصات شتى ما دامت موضوعات التغيير متغيرة ومتشابكة ومتعددة، لذا أمكن القول إن علم المستقبل هو العلم الذي يتنبأ بالأوضاع التي يمكن أن تكون عليها الظواهر نتيجة التغيرات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والنفسية والتكنولوجية والعلمية والعملية.

---

(٣) السيد نصر الدين السيد، «المعلوماتية وصناعة المستقبل،» في: **حضارة الحاسوب والأنترنت** ([د.م.]: الكتاب العربي، ٢٠٠٠).

ومنذ منتصف القرن العشرين تنادت أصوات في الغرب لا تدعو إلى الاهتمام بأبحاث المستقبل بل إلى وجوب إدخال علم المستقبل ضمن المقررات الدراسية. وكان من بين الداعين إلى ذلك الفيلسوف الالماني كارل ياسبرس الذي برر ذلك بالقول: إن من الواجب إيضاح المعطيات الأساسية لحياتنا السياسية الحاضرة، وشرح عواقب تصرفاتنا بكل تبسط[٤].

وتنفرد بحوث المستقبل في بعض أساليب البحث، ولا يرجع ذلك إلى اختلاف موضوعات المستقبل في موقعها على الزمن وحسب، بل يرجع ذلك إلى أن ظهور علم المستقبل قد تزامن مع تطورات منهجية في العلوم الإنسانية والطبيعية معاً، فضلاً عن تزامنه مع تطورات فكرية وتحولات أخرى في مجالات العمل والإنتاج ومجمل جوانب البناء الاجتماعي، يضاف إلى ذلك تزامنه مع إيقاع نشاط إنساني تميز بالتسارع، وهذه كلها جعلت مسألة إقرار صيغ المستقبل على أسس علمية من الأمور المعقدة التي تتطلب استخداماً كفءاً للمنهج العلمي متوافقاً مع مجمل هذه المستجدات والتحولات. ولهذا أطلق على بحوث المستقبل بحوث الاستشراف (Forecasting Research). ويركز هذا المستوى الأخير من البحوث على تناول البدائل لمستقبل مجتمع أو ظاهرة على أساس أن هناك أكثر من بديل، وأن بوسع الإنسان أن يحدد إلى مدى معين هذا البديل دون ذاك.

وقد اهتمت دول العالم المتقدمة، بصورة خاصة، ببحوث المستقبل، أنشأت لها المراكز، ووفرت للباحثين إمكانات إخضاع كثير من الموضوعات للبحث المستقبلي، وعنيت تلك البحوث بالمجتمعات الصناعية ومجتمعات ما بعد الصناعة، ومستقبل الإنسان في ظل التطورات الحديثة.

ومنذ الستينيات من القرن العشرين أخذت بحوث المستقبل تنحو منحى متميزاً، إذ اهتمت بها الحكومات والمنظمات الدولية والجامعات والشركات الكبيرة، لذا كان كثير من بحوث المستقبل قد نهض على جهود جماعية تنظمها الدول أو المؤسسات الكبيرة. وقد كان كثير من البحوث قد اكتسب أهمية كبيرة، وبخاصة تلك التي عنيت بالخوض في المجالات الاستراتيجية والشؤون الدولية.

---

(٤) كارل ياسبرس، **القنبلة الذرية ومصير الإنسان** (بيروت: المكتبة الفلسفية، ١٩٥٩)، ص ٧٣ - ٧٤.

ومن دراسات المستقبل ما انشغل بقضايا على مستوى الأنظمة السياسية، منها تلك الدراسة التي تنبأت بنهاية هتلر السياسية حيث اعتمدت تحليل مضمون خطبه السياسية وملاحظة طريقته في الإلقاء ونبرات صوته. كما أن دراسات مستقبلية قد تنبأت بسقوط الاتحاد السوفياتي، منها ما اعتمد على التكهن الاعتباطي، ومنها ما وضع لذلك السقوط شروطاً من بينها تسلل المخابرات الأمريكية إلى تنظيمات الحزب الحاكم في الاتحاد السوفياتي ليس بقصد حصول المخابرات على المعلومات، بل بقصد تكوين أقطاب من القيادات السوفياتية من المنبهرين بالغرب بحيث يمكن أن يعملوا على اتباع طرق تفكير جديدة عن طريق استمالتهم إلى ذلك وإقناعهم بتبريرات تبدو مقبولة مثل مقولات الدعوة إلى الديمقراطية والحرية الفردية.

ودخل علم المستقبل مثل العلوم الأخرى حياة الإنسان المعاصرة، ورافق مجمل عمليات التغيير، على مستوى الإنسان والطبيعة معاً، ولهذا فإن علم المستقبل لم ينفصل عن عمليات التخطيط وعن الأحداث الجسيمة والتحولات الكبيرة، والحراك الاجتماعي، كما أنه لم ينفصل عن حركة التنمية، والتحديث، والعصرنة ومجمل مناهج الارتقاء، بل هو لم يتخل عن الالتفات إلى «المصادفات» التي تعد في لغة الإحصاء احتمالاً.

ومع أن علم المستقبل في جذوره الحديثة قد ركز على التطورات التكنولوجية، ومع أنه ما يزال يهدف إلى تعيين مدى الاحتمال الرياضي، إلا أنه من البحوث الإنسانية أكثر من كونه من البحوث الصرف، ذلك أن أغلب موضوعاته ذات جوانب اجتماعية وسياسية واقتصادية، لذا فإن علم المستقبل يخضع الظواهر الطبيعية لبحوثه ويخضع تأثيراتها في المجتمعات، مثلما يعنى بتأثيرات العلوم و التكنولوجيا وسائر الظواهر الطبيعية والإنسانية في الحياة المقبلة.

ولكن علم المستقبل لم يقتصر على مجده التاريخي ولا على حصائله على المستويات الوطنية والدولية، بل إن حضوره اليوم يشكل انعطافاً واضحاً في مفهوم الاستشراف العلمي ليس من خلال دراسة المستقبل ونظرته التنبؤية والتهيؤ والتأثير في أحداث المستقبل و حسب، بل من خلال تطوير أكبر لأساليب التفكير حول الماضي والحاضر والمستقبل، فضلاً عن أنه يشكل مصدراً للانتباه إلى المشكلات والإحساس بها وبالتالي إخضاعها لمنطق العلم.

وهكذا فإن علم المستقبل يوفر ذخيرة معرفية علمية من نوع خاص هي

أكثر صدقاً و ثباتاً وأكثر موضوعية وتنظيماً من أي فعالية أخرى كالفن والأدب الميتافيزيقيا. وهذا لا يعني أن هناك عيوباً في الفن أو الأدب أو الفلسفة، غير أن ما لها من وظائف وما لها من أساليب في التعامل مع الأشياء يختلف عما للعلم عموماً، بما فيه علم المستقبل.

والمعرفة العلمية تساهم في تسيير حياة المجتمع وفق إيقاع معين بفضل عوامل مادية ومعنوية، بما في ذلك مساهمتها في تكوين وعي بالمستقبل يحرك التفكير باتجاهات معينة ويذكي التوثب والتطلع إلى المستقبل، والنظر بروح علمية إلى الأشياء والموضوعات، وهذا ما نحن في أشد الحاجة إليه، ما دام العلم يدعو إلى تفكير جديد.

وهنا نشير إلى أنه لكي نتفهم قيمة العلم في عصرنا يجب تتبع توالي الأحداث التاريخية، والوقوف عند الأحداث المحورية في التاريخ. ولكن لا بد من الوضع في الاعتبار أن هذه الأحداث المحورية ليست حتمياً بالضرورة المكتشفات ذات الأهمية والتأثير، بل قد تكون تلك الحالات التي دعت الناس إلى تفكير جديد، والى إدخال عناصر جديدة في مداولاتهم[٥].

وبالرغم من ثقة الباحثين ببحوث المستقبل، إلا أنهم يتفقون على أن هناك مفردات في المستقبل يتعذر حسابها مسبقاً، إذ لا تقوى المعطيات الحاضرة على تحقيق التنبؤ بها، كما أن من غير الممكن رسم صورة أحادية للمستقبل يتحقق الإجماع عليها، ذلك أن هذه الصورة أو تلك ترتهن بظروف ومتغيرات تزيد أو تنقص في تأثيرها، لذا فإن بحوث المستقبل تميل إلى القول بالأرجحية، يضاف إلى ذلك أن كثيرين من الباحثين ينطلقون في بحوثهم من مداخل مختلفة تبعاً لأطرهم المرجعية، لذا فهم ينتهون إلى نتائج لا يتحقق فيها التطابق.

ولكن حين تقحم الآراء والاجتهادات الشخصية في بحوث المستقبل تخرج تلك البحوث عن موضوعيتها، وتنتهي إلى رؤى مستقبلية، أو ما يمكن أن يطلق عليه تأملات مستقبلية، حيث يتكرر نشر مثل هذه الرؤى في وسائل الاتصال الجماهيري، ومنها ما يأتي بقصد الترفيه أو التثقيف العام بشؤون المستقبل. وهي تدخل ضمن المستقبليات دون أن تكون من بين موضوعات

---

(٥) ديرك ج. صولا برايس، **العلم من عهد بابل**، ترجمة نسيب وهبة الخازن (بيروت: دار الثقافة، [د.ت.])، ص ٩.

علم المستقبل،و بخاصة أن منها ما يعمد إلى الاجتهاد والإيغال في التخيل وإطلاق العموميات. وهذه قد تختلط لدى البعض بنتائج بحوث المستقبل، فتقود إلى إرباكات كثيرة، خصوصاً أن وراء بعض هذه الأعمال شخوصاً يمتلكون قدرات يمكن أن تحقق الإيحاء في آخرين، وعلى هذا مثلما اختلطت حصائل علوم متعددة بما هو غير علمي فإن علم المستقبل يعاني من هذه الظاهرة بقدر يلفت النظر.

وما تزال عوامل متعددة تدفع بالإنسان لأن يواصل تحقيق نتائج أكبر في مجالات علم المستقبل، إذ إن الإنسان يسعى إلى تحقيق سيطرة أكبر على الطبيعة وتنظيم وضبط لسلوكه، وذلك من خلال منافذ شتى من بينها استثمار الموارد والقدرات والمضي في الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والاتصالي والمعرفي.

وعلى هذا وصفت أهمية الدراسات المستقبلية بأنها أصبحت ضرورة لازمة ليس فقط لصالح القرار السياسي، ولكن أيضاً، للباحث والمثقف الذي يطمح إلى أن يلعب دوراً فاعلاً في تحديث مجتمعه، ودفعه في طريق الارتقاء. وأن التغيير اليوم لا يمكن أن يتم بغير الاستعانة بالدراسات المستقبلية[٦].

وينتظر لعلم المستقبل أن يكون، يوماً بعد يوم، أكثر خطورة وأهمية، ويكمن ذلك في تيسيره عمليات البرمجة والتخطيط من جهة، وتمكينه من نشر الوعي بالمستقبل، وتهيئة المجتمع لعمليات التغيير والتنفيذ، من جهة أخرى. ولهذا نهضت حركة بحث علمي مستقبلي على مستوى العالم، وأنشئت مراكز للبحوث، وصدرت الدوريات العلمية التي تعنى بشؤون المستقبل، وأخرجت دور النشر الكثير من الكتب، وأدخلت منذ بدء السبعينيات مئات الجامعات في العالم في برامجها مساقات لدراسة المستقبل.

وهناك إشارات ترددت منذ بضعة عقود بأن الوطن العربي يعيش فترة التململ والاضطراب والتغيير المتناقض وغير الهادف لم يشهدها التاريخ من قبل، فكان على عتبة انتقال من مرحلة إلى أخرى، دون أن تعرف بالضبط طبيعة وخصوصيات المرحلة القادمة[٧].

والطريف، ما يشير إليه عبدالله العروي، حيث يذكر أن جمال الدين

---

(٦) السيد يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية** (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠١)، ص ١٣٣.

(٧) أنطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة؛ ٥٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٦.

الأفغاني في الوقت الذي لم يكن فيه عربياً، كان يحمل إلى العرب نتائج تجربة ميدان ثقافي آخر .. ميدان مسلمي الهند وكان يتحدث إليهم قبل أن ينشغلوا فعلاً بقضايا مستقبلهم، وقبل أن يضطروا فعلاً لمواجهة هذه القضايا. وكان، وهو العبقرية الحقيقية، يختصر بنظرة واحدة ما سيكشفه لنا بعد ذلك، تاريخ نصف قرن، مرحلة فمرحلة[٨].

وقد مر الوطن العربي في فترات كثيرة ترتب عليه فيها بإلحاح وضع التنبؤات عن مستقبله اعتماداً على المنظور العلمي وإنجاز الحسابات بشأنها، إلا أن مجمل المعطيات التاريخية تكشف أن المجتمع العربي لم يستثمر هذه الوظيفة العلمية استثماراً كفءاً. وهو كثيراً ما اعتمد أساليب في التكهن لا تقوم على المنهج، مما جعل المشكلات تتتابه واحدة إثر أخرى وكأنها مصادفات أو مفاجآت.

وحتى التكهنات التي وضعها العرب لأنفسهم كثيراً ما بدا في البعض منها ما هو غير قابل للتطبيق عملياً، أو ما هو غير متوافق مع طبيعة العصر. وبدت في بعض آخر تصورات مستقبلية تبدو وكأنها ناتجة من عقليات ما تزال أسيرة أحكام قاطعة أو مطلقة.

ومع هذا فإن الوطن العربي لم يعط عناية لعلم المستقبل ولم يحسن الانتفاع منه، بل إن هناك غياباً لعلم المستقبل عن الوعي الفكري العربي، لذا لم يتهيأ استخلاص حقائق علمية عن عالم الغد، ولم يتسن وضع ما يحتمل أن يقع لاحقاً للإنسان .. ومن هنا تعتور حياة العرب أحداث تبدو لهم كالمفاجآت، وهم في تناولهم هذه الجوانب - بعد حلول النوازل - كثيراً ما يميلون إلى أساليب دفاعية نفسية لتبرير بعض المواقف أو إسقاطها على أطراف أخرى، في وقت لا يمكن القبول فيه بغير تعليل واحد في هذا المجال، هو أننا نتخلف عن المواكبة، وننشغل بالمواجهة بوسائل فات أوانها. وحين ننظر حولنا نجد موقعنا قد تخلف عن الركب بمراحل طويلة، وهكذا تطول المسافة بين ما نحن عليه وما ينبغي أن نكون[٩].

---

(٨) عبدالله العروي، **الأيديولوجيا العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٩)، ص ٦٠.

(٩) هادي نعمان الهيتي، «الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ١٤٩.

ولما كان الوطن العربي يواجه مثل سائر بلدان العالم تحديات مستقبلية لها ما يماثلها في العالم مثلما لها ما تتفرد به، فإننا في حاجة ماسة إلى استشراف المستقبل وفق منظور علم المستقبل،وبخاصة أن من المحتمل أن تكون التحديات التي تواجه الوطن العربي أكثر تعقيداً، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى مآزق مستعصية.

ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢** إلى أن المنطقة العربية تعيش في عصر يتسارع فيه التغيير في إطار عولمة متزايدة، وسيعتمد النجاح في مواجهة تحديات العصر على القدرة على التطور والتكيف مع متطلبات الاقتصادات والسياسات الجديدة، ويمكن للمعرفة المتطورة، بمعناها الواسع والتقدم في مجال الحريات الأساسية، كما تتجلى في المشاركة السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى تقدير سليم لدور الثقافة والقيم. . يمكنها مجتمعة أن تشكل أسساً لمنهج تنمية إنسانية في المنطقة العربية يستجيب لتطلعات الناس إلى حياة أفضل، ويستفيد من القوى التي تشكل القرن الحادي والعشرين[١٠]، في وقت يشار فيه إلى أن الوطن العربي ليس غنياً إلا بالبشر إذا أُحسن توظيف طاقاتهم.

وفي الوطن العربي لم تعط الحكومات ومعاهد البحث موضوع المستقبل الاهتمام الكافي[١١].

ورغم اهتمام جامعات العالم بما فيها جامعات الدول النامية بدراسات المستقبل، إلا أن هذه الدراسات لم تصل إلى أغلب الجامعات العربية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك الكثير من الدراسات الغربية والاسرائيلية عن مستقبل الدول العربية أو المنطقة العربية[١٢] وبوجه عام فإن حركة بحوث المستقبل تزايدت في العالم إلا أنها مضت ببطء في الوطن العربي[١٣].

---

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢)، ص ٥.

(١١) محمود أحمد عجاوي، «التربية المستمرة وتحديات المستقبل،» **حولية كلية التربية** (جامعة الإمارات العربية)، السنة ٣، العدد ٣ (حزيران/يونيو ١٩٨٨)، ص ١٦٢.

(١٢) وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** (الدار البيضاء: عيون المقالات، ١٩٩٣)، ص ٥.

(١٣) محمد بريش، «إطلالة على علوم المستقبل وحديث حول المفهوم،» **الشرق الأوسط**، ١٧/٢/١٩٩٠، ص ٢٢.

ورغم أن هناك من يرى أن الكتابات والمحاولات التي سعت إلى استشراف بعض الجزئيات المتعلقة بآفاق المستقبل العربي، وتراوحت ما بين الخطاب الفكري والسياسي المرسل وبين الدراسات القطاعية الجزئية وبين الدراسات الخاصة بقطر أو مجموعة من الأقطار العربية، إلا أن تلك المحاولات ظلت جزئية ولا ترقى إلى مستوى الرؤية الشاملة. رغم أنها جميعاً قد عبرت عن شعور عميق بالقلق إزاء المستقبل العربي وما يحمله في طياته من مخاطر ونذر[١٤].

وأشير في نهاية الثمانينيات إلى أن الوطن العربي ما يزال بعيداً عن الانتفاع من الدراسات المستقبلية، وإذا كانت هناك حالات يتم فيها اللجوء إلى هذه الدراسات فإن مبعث ذلك هو ظهور «أزمات»[١٥].

ومن المعلوم أن هناك دراسات قد وضعت عن مستقبل الوطن العربي، وهي في الغالب، من وضع باحثين غربيين، منهم من اتخذ لدراساتهم أطراً مرجعية تخرج بها عن الموضوعية، كما أن منهم من أباح لتصوراته الذاتية أن تأخذ مديات عريضة مما أبعد بينها وبين الدقة.

ومن جانب آخر، فإن في العالم اليوم هيمنة فكرية منهجية على مستوى الدراسات المستقبلية[١٦]. ومن بين ما ينطوي عليه ذلك أن غالبية الدراسات ذات أفق غربي. ومع أن العلم لا وطن له، إذ هو قابل للتعميم، غير أن التعميم لا يصح إلا في حالة التماثل. وحالات التماثل معدودة في مجالات بعينها، ومن هنا فإن نتائج البحوث المستقبلية التي تجري في الغرب غير قابلة، في الغالب للتعميم على الوطن العربي. والاعتماد العربي على دراسات الغربيين حول المستقبل العربي يجعل من الأمة ترى نفسها بمرآة غربية، وبذا تعجز أن ترى لنفسها مستقبلاً واضحاً.

وكانت بعض الأدبيات العربية قد تنبهت، منذ فترة مبكرة، إلى مسألة الدراسات المستقبلية، فقد أشارت استراتيجية تطوير التربية العربية إلى أن «النظرات المستقبلية اكتسبت في النصف الثاني من القرن العشرين أبعاداً

---

(١٤) محمود عبد الفضيل، «الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل،» **عالم الفكر**، السنة ١٨، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٨٨)، ص ٥٣.

(١٥) المنجرة، «من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية،» ص ٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥.

جديدة، فأصبحت تستند الى العلم وتقنياته، وانتقلت من مستوى التأملات والخيالات المحضة إلى مستوى الاستنتاجات التي يتزايد اعتمادها على الواقع وعلى هذه البصيرة في تطويره، ولعرض الاحتمالات الممكنة له. وبهذه الصورة فقد نال هذا المنحى المستقبلي حظاً من الدقة والموضوعية، وإن لم يبلغ منها الجزم واليقين. وأشارت الاستراتيجية أيضاً الى أن النظر في الواقع والنظر في المستقبل و الاعتماد عليهما في التغييرات المجتمعية بحاجة إلى تنظيم منهجي يفي بتعدد الظواهر التي تشتمل على تلك التغيرات، وما ينشأ عنها من علاقات دينامية متبادلة وفي صيغ واحتمالات(١٧).

إن التطورات المنهجية في العلوم الإنسانية والطبيعية، بما فيها علم المستقبل، جعلت من إخضاع المستقبل للبحث أمراً ممكناً بقصد تكوين حصائل علمية تهيئ لفهم المستقبل وتكييفه بالقدر الممكن، والتنبؤ بمتغيراته القادمة.

وتكمل هذه الضرورة، ضرورة منهجية أساسية هي أن العرب ظلوا في ميدان البحث العلمي على الهامش رغم أنهم يشاركون العالم في وصف العصر الحاضر بأنه عصر العلم، حيث إن غياب علم المستقبل عن الوعي الفكري في الوطن العربي وعدم الانتفاع من وظيفته التنبؤية في الاستشراف حالا دون استخلاص حقائق علمية عن عالم الغد، ولم يتسن وضع ما يحتمل أن يقع لاحقاً، لذا تبدو لهم الأحداث وكأنها نوازل تحل بهم(١٨).

والدعوة إلى إدخال العلم عند تناول المستقبل تأتي ضمن الدعوة إلى التفكير العلمي، علماً أن إشاعة المنهج العقلي في التفكير ما زالت أمام تحققه عقبات كثيرة خلقتها عصور الخرافة واللاعقلانية، عصور الاضطهاد والتخلف والتراجع، والوقوف مشدوهين أمام الارتقاء.. وكان كفاح رواد الاستنارة والتفتح العرب المتتابعين جيلاً بعد جيل، منذ القرن التاسع عشر، منصباً على إشاعة التفكير العقلاني بدرجاته المختلفة التي كان يسمح بها عصرهم(١٩) .

---

(١٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **استراتيجية تطور التربية العربية** (القاهرة: المنظمة، ١٩٧٦)، ص ١٨ ـ ٢٠.

(١٨) الهيتي، «الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي،» ص ٢٤٩.

(١٩) انظر تقديم محمد الرميحي، في: زكي نجيب محمود، **نافذة على فلسفة العصر**، كتاب العربي؛ الكتاب ٢٧ (الكويت: مجلة العربي، [١٩٩٠]).

الفصل الثالث

النظرة إلى الماضي
في الوعي العربي

نحن نحيا عصراً يمضي الماضويون فيه إلى احتكار الحديث عن المستقبل لأنفسهم، في وقت يصمت فيه المستقبليون عن شأن المستقبل تماماً مثلما يكون المنغلقون أكثر انفتاحاً، ويؤلفون القوة ذات الشأن حتى في الفترات التي يبدو فيها الشأن بيد المنفتحين.

يمضي «الزمن» إلى الأمام، ويمثل تتابعاً واستمراراً للأحداث والوقائع والعمليات، تتمثل أبعاده في الماضي والحاضر والمستقبل. وهو لا يقتصر في دلالته على الوقت بل يتعدى ذلك إلى الكيان المتكامل من النظم والعلاقات. ومن هنا فإن للزمن عناصر متداخلة تتمثل في مجمل الأحداث والعمليات المرتبطة بأنشطة الفرد والمجتمع ما دامت تجري في أطر ومراحل محددة.

وللزمن سرعته وإيقاعه، واتجاهاته، ومضمونه الاجتماعي، وهذه كلها تتباين في وحداتها القياسية وفي معايير الناس إزاءها في الأمكنة المختلفة.

وللزمن في تدفقه إلى الأمام إيقاع، واتجاه، ومضمون، وإذا كانت السرعة تتمثل في الوقت الذي تستغرقه فعاليات الإنسان بما فيها عمليات الأداء والتعبير .. فإن الاتجاه يتمثل في المنحى الذي تتخذه تلك الفعاليات، بينما يتمثل المضمون في نوع تلك الفعاليات في هذا المجتمع أو ذاك، وفي ما تتخذه من أهداف.

وقد تفاعلت عوامل متعددة مع أبعاد الزمن لتحدث تغييرات في حياة البشر، من جهة، وفي الزمن ككيان اجتماعي، من جهة أخرى ابتداءً من العصور التي سادت فيها الخرافة وحركة التأمل مروراً بالفلسفة وانتهاء بحركة العلم، حيث قادت هذه الأخيرة إلى اختصار الزمن في مختلف المجالات، وبذا أمسى للحياة الإنسانية إيقاع جديد، وهو يتجدد باستمرار. ويراد لهذا الإيقاع أن يكون على خطوات متصلة يستطيع فيها الإنسان أن ينجز، وأن يحيا منتفعاً من إنجازاته على الصعيد المادي والمعرفي والقيمي.

ورغم سعة التحولات في الحياة البشرية وتطور العلوم وتنوعها، إلا أن الثقافات ما تزال شديدة التباين في اتجاهاتها إزاء أبعاد الزمن، لهذا هناك ربط بين أبعاد الزمن وعناصر الثقافة ومضمون الفكر. «لذا كان هناك فرق بين أن نقول إن الماضي أثر في الحاضر، ونقصد به الأحداث والأوضاع، وبين أن نقول إن الماضي يعيش في الحاضر، ويؤثر في سلوكنا، وفي تكوين نظراتنا وفي تحديد مواقفنا أحياناً»[١]. ويصل الأمر إلى اتخاذ الموقف من الزمن معياراً لموقف الثقافة. وفي هذا المجال هناك من يؤشر ثغرة في الثقافة العربية في موقفها من الزمن على أساس أن الماضي والحاضر قد طغيا عليها، وأن المستقبل لم يحظ إلا بأقل القليل، رغم أن معرفة أو محاولة معرفة المستقبل تمثل أحد عناصر القوة[٢].

وتناول منظورات العرب إلى الزمن بماضيه وحاضره ومستقبله لا يحمل تقطيع الزمن إلى أوصال، حيث إن هذه الأبعاد الزمنية مترابطة ويفترض التعامل معها بعقلية واحدة دون أن تكون بالضرورة عقليات مختلفة، لأن هذا يحمل تقسيماً لوحدة الفكر.

أما القول بالوعي بالماضي، والوعي بالحاضر، والوعي بالمستقبل فهو يمثل طرائق في التعامل الفكري مع معطيات كل حقبة من حقب الزمن، ولهذه الطرائق ضوابط فكرية واحدة هي أكثر قرباً إلى شروط الفكر العلمي منها إلى أي أسس أخرى، حيث إنها تنطوي على الانفتاح، وعلى قدر من الموضوعية والواقعية.

ومن هنا لا يشكل الوعي بالمستقبل خطراً على ما أنتجه الماضي من تراث مثلما لا يشكل خطراً على ما ينتجه الحاضر، إذ إن الوعي بالمستقبل يضع مجمل المعطيات على محك التقويم، ويتحكم في مسيرة الزمن القادم دون أن يتركه يمضي بصورة تلقائية. وكما كانت هذه المسيرة تتطلب، اليوم، الاعتماد على روح علمية، ومشاركة، وإبداعاً، وتطلعاً منضبطاً، وتفكيراً مستقيماً، فإن الوعي بالمستقبل يلح على استكشاف هذه العناصر وما يماثلها في الماضي، وفي الحاضر، ويبعث الحياة في بعضها، كي يحسن توجيه مسيرة المستقبل.

---

(١) عبد العزيز الدوري، «الدافع القومي هو الذي قادني إلى التاريخ،» أجرى الحوار ماجد السامرائي، **البحرين الثقافية**، السنة ٦، العدد ٢٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، ص ١٠٢.

(٢) وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** (الدار البيضاء: عيون المقالات، ١٩٩٣)، ص ٥.

ومن هنا فإن من بين أهداف بحوث المستقبل التقصي عن عوامل الارتقاء الإنساني في ماضي المجتمع وحاضره بقصد الوصول بها إلى أن تكون عناصر فاعلة في المسيرة المستقبلية لذلك المجتمع.

ومن هنا يمكن بتطبيقات علم المستقبل أن يكون المجتمع أكثر قرباً من تراثه، وأشد وفاءً لمعطيات ذلك التراث، لأن إبقاء عناصر التراث على وتيرة واحدة دون إيقاظها وتوجيهها يشكل قطعاً صريحاً لصلة الماضي بكل من الحاضر والمستقبل، كما أن ترك الحبل على الغارب يؤول إلى توجهات قد تبعد المستقبل عن الماضي بعد الجوزاء عن زحل.

وعلى هذا فإن تبلور وعي مستنير بهذه الأبعاد الزمنية يحمل مفهوماً فاعلاً للوعي التاريخي للمجتمع في صنعه لحاضره واختياره لمستقبله،وبخاصة أن من الواضح أن المجتمع يمكن أن يرفض لأسباب ثقافية واجتماعية، واقتصادية، وتاريخية، مستقبلات حتى لو ألبست أجمل الأردية، ذلك أن جمالها لا يمكن أن يتراءى له، كما أن «عناد» المجتمع قد يصل من القوة والسعة بحيث يرفض تكوين صور مستقبلية بعينها، ومن الجماعات ما يروق لها أن تضع العربة أمام الحصان،وبخاصة أن المجتمعات ذات التاريخ العريق كثيراً ما تكون ابنة للتاريخ قبل أن تكون حفيدة للمستقبل.

ويظل التساؤل بأي منظور يرى العرب ماضيهم، ويرون حاضرهم ؟، ذلك أن هذه الرؤية ذات علاقة وثقى بنظرتهم إلى المستقبل.

ولأن الماضي بعد زمني، لذا يتطلب التعامل معه بعقل جديد كي يفهم، وكي يمكن الانتفاع منه. أما حين يميل العقل إلى التعلق بالماضي والوله به فلا يمكن المخاطرة بالتغيير ولا الرنو إلى المستقبل، ولا إجراء المقارنات. ومن هذا يتضح خطر تعامل العقل المحافظ بالماضي.

وحين يأسر الماضي العقول يمكن القول بوجود نزعة ماضوية، إذ إن الماضوية نظرة تتمثل في تعلق بالماضي وبرغبة في إعادة فصوله، وعلى أساس ذلك فإن الماضوية ليست تراث الماضي بل هي جملة المنظورات التي ترى في الماضي الحل والبديل. وعلى هذا لا يصح الحكم على المستقبل مثلما لا يصح الحكم على الماضي بعقل قديم.

ومن هنا يترتب التمييز بين التراث و الماضي، فضلاً عن أن الماضي بالرغم من أن «الزمن قد طواه غير أنه من المفيد أن يتم إنعام النظر فيه كي

يمكن تصور المستقبل. ذلك أن المستقبل هو الذي يهم المجتمعات، وهو التبعة التي يشترك الجميع في حملها»(٣)، لأن الإبداع الفكري يقوم على صهر أفكار الماضي والحاضر وعلى خلق مبدع لمجموعة من البدائل والإمكانات الفكرية أمام تطور الإنسان والمجتمع مادياً وفكرياً. فالإبداع الفكري يتوجه إلى المستقبل، وان استفاد من تجارب الماضي والحاضر الفكرية والعملية. أما التخلف الفكري فيقوم على النظرة إلى الخلف ليس بغية الاستفادة من دروس الماضي، وانما لاعتباره بداية ونهاية في آن معاً، ذلك أن التخلف الفكري يقوم على جعل الإنسان أسير الماضي مهما كان عظيماً في وقت من الأوقات، ومن يريد تحدي حضارة اليوم ليس له إلا أن يهضم ويفهم منطقها، ويضيف عليها قيماً أسمى، ويصهر الكل معاً في تشكيل جديد يغذي حضارة الإنسان(٤).

وفي معرض التأكيد بأن يستخدم الإنسان كل الموارد المتوفرة في الوقت الحاضر من أجل تشكيل مستقبل يليق بالإنسانية، والتأكيد أن من حق كل فرد أن يكون له دوره في صنع المصير الجماعي. هناك تأكيد آخر بأن لا ينسى أي مجتمع ماضيه شريطة أن لا يكون الانشغال بالماضي صارفاً عن حاجات الحاضر والمستقبل، ذلك أن التحدي الذي يواجه الجميع هو المستقبل، و من اللازم تحقيق أفضل الاحتمالات المستقبلية(٥)، إذ إن للوعي بمعطيات الواقع ولاستيعاب تجارب الماضي علاقة بتصور المستقبل.

وتحميل الماضي أكثر مما يحتمل له تأثيراته السالبة في المستقبل وفي التخطيط له، ففي المجتمع الذي يسوده النزوع إلى الثبات والنفور من التجديد تفرض ظاهرة الوله بالماضي وجودها على المجتمع على حساب الحاضر والمستقبل. وكل إفراط في التعلق بالماضي في مجتمع معين، إنما هو، في جانب من جوانبه، أثر من آثار العقلية التي تتشبث بأفكار الأسلاف. صحيح أن من حق كل شعب، بل من واجبه أن يتذكر أمجاده الماضية ويستمد منها قوة تعينه على النهوض بحاضره، ولكن حين يصل الأمر إلى الوله بالماضي إلى

(٣) فيدريكو مايور تاراجوثا، **نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار**، ترجمة محمود علي مكي (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩٠)، ص ٤٤.

(٤) أنطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة؛ ٥٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٥) تاراجوثا، المصدر نفسه.

حد الإلحاح المريض مع نسيان الحاضر نسياناً تاماً إلى حد الاعتقاد بأن تذكر الناس بماضيهم يكفي وحده لتعويض كل نقائص حاضرهم، فعندئذ يعد الوله بالماضي عاملاً من عوامل إعاقة نهضة الأمة وتقدمها[٦].

ومن خصائص الإنسان المحدث ومعالم المجتمع المتحضر هو الموقف من الزمن، فإذا كان هذا الإنسان وذلك المجتمع معنيين بالحاضر والمستقبل يعملان من أجلهما ويهتمان بهما أكثر من اهتمامهما بالماضي، فإنهما على الأرجح - أقرب إلى الحداثة منهما إلى التقليد. أما إذا كان الماضي يهيمن على تفكير الفرد، ويرخي بظله على حياة المجتمع بحيث يصبح الفرد أسير عالم الأجداد ويصبح المجتمع أسير ماضيه، فإن ذلك يعني أنه أمام ظاهرة تقليد لا ظاهرة حداثة. وفي ظل أوضاع من هذا النوع تضطرب الرؤية وتختل الموازين ويعجز الفرد والمجتمع عن توجيه سفينتهما الوجهة الصحيحة[٧].

إن السياسة اللازمة للتحرر من التخلف هي السياسة المستقبلية لا السياسة الماضوية، وهي سياسة تستهدي جميع علوم الإنسان، وليس علماً واحداً منها دون الآخر. وتفتح هذه السياسة المستندة الى نظرة كونية ومستقبلية للإنسان أبعاداً وآفاقاً جديدة في فهمنا للإمكانات الإنسانية وتقديرنا لها، فترى فيها الإنسان من حيث هو في حركة صيرورته الدائمة عبر الحاضر والماضي والمستقبل، ويبدو التخلف حينئذ طوراً من الأطوار العابرة لهذه الصيرورة[٨].

وفي أغلب الثقافات تبرز أسطورة «العصر الذهبي» التي تتخذ لها أشكالاً أدبية شتى، وهي تنفتح على حياة ماضية كأنها الحقيقة بعينها رغم أنها متخيلة أو وهمية. وهي كثيراً ما تبدو كأنها مثالية، لذا تحفز الناس على أن يطمحوا في أن يعيشوا ماضيهم أو أن يعضوا الإصبع نادمين، لأن التغيير قد أصاب حياتهم.

وإذا كان من الصحيح أن الزمن الماضي لا رجعة له من الناحية التاريخية، فمن الصحيح أيضاً أن الماضي ليس مجرد تراكم نوعي وكمي

---

(٦) فؤاد زكريا، **الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية** (القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٧١)، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٧) معن زيادة، **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**، عالم المعرفة؛ ١١٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٨٨.

(٨) حسن صعب، **تحديث العقل العربي: دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة للتقدم العربي في العصر الحديث** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩)، ص ٥٤.

لأحداث تمت في زمانها وارتبطت بظروفها التاريخية، بل هو ماض ينطوي على لحظات وعي. ولذلك أصبح تراثاً ثقافياً يحمل قيماً يمكن أن تدفع مسيرة التاريخ إلى الأمام. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الماضي ينطوي على فترات زمنية خالية من المعنى ومفرغة من القيمة بحيث يمكن أن تدفع حركة التاريخ لا إلى الأمام بل إلى الخلف[٩].

وهناك نظرة لا تاريخية إلى الماضي لدى كثير من المجتمعات، وتبدو على شاكلة تمجيد الماضي في مجمله، أو تبدو في شاكلة ازدرائه، حيث إن كلتا النظرتين تفتقد إلى الموضوعية،وبخاصة أن مثل تلك النظرات تشكلت في مجملها استناداً إلى بعض المواقف التاريخية وليس حصيلة تقص علمي دقيق.

وعلى هذا فإن أي موقف إزاء الماضي يظل قاصراً إن لم يعتمد أساساً موضوعياً، كما أن أي محاولة لإخراج الماضي بشكل جديد هي محاولة مع أن البراءة تغلفها لكنها قد تمثل إقحاماً للماضي في غير عصره، وبالتالي دفع الماضي إلى الهاوية، لأنها تحاول أن تراه في سياق ليس سياقه، وأن تضعه في مستقبل غير قابل على احتماله.

واذا كان ماضي المجتمع يضم أفكاراً وعادات وتوجهات فإن من المستحيل للحظة مستقبلية أن تتحقق إذا لم تؤخذ طبيعة محتوى الماضي في الاعتبار، لهذا يمكن أن تكون بعض عناصر الماضي معوقات للتقدم، أو حين يكون الماضي مجرد حنين ووقوف على الأطلال، إذ يقع الوعي الاجتماعي عندها في خطأ، فلا يمكن له الانسجام مع قدرات الذات على الانتفاع من مضمون الماضي.

وهكذا فإن الماضي يضم في أطوائه عناصر يمكن أن تكون عوناً وحافزاً في عملية التغيير وبناء المستقبل، ومنها ما تكون عوامل انكفاء وتراجع، ومن هنا فإن الوعي بالماضي هو الذي يقود إلى انتقاء الحوافز نحو بناء المستقبل. ومن هنا فإن الوعي يشكل غربالاً.

ومن جانب آخر، فإن الماضي كمخلوق تدب فيه بعض الحياة غير معني بموقفنا الحاضر والمستقبل إزاءه، لكنه على استعداد دائم لأن يعرض عضلاته من

---

(٩) عطيات أبو السعود، «الوعي التاريخي بين الماضي والمستقبل: النهضة الأوروبية نموذجاً،» **عالم الفكر**، السنة ٢٩، العدد ٤ (نيسان/ أبريل ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠١)، ص ٩١.

أجلنا، مثل عارضة الأزياء، هي غير معنية بعرض مفاتنها، بل بعرض مفاتن الثياب. ويظل دورنا نحن المتفحصين، هنا وهناك، أن ننتقي وفق ما يلائمنا.

والماضي يستعرض أمامنا فعاليات الإنسان. ولما كنا جميعاً نزعم أننا نهدف إلى النهضة والارتقاء، يظل دور وعينا أن يساعد على أن نضع اليد على الخبرات المتوافقة مع سيرورة النهضة والارتقاء، ونخضعها للتناول العلمي،وبخاصة أن الماضي العربي ظل لأمد طويل بعيداً عن تناول من هذا القبيل، ولهذا لم يتحقق فهمنا لماضينا فهماً علمياً.

والوعي لا يقتصر على الماضي وحده، بل هو يتسع ليشمل ما تضعه الأمة لنفسها من صور واقعية قابلة للتطبيق أفضل من واقعها ومتناسبة مع متطلبات العصر، وما تستطيع انجازه عملياً بكفاءة عالية، لذا يعد من بين ما ينطوي عليه وعي المجتمع وقوفه على كيفية الانتفاع من المعرفة والتجارب. فالمجتمعات التي استطاعت أن تحقق قفزات على مشوار الارتقاء كانت قد أحسنت استخدام معلومات وقوانين علمية كانت متاحة للجميع، غير أن قلة هي التي انتفعت منها وحولتها إلى تطبيقات وخطوات. وهي بهذا استطاعت أن ترسم صوراً مستقبلية واستطاعت أن تجعل منها واقعاً، في وقت ظل آخرون يراوحون على الأرض نفسها.

ويشير أحد الباحثين في التاريخ السياسي إلى أن اهتمام الناس بأحداث الماضي يرجع إلى عوامل عديدة من بينها تحقيق رغبتهم في فهم ما يحدث في حاضرهم، وأن هذه الرغبة نابعة، إلى حد كبير من حاجة الناس إلى التأثير في ما سوف يحدث في المستقبل، وبذا يصبح التاريخ عديم الجدوى إن لم يمد الناس بجانب من المعرفة ذات القيمة العلمية ممثلة في أن يبين الطريقة التي تمكن الناس من أن يجعلوا من الحاضر مستقبلاً أفضل.

ولكن ذلك الباحث يبدي خشية من أن يستأثر الماضي بانتباه الإنسان ويبعد نظره عن المستقبل، فيؤول ذلك إلى تعثر العقل في عصور ذهبت واندثرت، وبذلك يضل الطريق. والطريقة الوحيدة لتجنب هذا الوضع بحيث يبقى هدف التاريخ واضحاً هي النظر إلى الماضي وكأنه كان ذات يوم مستقبلاً مع التأمل في ما حدث من تغير كما لو كان يتحرك أمام العيون لا مجرد شيء ذهب وانقضى[١٠].

---

(١٠) دليل بيرنز، **المثل السياسية**، ترجمة لويس إسكندر (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤)، ص ١٧.

إن النظرة التاريخية الواعية هي التي تقود إلى إنارة التفكير التاريخي، والى تكوين نظرة تاريخية ناقدة، تقود، بشكل أو بآخر إلى المستقبل.

والربط بين التاريخ والمستقبل لا يعني أن التاريخ يقدم أساساً لتنبؤات مستقبلية، بل لأن التاريخ يساهم في توفير فهم للسلوك الإنساني في الماضي، كما أن التاريخ لا يعيد نفسه لكن «الذين يستمرون في جهلهم بمنطق التاريخ، عادة، يحاولون إعادته بحذافيره». ومع هذا فإن التاريخ يمكن أن يشكل حافزاً يدفع بالمجتمع إلى التحرك والارتقاء.

وعلى صعيد المجتمع العربي والماضي، ما يزال المجتمع العربي يعاني من ضعف انتفاعه من ماضيه ومن الماضي عموماً، حيث إنه لم يتمكن من الأخذ بالروح المنهجية في تعامله مع ذلك البعد. وفي زحمة الاهتزازات الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي خلال الخمسين سنة الماضية كان خطاب قد بح له صوت وهو ينادي بالتغيير وبناء المستقبل الجديد، والى جانبه كان صوت خفيض النبرات حاول أن يظهر من الطباع أرقها حتى وصلت السفن إلى مراسيه، ووجد أن الأجواء قد خلت له، فارتفع له صوت في خطاب يحاول تسفيه الكثير من الجديد وإبراز الفكر التقليدي. ووصل الأمر به إلى التفلسف فراح يتحدث بقضايا المصير، ويلوح بما له من قوة. وكان لهذا الصوت الأخير دوره في إسكات كثير من الأصوات، وبروز تيار جديد مجامل وتوفيقي، إضافة إلى تبلور اتجاهات صامتة وأخرى مسايرة. وكان لهذا كله تأثيراته السالبة في النظرة المستقبلية للمجتمع العربي،وبخاصة بعد ما كانت كثير من التطلعات قد تكونت في الوعي في الوطن العربي.

وإذا كان خطاب التغيير وبناء المستقبل قد ولد من أحشاء المجتمع العربي بعد سلاسل من المخاضات، فإن بعض التيارات المناوئة جاءت نتيجة انتكاسات فكرية وردود أفعال لم يكن لها تاريخ. فقد كانت الأمة العربية في تاريخها مرنة مطواعة تتقبل الجديد وتتفاعل معه وتخرجه في سياق مختلف، غير أن فترة غير قصيرة مرت عليها وعزلتها عن حركة الاتصال الحضاري بالآخرين، فانطوت على نفسها، وما تزال بعض رواسب تلك العزلة تضرب في أعماقها حتى اليوم.

ولهذا قال بعضهم «إن الأمة العربية عاشت طويلاً في تقاليدها، ولم تعش كثيراً في مشاكلها العلمية والاقتصادية، وعاشت في أحلامها ولم تعش

واقعها، التفتت حول روحانياتها ولم تحفل بإمكاناتها ... دون أن تبحث عن سبيل تضع فيه تقاليدها في خدمة تقدمها، ودون أن تنتزع نفسها من عهد عنترة إلى عصر الإلكترون»[١١].

وكانت منذ بدء النهضة العربية قد ظهرت آراء تدعو إلى أن ينظر العرب إلى ماضيهم وحاضرهم بمنظور جديد. ومع هذا لم يتحقق ذلك إلا بقدر محدود في هذا المجال، إذ يتعدد الشاهدون على العصر العربي الذين يقدمون الدليل أو يصدرون الحكم، أو يطلقون الصيحة من كبر حجم الماضي في الاهتمام العربي، والذي لم يواكبه تعامل علمي بمضمون ذلك الماضي في الوقت الذي يتأكد أنه مع أن الماضي طواه الزمن إلا أن من المفيد إنعام النظر فيه كي يمكن تصور المستقبل.

ويرافق ذلك تخوف من الأفكار الجديدة، وميل إلى إثارة الماضي عند كل حركة تجديد، والمبالغة في إظهار لآلئه، وكأن التاريخ بحر متجمد وليس نهراً متدفقاً، وكأن بالوسع إعادة التاريخ بحذافيره. ولم تزحزح من تلك الرؤى الأحداث الكثيرة التي مرت على الوطن العربي بما فيها «تحولات القرن العشرين التي لا ينبغي لنا أن نرى فيها نهاية التاريخ، ولا أن نجعل منها مقبرة الأمل!»[١٢]. ذلك أن التكوين الحضاري إنما هو تفاعل بين إرث جاء من تاريخ المجتمع وبين تطلعات مستقبلية.

وفي هذا المجال هناك تساؤل له أهميته هو هل المجتمع محكوم بالتاريخ أم هو يتحكم بالتاريخ؟ إذا كان محكوماً بالتاريخ، فهذا معناه، أنه يتقبل التاريخ كما هو، يخضع لميل التاريخ. أما المجتمع المتيقظ الواعي فهو يتحكم بالتاريخ، أولاً، يتحكم فيه ناقداً، لأن ما كل الروايات التي جاءتنا صحيحة، لذا علينا أن نخضعها لدور النقد العلمي، وأن نفرض عقلانيتنا عليها، وأن نتحكم بها، كي نأخذ منها ما يوافق تطلعاتنا للمستقبل[١٣].

والتحكم بالتاريخ يتطلب دينامية مجتمعية، وهذه مرتبطة بالوعي. وهي أقوى وأفعل وأسرع في الأدوار التي تتجه فيه الشعوب نحو مستقبلها وتمضي

---

(١١) السيد أبو النجا، **عروبتنا سنة ٢٠٠٠** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣)، ص ٢٧.

(١٢) محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٥.

(١٣) قسطنطين زريق، «لقاء معه،» **الفكر العربي**، السنة ١، العدد ١ (حزيران/يونيو ١٩٧٨)، ص ١٢٥.

في صنع هذا المستقبل بالتساؤل والارتياد والإنجاز، مما هي في الأدوار التي تكون فيها واقعة تحت سطوة ماضيها، ملتفتة إليه قانعة، غير شاعرة بالحاجة إلى تخطيه، أو غير قادرة على ذلك(١٤).

وللأمة العربية ماضيها العريق وتراثها الثري وتاريخها المديد، وهذا يلقي على المفكرين مسؤولية جسيمة في أن يحسنوا التعامل مع ذلك الإرث الغني كي لا يكون عرضة للضياع، بل أن تكون الطريقة المنهجية أسلوباً لذلك التعامل، إذ إن هذا الأسلوب وحده يهيئ فهم دلالات ذلك الماضي والانتفاع منه. أما مجرد الجمع دون التحليل الناقد فلن يؤول إلى جدوى. وهناك إقرار في الفكر المنفتح اليوم أن للماضوية شيوعاً في المجتمع العربي، وتبدو روح الماضوية في التعلق بأهداب الماضي ومضامينه الإيحائية، ويصل الأمر إلى أن الأكثر إطلاقاً للأحكام عن المستقبل هم، اليوم، من المشبعين بروح الماضوية.

وبسبب ما ينطوي عليه الماضي من تأثيرات عند عدم التعامل معه بروح علمية، فقد ذهب البعض إلى القول إن استجابة الشعوب التي لا ماضي عريقاً لها أكثر استجابة للتقدم وأسرع من تلك التي تمتلك، على أساس أن بعض الشعوب التي أثقلها الماضي عجزت عن مسايرة الارتقاء باعتبار أن الماضي العريق كثيراً ما يكون عبئاً من الأعباء الثقال التي تعيق دينامية الشعوب. ويستشهد أولئك ببعض الشعوب الأفريقية التي لم تكن لها لغة ثابتة، أو كانت قبائلها تتكلم بلهجات متباينة، حيث استطاعت هذه الشعوب الاستجابة لمعطيات المدنية عن طريق اللجوء إلى إحدى اللغات العالمية الحية وطرح لهجاتها الأصلية، والتي لو كتب لتلك الشعوب أن أصرت على استخدامها لبقيت في عزلة عن العالم، بينما مهدت اللغات الحية لها أن تعايش معطيات المدنية الحديثة. ويستشهدون أيضاً بالولايات المتحدة الأمريكية التي يتألف شعبها من النازحين من بقاع العالم المختلفة الذين لا يجمعهم تاريخ مشترك ولا ماضي عريقاً يثقل عليهم مسيرتهم(١٥).

ويقول أولئك إن بعض جوانب الماضي لا تقف حجر عثرة فقط بل لها نتائجها النفسية والاجتماعية لدى الأمم والشعوب،إذ كثيراً ما تتولد بين

(١٤) قسطنطين زريق، **نحن والمستقبل** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧)، ص ٢١.

(١٥) هادي نعمان الهيتي، «من أجل تقييم علمي للتاريخ العربي،» **دورية الأجيال**، العدد ٢١ (١٩٧٠)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

الشعوب عقد عديدة من بينها ما يسمى بـ «مركب الغرور» الذي يصرف تلك الشعوب عن تقبل كل ما هو جديد بحجة عراقة الماضي ووجوب إعادته من جديد[١٦].

ويدخل علم المستقبل ضمن حركة العلم التي يراد لها أن تقتحم الماضي وتفصح عن مكنوناته وتحرك فيه الأجواء وتفك من ربط الماضي بقيم غير متوافقة مع الارتقاء، حيث إن حركة العلم، بما فيها علم المستقبل، تتسع لقضية الإنسان، وفهمه لشؤونه عبر الزمن، بماضيه وحاضره، ومستقبله، إذ إن علم المستقبل لا يلقي بالتاريخ خلف ظهره، لكنه لا يرى في المستقبل امتداداً خطياً للواقع ولا حصيلة للتاريخ. كما أنه يرى أن للإنسان دوره في التغيير وصنع المستقبل، ولكن التغيير لا يتحقق اعتباطياً، بل وفق تصميم محدد في تفاصيله. لذا كانت هناك أدوار متباينة للعامل الموضوعي والعامل الذاتي في عملية التغيير.

ولكن كل ما يقال عن دور الإنسان، وثراء ماضيه، أو غنى حاضره، أو سعة وعيه، لا تلغي بصورة نهائية ما يتسم به التاريخ من مسار ضروري، بل إن هذه كلها تبدو جزءاً من تلك الضرورة ما دامت حركة التغيير قائمة ومستمرة.

ومن بين الثنائيات في الثقافة العربية ثنائية «الأصالة والمعاصرة»، والتي تكمن أهميتها في أنها تطرح مسألة الحداثة، وكانت بدايتها مع بدء احتكاك العرب بالغرب في أوائل القرن التاسع عشر، وعلى شكل بدائل ثلاثة هي التمسك بالأصالة، أو مسايرة المعاصرة، أو التوفيق بين الأصالة والمعاصرة. ومثل هذه البدائل تبدو أنها افتراضية، فإذا كان البديل الأول يدعو إلى أن يحيا المجتمع العربي ماضيه ويستلهم تاريخه، فإن البديل الثاني يدعو إلى السير في طريق الارتقاء، والبديل الثالث يدخل في مسألة توفيقية[١٧] تبدو، هي الأخرى افتراضية تنم عن عدم وضوح في الرؤية مما يقود إلى صورة مستقبلية مشوشة.

وقد طرحت اتجاهات فكرية في الوطن العربي، وتسللت أخرى، وظل

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٧) حول الأصالة والمعاصرة، انظر: فؤاد زكريا، **خطاب إلى العقل العربي**، كتاب العربي؛ ١٧ (الكويت: مجلة العربي، ١٩٨٧)، ص ٢٥، وسهيل العروسي، «إشكالية الثنائيات في الثقافة العربية،» **الفكر السياسي** (ربيع ـ صيف ٢٠٠٠)، ص ٧٦.

الكثير منها في عداد الافتراضات النظرية أو الاطروحات الأيديولوجية. ومع أن علم المستقبل، والفكر العلمي عموماً له حضور واسع في حياة المجتمعات، غير أن الاطروحات المستقبلية ما زالت غير خاضعة لأحكام التقييم العلمي.

ويلاحظ أن الذين ينشغلون بتدارس التراث الأدبي أو الفني أو العلمي أو السياسي أو الاجتماعي يظهرون وكأنهم يريدون أن يثبتوا أن للعرب ماضياً ثرياً، في الوقت الذي ينتظر منهم أن ينتهوا إلى قواعد وقوانين ومبادئ يمكن لها أن تدعم الارتقاء وتعين على بناء المستقبل.

ومن جانب آخر، فإن هناك من يتطير من كل ما هو غريب مع أنه لا مناص من الاستعانة بالنتاج المعرفي الغريب، وبخاصة أن الإرث الذي تركه لنا الأجداد، وما لدينا من نتاج فكري لا يكفيان للتعامل مع واقع معاصر ومتسع ومتغير باستمرار[١٨].

وفي الستينيات يذهب كاتب عربي محافظ مذهباً متقدماً فيشير الى «أن الأمم المتقدمة لا تذكر ماضيها البعيد لسببين، أن لا ماضي بعيداً لها، وأنها لا تؤمن بالوراثة يمتد أثرها من ماضي بعيد إلى حاضر قائم. بل يرى بعض المؤرخين أنه خير للأمم في حاضرها أن لا يكون لها ماض يستند بها في حاضرها، ثم يقول ذلك الكاتب متسائلاً: وكم شرب الناس أنخاب ماض، ثم لم يبق لنخب الحاضر في الكأس قطرة»[١٩].

والمشكلة أن العرب اليوم يفكرون بالماضي كلما اتجهوا بأنظارهم إلى المستقبل، وما من قضية من قضايا الفكر العربي المعاصر إلا وكان الماضي حاضراً فيها كطرف منافس. لذلك يبدو أن من المستحيل على العرب المعاصرين أن يجدوا طريق المستقبل ما لم يجدوا طريقاً للماضي. بعبارة أخرى لا يمكن للعرب المعاصرين أن يحلوا مشاكل المستقبل إلا إذا حلوا مشاكل الماضي: إلا إذا أحصوا وحاصروا رواسبه في الحاضر. إن ثقل الماضي وهيمنته على الوعي العربي الحديث والمعاصر معطى واقعي لابد من الاعتراف به قصد

---

(١٨) هشام غصيب، **جدل الوعي العلمي: إشكاليات الإنتاج الاجتماعي للمعرفة** (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٤ ـ ١٨.

(١٩) أحمد زكي، «عثرات العقول شر من عثرات الأقدام،» **العربي** (كانون الثاني/يناير ١٩٦٠)، ص ١٢.

السيطرة عليه. ولا شك في أن الماضي يشكل في الوعي العربي الراهن عنصراً محورياً في إشكاليته، وليس بالوسع إغفاله والطموح إلى تحقيق «الحداثة» بالقفز عليه. وهذا يعني أن علينا البدء بإزالة الضباب عن رؤيتنا للماضي كي تتضح أمامنا معطيات الحاضر ومعالم المستقبل[٢٠].

(٢٠) محمد عابد الجابري، «التخطيط الشامل للثقافة العربية: مقارنات حول الهدف والوسائل،» في: **الخطة الشاملة للثقافة العربية** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦)، ص ١٣٠.

الفصل الرابع

النظرة إلى الحاضر
في الوعي العربي

فترة التلكؤ هي تلك المسافة الزمنية بين وقوع حدث أو تبلور إبداع أو ظهور اكتشاف وبين اتخاذ الموقف منه أو تطبيقه. هذه الفترة في مجتمعنا طويلة وعريضة، وهي واحدة من أسباب بقائنا نراوح في مكان واحد، ليس حباً برياضة المراوحة، بل حياء من المستقبل.

يتطلب المستقبل تأهباً واستعداداً في الحاضر ما دام الحاضر هو المنطلق، لذا فإن الوعي بالمستقبل يتسع ليشمل الوعي بالماضي، وبالحاضر، وبالمستقبل، بحيث لا يمكن النظر إلى الوعي بالمستقبل إلا باعتباره كياناً واحداً، لذا أمكن وصف الوعي بالمستقبل بأنه يتضمن وعياً تاريخياً بالزمن.

والتأهب للمستقبل يتطلب منهجاً في التفكير يتمثل في طرق التعامل الفكري مع مفردات الزمن كلها ومع ما تحمله من مضمون. وإذا لم يتحقق ذلك التعامل وفق منهج علمي يصبح من غير الممكن دخول المستقبل بسلام.

ويعد تحقيق التعامل وفق منهج غير الأسلوب السائد غاية في الصعوبة، لذا يشار إلى أن من أصعب العمليات الذهنية جميعاً هي إعادة تنظيم مجموعة مألوفة من الأفكار والنظر إليها من زاوية مختلفة والتخلص من سيطرة المبدأ السائد أو النظرة الشائعة(١)، خاصة أن حاضرنا العربي مثقل باتجاهات مسبقة، وأفكار جاهزة، وقوالب نمطية، وتحيزات قبلية.

وعلى هذا فإن إنماء الوعي بالحاضر يتطلب عمليات فكرية أساسية، من أبرزها:

---

(١) و.أ.ب. بيفردج، **فن البحث العلمي**، ترجمة زكريا فهمي (القاهرة: دار النهضة العربية، [د.ت.]).

١- تنظيم التفكير

يعنى علم المستقبل بتطوير أصدق أساليب التفكير حول الغد. ومن هنا كان الربط بين الحياة الحديثة والتفكير، إذ يتعذر تحقيق حياة متقدمة دون فكر منهجي، لذا يشار للمجتمع بأن يأخذ بالروح العلمية و يعتمد المنهجية - قدر الإمكان - ويتقبل العلم الحديث في المجالات جميعاً دون تجزئة، وهذه الروحية هي اليوم مطلب جوهري.

وينبض الوعي بالمستقبل بشيء من الروح العلمية. وحضور الوعي يعني حضوراً لهذه الروح في حاضر المجتمع من خلال تأكيدها على التفكير الصحيح وتمرين المجتمع على معالجة مشكلاته بأسلوب منهجي والأخذ بالعقلانية طريقة، وهذا يقتضي من الجانب الآخر نبذاً للأساليب المضادة للعلم. ذلك أن الوعي بالمستقبل ينبغي أن يرقى إلى مستوى تحرير العقل من التبعية الفكرية والأوهام.

وتكشف الملاحظات والتجارب في الوطن العربي أن فرصاً كافية لإنماء التفكير لم تتوفر، كما أن مؤسسات التنشئة والتعليم تعاني من أوجه قصور، إذ هي ما تزال تحشر الأذهان بالمعلومات دون أن توفق في الربط بينها إنماء لعمليات التفكير.

وشهد الجو العربي ظهور نخب فكرية وجماعات كانت قد حاولت التبشير بأفكار للجمهور تتفق مع متطلبات الحاضر والمستقبل، غير أنها لم تجد لها المجال للشيوع والانتشار بسبب عدم انفتاح الجو العربي لغير الأفكار السائدة والمكررة. وظلت المسايرة طاغية على المغايرة، لذا لم يتحقق استيعاب لتلك الاطروحات، كما أن دعوات التبشير بكثير من الأفكار الجديدة لم ترافقها محاولات لغرس أساليب التفكير العلمي في النفوس.

وعلى صعيد الأفق المستقبلي كانت تيارات سياسية واجتماعية واقتصادية عربية قد طرحت الكثير من العموميات في الميدان، منها ما كان على الصعيد القطري ومنها ما كان على الصعيد القومي، غير أن غالبية تلك الاطروحات لم تكن حصائل فكر علمي بقدر ما كان تعبيرات عن توجهات أيديولوجية أو مثالية.

ويستنتج أحد المفكرين أن «قدرتنا على أن نفكر في الأمور، سواءً ما يتعلق منها بالعلم أو بحياة الإنسان ومجتمعه تفكيراً علمياً سليماً مهددة تهديداً

خطيراً بتلك العقبات التي لا تزال تمارس تأثيرها الضار في عقل الإنسان العربي دون كابح أو ضابط»[٢].

ويمكن تبين قدر من منطق العواطف (Logic of the Sentiments) في تعبير المجتمع العربي عن نفسه. ويتمثل ذلك في بعض الحالات التي تبرر فيها الأحداث في التاريخ، أو تبرر فيها المواقف في الحاضر من خلال نوع من التفكير يقوم على العواطف أو المعايير غير المتوافقة مع الحياة، ذلك أن التبرير وفق هذا المنطق يدفع إلى تكوين صور ذهنية تتغاضى عن النواقص والهفوات أو لا تضعها في حسابها.

والخصيصة المنهجية في الوعي بالمستقبل تقلل من المخاوف ومن الانفعالات، مثل الخوف من المستقبل والقلق الاجتماعي والمعاناة من المجهول، ذلك أنها توفر أسلوباً في تفسير الوقائع و الأحداث يتميز بالسلامة. كما أن الوعي المستنير بالمستقبل لا يعطي التبرير للمواقف الانفعالية والأحكام الجزافية في كل القضايا بما فيها قضايا الحاضر.

ويمكن ملاحظة مظاهر الانفعال والقلق في حياة مجتمعنا العربي بشكل بالغ الوضوح، إذ هو يتعرض باستمرار لحوادث تبدو له مفاجئة لأنه لم يكن قد تنبأ بها مسبقاً.

يضاف إلى ذلك أن المجتمع العربي اليوم هو أشد قلقاً على مستقبله، وهو في حاضره يمر بحالة من النكوص والتراجع، وحتى أفكار النهضة الأولى تتعرض للتنديد بصور شتى.

وبوجه عام، فإن العقبة التي يتواتر ظهورها في الوطن العربي هي أن قضية التغلب على بعض الصعاب كثيراً ما تشكل هموماً .. ومع أن من الصعوبات ما أمكن مواجهتها، إلى حد ما، إلا أن المبتدأ الصحيح ليس مواجهة المشكلات واحدة بعد واحدة، بل بتغيير طريقة التفكير في التعامل مع المشكلات والوصول إلى تعميمات يمكن الأخذ بها فكرياً وعملياً.

٢ - إعادة التفسير

يساعد التفسير في حسم كثير من المشكلات والمواقف، وربما كان أبرز

---

(٢) فؤاد زكريا، **التفكير العلمي**، عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ١٢٠.

مشكلات الفكر العربي أن الكثير من الظواهر ظلت عائمة دون تفسير علمي، أو تم تفسيرها اعتماداً على أوهام أو اجتهادات ذاتية أو اعتماداً على تضليلات لفظية. وقد أوحى ذلك للمجتمع أنه قد انتهى من تفسيرها، وبالتالي قد تمكن من فهمها.

و المعروف أن التفسير يرتبط بنمط التفكير، فقد كان كثير من الظواهر الطبيعية والإنسانية قد تم تفسيره وفق التفكير الخرافي، أو الأسطوري، أو الميتافيزيقي، لهذا وجدت الظواهر وجودها في عقليات الناس المختلفين بصور مختلفة، وهي تبدو لهم جميعاً معقولة! ولكن كونها معقولة لا يعني أنها صحيحة علمياً، لأن العقل قد يقبل الخرافة والوهم أيضاً، لهذا فإن التفسير هو عملية منهجية وليس إرضاء للرغبات أو مجرد إثارة للإقناع.

وبسبب الكثير من الأخطاء في تفسير كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية، فإن الفكر العربي في حاجة إلى إعادة تفسير (Reinterpretation) وذلك من خلال إعادة النظر وفق مفاهيم ومنظورات منهجية في ما توفر من حصائل فكرية وما انتهت إليه من أحكام في شؤون المجتمع الكبيرة، وذلك من أجل تحقيق فهم موضوعي من جهة وإضفاء دلالات جديدة على عناصر الفكر من جهة أخرى، مع مراعاة ظروف المستقبل في الاعتبار.

والفكر العربي كثيراً ما يكتفي عند محاولته التفسير بالتشبيهات التي يحاول التعميم أو الحكم من خلالها، غافلاً عما للتعميم والحكم من متطلبات فكرية، وبالرغم من أن الفلسفة كانت تصرخ باستمرار «أن الأخطاء الخطيرة التي تتولد عن التشبيهات، كانت، وما تزال الآفة التي يعاني منها الفيلسوف طوال العصور».

وإذا كان قد أعيد تفسير كثير من الموضوعات في الفكر العربي، فإن ذلك لم يرق إلى أن يؤلف حصيلة علمية لها أبنيتها المنهجية، ذلك أن العلم لا يتشكل من دراسة جزئيات مفردة إلا إذا تم التوصل من خلال تلك الجزئيات إلى قوانين وقواعد أو أشباه قواعد، حيث إن الجزئيات أو الحقائق الجزئية تشكل بداية أو مدخلاً إلى قوانين العلم.

٣- إعادة النظر في الحاضر ونقده

في حاضرنا أساليب تفكير وتصرف، وهي تطبع سلوكنا اليومي. وإذا

كان من خصائص الإنسان العصري البارزة ومعالم الحداثة الأساسية الأخذ بالتفكير العلمي وما يرافقه من قياس كمي، وإيمان كلي بأن ظواهر عالمنا خاضعة للقياس والكمية، فإنه يترتب على التفكير رفض إعطاء خصائص مقدسة وقدرات غيبية للأشياء والأشخاص في عالم اليوم. فعصر المعجزات قد انقضى، والإنسان المحدث يدرك أنه يواجه مصيره بنفسه من جهة، وأن عالمه هو عالم مقنن تحكمه أنظمة يمكنه أن يكشفها ويتعامل معها ويضعها في خدمته وخدمة الآخرين من حوله من جهة أخرى[٣]. وهذا يشكل نبذاً للخرافة ونزعاً للقدرات الخارقة عن الظواهر الطبيعية والأشياء والأشخاص التي روج لها التفكير التقليدي.

وعلم المستقبل واحد من العلوم التي تخضع أحداث وظواهر الحاضر للقوانين، كما أنه واحد من العلوم التي تمكن الإنسان من تفسير العالم وفهمه، إضافة إلى أنه يتيح للإنسان أن يعمل لتوظيف إمكاناته من أجل الغد. وفهم العالم يتيح للإنسان أن يتقدم، شريطة أن يكون للإنسان منظور واقعي إلى الواقع والمستقبل، كي يستطيع إحداث تغييرات فيهما، وأن يكون ذلك المنظور مرناً بحيث يتيسر «إعادة النظر» في أحوال الواقع تبعاً لما تمليه التطورات في الفكر العلمي.

ويقود هذا إلى تكون حركة نقد علمي تأخذ على عاتقها تشخيص العوامل الفكرية والأساليب السلوكية التي تشكل حوافز للتقدم وتلك التي تشكل معوقات له، بحيث يمكن للمجتمع أن يتلمس واقعه بصورة أكثر واقعية، وبالتالي يصبح أكثر وعياً بحاضره.

إن تتابع العصور التنويرية هي، في جانب منها حصيلة لنقد الواقع وتقييمه. فعصور التنوير التي بدأت في القرن الثامن عشر في أوروبا كانت حصيلة تقويم لعصور سابقة، إذ كانت مقدماتها نهضة شاملة في القرن الخامس عشر كسرت الكثير من قيود العصور الوسطى التي كانت قد كبلت عقل الإنسان في حدود مقولات سابقة، لهذا كانت النهضة هي بدء مواجهة العقل للحياة بمجمل أبعادها مواجهة مباشرة والانفتاح على تيارات جديدة في الفكر الإنساني تتجاوز الواقع ومفاهيمه العامة، حيث إن الإنفتاح ينطوي على

(٣) معن زيادة، **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**، عالم المعرفة؛ ١١٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧).

الرغبة المستنيرة في العمل على التحرر من القيود التي تحد من التفكير.

والنقد يشيع روح الانفتاح والتفاعل بدل الانغلاق والعزلة عن العالم وتياراته الفكرية.

إن القبول بما يفرضه الواقع من مشكلات والانقياد لقيوده هو أحد مظاهر السلبية في المجتمع، بينما يعد نقد الحاضر وتقييمه وفق المنظور العلمي من أدلة حيوية المجتمع، وقدرته وثقته بنفسه، مما يعتبر من العوامل النفسية للتقدم، وهو من جانب آخر، عملية مواجهة فكرية لمشكلات ومعوقات الارتقاء.

وإذا كان الفكر البدائي قد كون عوالم رمزية وغيبية غامضة أحاط بها نفسه، دون أن يواجه واقعه وجهاً لوجه بل من خلال تلك التصورات،فإن الفكر المتقدم يتعامل مع الظواهر، اليوم، تعاملاً عقلياً، ونقدياً، وعملياً بحيث يمكن له تفسيرها وفهمها موضوعياً.

وفوق هذا وذاك، فإن الفكر العلمي يعد أسلوباً في إزالة المخاوف، لأن الجهل بمبادئ العلم وقوانينه وقواعده ينتهي إلى إثارة الشكوك، والتردد في الأحكام.

وليس الغرض من النقد رفض الواقع، بل فرض الالتزام بمسؤولية النهوض به، ذلك أن من بين مكونات علم المستقبل تكوين صور مستقبلية تقوم على ملاحظة ما في الواقع من المشكلات، وبالتالي ما يمكن للإنسان أن يحدثه من تغييرات لمواجهة المشكلات وتكوين بنيان جديد.

وتكوين ذلك البنيان لا يتحقق بفعل المعلومات الجديدة، بل من خلال كل ما يشكل وعياً حديثاً، بفعل تفاعل الأفكار، ذلك أن الوعي يدفع إلى التغيير ويساهم في إنضاج الصور البديلة، وينقل قطاعات المجتمع من المواقف السلبية إلى المواقف الإيجابية، ومن الانعزالية إلى المشاركة، ومن الركود إلى الحركية.

والمجتمع العربي يعاني، في حاضره، من جوانب عوز متعددة على الصعد الفكرية والعلمية و التكنولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وحيث إن بناء الصور المستقبلية يرتب البدء من الحاضر في تكوينات معنوية وسلوكية، لذا فإن الوعي بالمستقبل يحفز على فهم الواقع والتحكم فيه، مما يزيد من عمق التمعن في المشكلات الحاضرة، وتحليل الواقع، ونقده، والتعامل معه بقدر

من الموضوعية، والعمل على تدارك أوجه القصور من خلال ضبط وتنظيم الظواهر البيئية والإنسانية في الحاضر وصولاً بها إلى المستقبل، إذ يمكن أن يتوفر في المجتمع قدر من التحسب.

كما أن الوعي العربي بالمستقبل يظهر المجتمع وكأنه يسبق بعض الأحداث إن هو مارس التحسب، بدل أن تبدو المشكلات وكأنها تحل به مصادفة أو عقاباً.

والواقع العربي لا يتضمن سياقاً منظماً في التعامل والتقييم مع المواقف والقضايا والمشكلات، وهذا يعني أن خطاباً نقدياً لم يتبلور، بقدر كاف، بحيث يمكن له التصدي للمشكلات العربية الكبيرة وإخضاعها بمنهجية للتحليل المنظم.

٤ - تحقيق الاقتناع بمبررات تغيير الواقع والانتقال إلى مجتمع جديد

من بين التوجهات التي يعتمدها الوعي بالمستقبل اقتناع المجتمع بضرورة تغيير الواقع وبناء مجتمع جديد.

وإذا كان علم المستقبل يسهم في رسم الصور المستقبلية الجديدة فإن حركة إنماء الوعي تستدعي تحقيق ذلك الاقتناع كي لا يبدو التغيير لذاته، بل وصولاً إلى أوضاع أفضل للمجتمع.

وتتضمن عملية الانتقال الانتفاع الرشيد من الموارد والقدرات وصولاً الى إقامة مجتمع جديد، وإذا كان بوسع علم المستقبل أن يرسم بدائل يتم الانتقاء من بينها فإن التجديد يقرر طبيعة البديل من حيث ملامحه الرئيسة.

وللاقتناع بتغيير الحاضر أهمية في حياة المجتمع لأنه أساس التمسك بإرادة التغيير ومبدأ التشبث بفكرة الارتقاء، وحافز للتقصي عن منهج للتغيير.

وقد أثبتت شواهد كثيرة أن النظرة إلى حقائق الواقع كعناصر متغيرة هي نقطة الأساس بالنسبة إلى المجتمع بكل نظمه وأنظمته وعلاقاته.

وكانت هناك دعوات واضحة وقوية قد رفضت أولئك الذين يرتضون أن يعيشوا للحاضر وحده، ووصفت الإنسان الذي يقرر أن يجعل المستقبل أفضل من الحاضر بأنه الإنسان الحر[٤].

---

(٤) جون هرمان راندال، **تكوين العقل الحديث**، تقديم محمد حسنين هيكل؛ مراجعة برهان الدجاني؛ ترجمة جورج طعمة، ٢ مج، ط ٢ (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥)، مج ٢، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

وتحقيق الاقتناع الاجتماعي بمبررات التغيير ليس مسألة يسيرة، ذلك أنها تتطلب تنظيماً عقلياً على صعيد المجتمع كله،وبخاصة أن المستقبل ليس مجرد تغييرات في مجموعة من الظواهر في معزل عن الظواهر الأخرى، بل هي عمليات تفاعل بين مجمل الظواهر. ذلك أن المستقبل ليس استمراراً خطياً للاتجاهات الحاضرة، بل هو حصيلة التغيرات المتفاعلة والمتبادلة.

ومن جانب آخر ليس صحيحاً أن يظل الاقتناع بالتغيير منطلقاً للنخبة وحدها، بل يترتب أن يكون ذلك الاقتناع على صعيد المجتمع بمختلف شرائحه.

ويقتضي الوعي بالمستقبل مشاركة في العمليات الحاضرة على صعيد مجمل الفعاليات الكبيرة والمرسومة، حيث إن الوعي بالمستقبل يفرض أن يشارك الأفراد بأدوارهم، وأن يساهموا في صنع المستقبل، بصور فعالة بحيث لا يتاح مجال للسلبية و الهامشية،وبخاصة أن الوطن العربي شهد سلطات تحكمت، وحدها، في رسم الأهداف وفي الدعوة إلى التصرف، وحجبت عن قطاعات واسعة من المجتمع فرص المشاركة الفعلية في صنع القرار وفي التعبير عن الرأي، وأملت عليها الطاعة، وألزمت الأنظمة الاجتماعية على إظهار المشاركة الشكلية دون المشاركة في الخبرة والتجربة والقرار.

وبسبب انفراد السلطات في أغلب الأقطار العربية في وضع البرامج المستقبلية تبدو تلك السلطات وكأنها تنفرد في تكوين تلك البرامج، والتي كثيراً ما تكون منقوصة.

ويشير **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢** «إلى أن الثروة الحقيقية للأمة العربية تكمن في ناسها، وهم ثروة الأمة. وتحرير هؤلاء الناس من الحرمان في جميع أشكاله، وتوسيع خياراتهم، لا بد أن يكونوا محور عملية التنمية في البلدان العربية» ثم يشير إلى أن هناك الكثير مما يجب عمله لتمكين الناس في المنطقة العربية من المشاركة الكاملة في عالم القرن الحادي والعشرين[٥].

---

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢)، ص ١.

٥- الإيمان بقدرة الإنسان على صنع المستقبل

يكشف التأمل في منطلقات علم المستقبل أنه يركز على أن الإنسان قادر على الإسهام في صنع مستقبله، ومن هنا فإن من بين أسس الوعي بالمستقبل أن يستوعب المجتمع هذه الفكرة بحيث تدخل في وعيه كي يمكن له أن يترجمها إلى فعل وسلوك.

وتنبع أهمية هذا المكون المعرفي من تناقضه مع فكرة خاطئة، ولكنها شديدة الرسوخ في قطاعات من المجتمع العربي مؤداها أن المستقبل قدر مكتوب، وليس أمام الإنسان إلا الانصياع لوقائعه.

وذاك المكون المعرفي لا يمكن له السيادة في المجتمع إلا من خلال النظر إليه على أنه منهج وفلسفة وفعل، بحيث تتوفر للمجتمع الملاحظة والتجربة بما يحقق إيمانه بقدرته على اختراع غده والمساهمة في تكوينه.

وكان المستقبلي الالماني أوسيب فليجيم (Ossip Fleechtheim) قد وضع مصطلح علم المستقبل(Futurology) ليشير إلى المشاريع والخطط المصممة لتشجيع المجتمعات لتصبح ذات توجهات مستقبلية،خصوصاً أن مجتمع المستقبل مسؤول على نحو واسع عن ظهور المساهمة الشعبية في حركة المستقبلات.

٦- التعامل المرن مع الجديد

يقتضي أن يستوعب الوعي بالمستقبل أسلوباً مرناً في النظر إلى الأشياء والأساليب والأفكار، دون تشدد، ودون صيغ انفعالية أو متعجلة كي يكون تأثير الجديد في التقليدي مستنداً إلى أساس متأن، ذلك أن الوعي بالمستقبل يتضمن ذهنية متفتحة ورافضة للانغلاق، حيث إن التفتح أمام الجديد يتضمن الانتفاع من الخبرات الإنسانية و المعرفة بجانبيها النظري والتطبيقي.

ويلاحظ اليوم أن فترة التلكؤ (Lag Period) في مجتمعنا هي فترة طويلة، بل هي فترة ممتدة، حيث تنطوي فترة التلكؤ هذه على المسافة الزمنية بين ظهور أو وصول إبداع، وبين الحكم عليه واتخاذ القرار بشأن التعامل معه أو الانتفاع منه.

ومن الخصائص التي يتضمنها الوعي بالمستقبل التفكير بعقلية تتقبل التغيير في وقت يميل المجتمع التقليدي إلى الأخذ بما درج عليه، وتكرار ذلك دون محاولة الأخذ بالجديد.

ومنذ مطلع القرن العشرين تسربت تيارات فكرية واسعة إلى الوطن العربي. وكانت أفكار نهضوية قد دخلت الوطن العربي، غير أنها اقتصرت على قطاعات بعينها دون أن يتهيأ لهذه القطاعات أن تعزز الفكر النهضوي على مستوى جماهيري باستثناء ما تحقق على صعيد بعض المؤسسات والمنظمات كالأحزاب والمدارس والمعاهد.

وقد نشأت اتجاهات للمغايرة قبل أن يتكون لها فكر متميز، أي أنها نشأت كاتجاهات ضد، أولاً. وقد وقفت هذه الاتجاهات بوجه الجديد، واستطاعت حشر قوى كثيرة معها، وكان سلاحها الوحيد هو المواجهة.

وشهد الوطن العربي على مدى القرن العشرين نماذج تشابه تلك الاتجاهات، منها ما كانت له هوية ثقافية معينة، ومنها ما كان فاقداً لها. ومنها ما يرى في مجمل التيارات الجديدة أنها غريبة بالضرورة، ووافدة ودخيلة، كما أن منها ما يرى في أي قوة خطراً.

وبدت مواقف كثيرة إزاء تلك الاتجاهات منها مقابلة البعض منها اجتماعياً بالحذر، أو الرفض، أو بموقف كسول كالانبهار، غير أن نخباً قد تأثرت بكثير من الأفكار الجديدة بعد أن تفاعلت مع معطياتها، ودعت إلى النهضة الجديدة. إلا أن معطيات النهضة الأولى لم تستمر إذ إن الفكر العلمي الحديث لم يواكبها إلا بحدود ضئيلة، كما أن مفرداتها الفكرية ظلت في إطار فترة تلكؤ طويلة حيث تنادت كثير من التوجهات التقليدية إلى محاولة الإحاطة ببعض تلك المفردات والتضييق عليها.

لذا إذا كانت فترة الحكم العثماني قد عزلت الوطن العربي عن العالم وعن التطورات العلمية منذ عهد النهضة الأوروبية، فإن القرن العشرين شهد شيئاً من العناد الاجتماعي ولم يتهيأ الانتفاع من الماضي مثلما لم يتهيأ الانتفاع من المعطيات الحديثة. ولهذا ظل إسهام المجتمع العربي في الحياة الإنسانية خلال القرون الأخيرة محدوداً.

٧- إعادة تنظيم مفردات الوعي

يعتبر انتظام عناصر الوعي بالمستقبل تشكيلاً له مستوياته، ولتلك المستويات دلالتها، إذ من الممكن أن يحتوي الوعي في مضمونه على عناصر واحدة لدى المجتمعات المختلفة، غير أن انتظام العناصر في كيان كلي في هذا

المجتمع يختلف عن انتظام عناصره لدى مجتمع آخر، وهذا يجعل الوعيين في مستويين مختلفين.

ومن هنا فإن الوعي بالمستقبل يتطلب تنظيماً لعناصر الوعي يعطي الصدارة للوحدات الفكرية المتوافقة مع المستقبل ومع طبيعة التغيير، بحيث لا تكون تلك الوحدات مقطوعة الجذور بالماضي. فقد ثبت في حالات كثيرة أن الماضي شديد الليونة إن هو عومل برقة رقيقة، وبخاصة أن للوعي من حيث بناؤه خصوصية، تبعاً لعوامل متعددة.

وعلى هذا فإن الوعي بالمستقبل في حاجة مستمرة إلى التنظيم وفقاً لمتطلبات الحاضر والمستقبل، كما أن انتظام مفردات الوعي ومواقعها على السلم هي الأخرى في حاجة مستمرة إلى الإعادة تبعاً للمتغيرات المحيطة.

٨- توسيع الإيحاء المركزي

يؤول الوعي بالمستقبل إلى تبلور اتجاهات مشتركة في المجتمع من خلال حصول قدر من الاتفاق الاجتماعي الذي يشكل قاعدة للحاضر ومنطلقاً إلى المستقبل، على أساس أن المستقبل المفترض يفرض مكونات سلوكية وفكرية في الحاضر. وهذه المكونات يترتب وضعها في بؤرة اهتمام المجتمع، كي تؤلف منطلق إيحاء أساسياً.

وما يزال الوطن العربي في حاجة ماسة إلى مفردات فكرية وسلوكية يتفق عليها المجتمع، وأن تتوفر عمليات دينامية بين شرائح المجتمع المختلفة، لأن هذه العمليات كفيلة بإبراز مشاعر التوحد الجماعي من خلال التعلق بالأهداف و الأفكار و الأساليب.

وتبدو في المجتمع العربي ظاهرة واضحة، هي أن الصفوة الثقافية و الاجتماعية لم تثبت وجودها ولم تؤد دورها بعد، بقدر كاف. وهناك هوة واسعة بينها وبين المجتمع، بل هي تبدو، في كثير من المواقف، معزولة. هذا غير أولئك الذين ينكفئون على الذات ويفضلون الصمت. وبوجه عام لم تتوفر للصفوة القدرة على الإيحاء المركزي، أي القدرة على التأثير في المجتمع بحيث يقبل الأفكار والآراء التي تطرحها تلك الصفوة.

٩ - التعامل الإيجابي مع متغيرات الواقع

إن الوعي بالمستقبل يدفع بالمجتمع إلى التلاؤم مع متطلبات الحاضر،

والأخذ بما يمليه المستقبل من ضرورات، ولكن التوافق مع الحاضر والمستقبل لا يعني الانصياع لإرادة العصر بل الانتقاء، والإسهام، والتعامل الإيجابي معها، دون الميل إلى الهامشية، والجنوح إلى السلبية.

ومع أن المجتمعات عموماً تحس بقدر من ضعف التوافق مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، إلا أن هذه الظاهرة يمكن تبينها أيضاً في المجتمع العربي، إذ يتبدى، بقدر ما، عدم الرغبة في المسايرة في بعض المتغيرات السائدة.

ومع أنه يمكن وصف المجتمع العربي بأنه منفتح على العالم الخارجي إلا أن من الممكن ملاحظة الانطواء بشكل أو آخر، ويظهر ذلك في انشغال فئات وتشكيلات بذاتها وأفكارها مع التقليل من أهمية ودور أفكار وخبرات الآخرين. وتنطبق على هؤلاء صفة الانكفاء على الذات والانطواء.

ومن جهة أخرى يبدو أن العرب وجدوا أنفسهم، مع مطلع التسعينيات، وهم يفتقدون إلى من يستدمجون به بعد أن غابت الكثير من الوجوه السياسية والفكرية والأدبية دون ظهور بدائل، مما قلل من فرص عملية الاستدماج (Internalization)، هذه العملية التي تنطوي على القبول باتجاهات أو أفكار أو قيم يرفعها آخرون ذوو أهمية، إذ يتأثر بناء الشخصية بعدد من العمليات من بينها عملية الاستدماج إلى جانب عملية التوحد.

والتعامل الاجتماعي مع المجتمعات والثقافات ومع حركة المعرفة العلمية لم تصل إلى المستوى التي يظهر العرب في مظهر المتفاعلين مع الحاضر بالقدر الذي يمليه المستقبل.

١٠ - تطويع القيم

يملي العلم، والمؤسسات والأنظمة، والعلاقات على المجتمع دعماً لبعض القيم وحسراً أو إلغاءً لقيم أخرى. فإذا كان العلم يلزم باتباع منهجية عقلية في التعامل مع الموضوعات، فإن ذلك يرتب قيماً. وكذا تفعل أجواء التكنولوجيا، والأنظمة كالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لذا يقال عن القيم أنها تتناسب مع طبيعة المجتمع وأوضاعه، فالمجتمع المنفتح تتضح فيه القيم الاستقلالية في الوقت الذي تسود في المجتمع التقليدي ولاءات منغلقة مثل الولاء للعشيرة او للطائفة، وترتفع فيها قيم الخضوع والتمسك بالمفاهيم

المناهضة للتقدم. أما المجتمع الذي ينحو نحو المستقبل فيترتب أن تتناغم العلاقات فيه مع قيم بعينها.

وهكذا يقترن تبلور القيم الحديثة في المجتمع مع نمو الوعي، حيث تتضاءل النظرة التقليدية شيئاً فشيئاً، وتأخذ بالاضمحلال، غير أن حصول تغييرات مفاجئة في المجتمع يمكن أن تزلزل البناء القيمي مما يؤدي إلى خلخلة في بناء المجتمع، والى بروز مشكلات، وتفاقمها وفي هذه الحالة يترتب التعامل مع الظواهر بواقعية ومرونة.

والقيم رغم أنها تبدو ذات ثبات نسبي إلا أنها متغيرة، وفي أحيان كثيرة يحصل التغيير فيها سريعاً بفعل ظروف الحاضر فقد وجد في دراسة موسعة في روسيا بعد انهيار النظام السوفياتي بعشر سنوات أن الأطفال لم يعودوا، في أغلبيتهم، يرغبون في أن يصبحوا رواد فضاء أو طيارين أو حتى جنرالات، كما كان الحال في العهد السوفياتي. ولكن التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها روسيا خلال الأعوام العشرة تركت تأثيرات وتغييرات نفسية عميقة جعلت الأطفال يعانون من تبدل القيم والمفاهيم في المجتمع من جهة ومن حالة الصدام مع أولياء الأمور الذين يصرون على التمسك بقناعاتهم القديمة على أنها الأجدى، و الأفضل، من جهة أخرى.

وعلى هذا فؤجىء المربون و الاجتماعيون بأن أغلب تلاميذ المدارس الروسية الذين خضعوا للدراسة الميدانية ميالون لأن يصبحوا رجال أعمال وتجاراً وخبراء في المجالات المالية المصرفية والكمبيوتر، وأعرب بعضهم عن طموحه بأن يصبحوا من رجال العصابات والمافيا الذين جعلتهم السنوات العشر من ذوي النفوذ في روسيا. ولهذا يبدي أولياء الأمور الروس استياءً عميقاً من تراجع الدور الذي كانت تلعبه المدرسة في حياة أبنائهم كمؤسسة تربوية، ومن تحول هذه المدارس للنهج التجاري في معالجة قضايا التعليم.

وفي المجتمع العربي مرت ظروف كثيرة تسللت فيها قيم كثيرة غير حضارية إلى الثقافة العربية، وظهرت قيم عدة في صيغ إلزامية.

وهناك مجتمعات أحسنت التعامل مع القيم بحيث إنها تمكنت من تحقيق الارتقاء دون الاصطدام مع القيم السائدة، بصورة مباشرة، إذ هي طوعت فيها، وجعلت منها دوافع للتقدم بدل أن تكون عوائق له.

وتومئ التجارب الناجحة والفاشلة الكثيرة في التنمية إلى افتراض مؤداه أن الارتقاء عملية حضارية شاملة، وعوائقه هي قيمية وفكرية أكثر مما هي اقتصادية.

الفصل الخامس

الوعي بالمستقبل
وفكرة الارتقاء

لو أتيح لفكرة الارتقاء أن تتحدث عن نفسها لما توانت عن القول بصوتها الخفيض: حين يمسك المجتمع بي يتحرر من الجمود، ويجد طريقه الى النهوض، ذلك أني مشكاة طريق من غير الممكن اقتحامه في ظلام الليل. وإذا كنت قد صرت رؤية وسياقاً لكثير من الجموع، فإني مازلت احتفظ بقواي لأن أظل منهجاً للأمم الباقية بحيث تظل لكل أمة ذاتيتها وخصوصيتها، ذلك أن المشكاة يمكن أن تمد المستنيرين كلهم بالنور.

تتفاوت المجتمعات، في العالم، في مستوياتها على سلم الارتقاء، من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية تفاوتاً واسعاً. ويكاد العالم يبدو موزعاً إلى بلدان متقدمة، وأخرى أقل تقدماً، وثالثة ما تزال تقليدية. توالي الدول المتقدمة حركة تقدمها باستمرار وسرعة مما يجعل التفاوت يزداد سعة.

وخضعت ظاهرة التفاوت بين أوضاع المجتمعات لكثير من عمليات البحث العلمي، منها ما تولتها مراكز للبحوث، وأخرى ما أنجزتها شخصيات فكرية من بلدان العالم المتقدم.

وقد قابلت المجتمعات النامية والتقليدية أكثر تلك البحوث بالصدود، لأن من بينها ما كان تعوزه الدقة، ومنها ما كان يبدو لبعض المجتمعات تجريحاً لا تقوى على احتماله. وفي الوقت نفسه كانت دراسة بلدان العالم النامية لذاتها متعثرة. ومن بين تلك الدراسات والبحوث ما هو غير موضوعي، إذ كثيراً ما أخلت بموضوعيتها التحيزات والنظرات الأيديولوجية ومجاملة الذات أو التشبث بالوهم أو غيرها من المواقف التي كانت من بين العوامل التي عزلت تلك المجتمعات بنفسها عن تيار الارتقاء.

والارتقاء عملية اجتماعية تتمثل في انتقال المجتمع إلى مستويات أرقى في فهمه للطبيعة والسلوك وفي إجراء عملية التكييف والتحكم التبادلي مع مكونات الحياة وفي استثمار الموارد الطبيعية والبشرية، بما فيها الثروة الفكرية.

ولكن الارتقاء لا يتحقق إجرائياً إلا عندما يتحول الارتقاء إلى رؤية بقدرة الإنسان على إحداث ذلك الانتقال، لهذا فشلت عمليات نقل تجارب الارتقاء بمجمل تفاصيلها.

ومع أن الارتقاء سمة أصيلة في التاريخ الإنساني، إلا أن فكرة الارتقاء حديثة الظهور في تاريخ الفكر، وهذه الفكرة كان لها منذ ظهورها أساس في نهوض مجتمعات كثيرة، وفي استمرار ذلك النهوض.

وحداثة فكرة الارتقاء (The Idea of Progress) من حيث مضمونها واتجاهها في تاريخ الفكر جعلت لها طابعاً يميزها في الفكر المعاصر. وكانت هذه الفكرة قد تبلورت، شيئاً فشيئاً، من خلال نمو أفكار تحمل على الثقة أن بوسع الإنسان أن يحسن من أوضاعه الحاضرة في المستقبل.

وحين بدأت الأفكار العلمية الحديثة بالظهور في النصف الثاني من القرن السادس عشر راحت الأفكار العلمية تتراكم لتؤكد سلامة الأفكار الواثقة بقدرة الإنسان على الارتقاء، بل راحت تنبه إلى دور العلم في عملية تطوير حياته، بعد ما مرت دهور طويلة كان الإنسان يرى فيها حياته ترتد نحو الخلف جيلاً بعد جيل، أو تبدو له وكأنها تعيد نفسها، أو يرى مستقبله قدراً محتوماً.

وأصبح الارتقاء (Progress) مفهوماً من مفاهيم العلوم الحديثة، غير أن الطريق إلى الارتقاء ظل موضع أخذ ورد. وما تزال عمليات الارتقاء مرتبطة بعدد واسع من المتغيرات، بل إن المصطلح نفسه تعرض فترة غير قصيرة للإهمال واستعيض عنه بمصطلحات أخرى قريبة، منها : النهضة، والتطور، والتمدن، والتحضر، والتنمية، والتحديث، والتغيير وغيرها.

غير أن من الواضح أن مصطلح الارتقاء سيظل راسخ البنيان،وبخاصة أن نفوساً قد أحبته وتعلقت به. فوجدت طريقها إلى الحياة الجديدة، ومن قبلهم كان علماء قد صاغوا مصطلح «فكرة الارتقاء» باعتباره مفهوماً علمياً، وذلك منذ فترة مبكرة من تاريخ العلم الحديث.

وانطوت فكرة الارتقاء على منطلقات عدة من بينها : إيحاؤها بخطل النظرات التي ترى أن التاريخ يعيد نفسه حتى أصبح منهجاً في التفكير التاريخي، الأمر الذي آل إلى تناول جديد لكثير من الأحداث الماضية، وبذا قاد المنهج إلى فهم جديد للتاريخ الإنساني، كما أن نظرية النشوء والتطور التي

وضعها تشارلز داروين (Charles Darwin) قد استقت أفقها المنهجي من فكرة الارتقاء.

وذهب اتجاه فلسفي إلى مطابقة الارتقاء المادي والسياسي بنهج الطبيعة، والقول إن الارتقاء أمر محتوم.

وكان من بين المفكرين من ساهموا في إثراء فكرة الارتقاء، من بينهم الانكليزي هربرت سبنسر(Herbert Spencer) (١٨٢٠-١٩٠٣) الذي ذهب إلى أن الارتقاء لم يكن مجرد ظاهرة إنسانية، بل هو قانون أساسي للطبيعة بأسرها، على أساس أن الارتقاء ليس أمراً عارضاً بل هو ضرورة حتمية. وصار يشار إلى فكرة الارتقاء بمصطلح «عبادة الارتقاء»[(١)] (Cult of Progress).

وكانت لسبنسر رسالة عن الارتقاء قانونه وسببه *Progress, Its Law and Cause* تضمنت إفصاحاً لعملية الارتقاء وانطوت على روح متفائلة بالمستقبل. غير أن من كان في تفاؤله أشد هو الكونت دي سان سيمون (Saint Simon) (١٧٦٠-١٨٢٥) إذ كان شديد الإيمان بالإنسان وضرورة تقدمه، وحاول أن يؤكد أن العلم وحده هو طريق الإنسانية إلى الارتقاء، وأن حكومة المستقبل ينبغي أن يتولاها أهل العلم ضماناً لاستمرار الارتقاء.

وهكذا كانت فكرة الارتقاء قد سيطرت على الأذهان في القرن الثامن عشر أي في عصر التنوير (Enlightenment) الذي تميز بالتفاؤل، والإيمان بالعقل، وعدم الثقة بالتقاليد، وكانت حركة التنوير بالضد من نزعة تعارض الأخذ بالمبادىء العقلية هي حركة التعمية (Obscurantism).

وكان عصر النهضة (Renaissance) قد سبق ذلك إلى الظهور، حيث إنه يمثل فترة الانتقال بين العصور الوسطى والعصر الحديث، في الغرب. ومع أنه غالباً يطلق على فترة التقديم التاريخية من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر، إلا أنه يرمز إلى التيارات الفكرية والثقافية التي بدأت في إيطاليا في القرن الرابع عشر، وبلغت درجة عالية من الازدهار في القرنين الخامس عشر و السادس عشر، وانتشرت تلك التيارات إلى بقية البلدان الأدبية. وهكذا كانت «فكرة الارتقاء» من التيارات الفكرية لعصر النهضة

---

(١) جون هرمان راندال، **تكوين العقل الحديث**، تقديم محمد حسنين هيكل؛ مراجعة برهان الدجاني؛ ترجمة جورج طعمة، ٢مج، ط ٢ (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥)، ص ٨٩.

والتي انطوت على النظر إلى الواقع بمنظور فكري منظم مع التحرر من المقولات المتواترة والنمطية، بحيث كان لمجمل هذه الأفكار بما فيها فكرة الارتقاء مناخ وفر لها التفاعل في ما بينها، ومع مجمل الجوانب الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، بما آل إلى أجواء جديدة لحركة الارتقاء نفسها. حيث كان شيوع فكرة الارتقاء في أوروبا ابتداء من القرن الخامس عشر إلى حصول انقلابات في مجمل جوانب الحياة، والى سيادة منطق العلم على مجمل أنماط التفكير الأخرى المضادة للعلم. وبذا أمكن نهوض مجتمع جديد على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة.

وقد أمكن القول «إن ذلك الارتقاء الواسع قد نهض على قاعدتين أساسيتين هما الفكر العلمي، واستقرار فكرة الارتقاء في الأذهان»[٢].

ويبدو أن معركة الارتقاء خلال القرن الثامن عشر، في أوروبا، قد دارت في فترة كان الناس يتفاءلون بمستقبل الإنسان الغربي (بوجه خاص) وكانت هناك درجة من الاتفاق بين أهل الفكر على أن الإنسانية تتقدم في ميدان واحد على الأقل: هو ميدان العلوم الطبيعية والرياضية، ثم ميدان التطبيق العلمي لقواعد العلم المكتشفة. وقبل نهاية ذلك القرن كان هناك اقتناع بحتمية الارتقاء في ميدان الاقتصاد والحضارة والتنظيم الاجتماعي والفن والأدب، بل في طبيعة الإنسانية والشكل البيولوجي، لكن القرن الثامن عشر انتهى بانفجار الثورة الفرنسية، فطوحت بالآمال من جديد في حتمية الارتقاء واطراده. فكان أكثر الناس حزناً على ذلك هم الذين علقوا على فكرة الارتقاء أكبر الآمال[٣]، كما أن الحروب التي تعرضت لها الإنسانية منذ أيام نابليون أبدت صوراً للإنسانية تتنافى والصور التي رسمتها فكرة الارتقاء.

وفي أعقاب القرن الثامن عشر أصبحت فكرة الارتقاء مبدأ أساسياً لدى الكثيرين من المؤرخين، ولم تعد إلا قلة قليلة منهم تلف وتدور في معالجة شؤون التاريخ وفق المنظور السلفي، أو الحركة الدائرية. بل هي أسبغت طابعها على عقل الإنسان الأوروبي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتكاملت معها فكرة أخرى كان قد أطلق عليها أسطورة المستقبل

---

(٢) حسين مؤنس، **الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**، عالم المعرفة؛ ٢٣٧، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٢٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(Myth of Future)، حيث حملت كلتا الفكرتين المعنى بأن الإنسان ليس أسير ماضيه ولا سجين حاضره ولا حبيس مستقبل مقرر سلفاً، بل هو قادر على التحرر من القيود التي يكتبها الماضي، وقادر على الإسهام في صنع مستقبله.

وهكذا يحمل مفهوم الارتقاء منذ أواسط القرن الثامن عشر الدلالة على تطور الإنسانية والحضارة نحو مستوى أعلى وأفضل. فالتطور الذي عرفته أوروبا في ميدان العلم والصناعة والاقتصاد خلال القرن الثامن عشر قد غير حياة الناس أفراداً وجماعات، وجعل تفكيرهم يتجه إلى المستقبل، وينظر إلى التاريخ بوصفه عبارة عن مراحل من التطور والارتقاء[٤].

وهكذا فإن موقف العلم يتمثل في الرغبة العارمة والسعي الدائب من أجل الارتقاء، ذلك أن العلم في طبيعته يستهدف تغيير الحياة وتطوير وعي الناس بالواقع و المستقبل. وبالمقابل، فإن هناك تياراً يبدي الخوف من العلم، وهو في حقيقته خوف من تغيير الحياة أو من تقدمها، وخوف من المستقبل حفاظاً على مصالح، أو تمسكاً بمبدأ الكسل العام الذي يخضع الكثيرون لسلطانه.

وبالرغم من كل أنواع المخاوف ومواقف الكسل فإن فكرة الارتقاء تفرض عودتها من جديد إلى التراث العلمي، في كل لحظة، ليس باعتبارها إحدى الأفكار الأساسية التي ينهض عليها مشروع الحداثة الغربي،بل بصفتها منهجاً في التفكير وسياقاً في التناول وأسلوباً في تجاوز المنظورات التقليدية إلى أبعاد الزمن، وبخاصة أن تلك الذكريات الأليمة المتمثلة بالحروب، ابتداء بحروب نابليون مروراً بحروب وصراعات طاحنة بما فيها الحربان العالميتان الأولى والثانية مع أنها هزت فكرة الارتقاء إلا أنها لم تحسم موقفاً ضدها، ذلك أن تلك الأحداث الجسيمة كانت وليدة عوامل غير مرتبطة بفكرة الارتقاء، بالرغم من أن منها ما هو وليد انتقال المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع إلى المرحلة الرأسمالية، ذلك الانتقال الذي رافق بقدر ما تطور فكرة الارتقاء.

واحتفاظ فكرة الارتقاء بدلالاتها لا يحول دون اكتسابها سمات جديدة، إذ هي تبدو أكثر ارتباطاً بالوعي الاجتماعي، وأكثر التصاقاً بالثقافة، وأشد

---

(٤) محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية،** ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١١٨.

تعلقاً بالمستقبل. ومن هنا تتعمق المؤشرات الكمية والكيفية للتقدم باستمرار تبعاً لتطورات عملية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية واتصالية، فضلاً عن عوامل معنوية أخرى، بحيث يمكن القول بتعدد وتنوع العوامل المادية والروحية للتقدم، أو للتغيير عموماً.

ومن هنا يمكن القول إن التغيير أصبح منهجاً ووعياً فكرياً فضلاً عن كونه إرادة إنسانية دون أن يكون قالباً أو صيغة لها شاكلتها الثابتة.

ولهذا كانت هناك تجارب للتقدم مع أن لها مناهجها، إلا أن لها قيمة تاريخية فقط دون أن تكون لها صفة التعميم. وبالتالي من غير الممكن نقلها بمواصفاتها نفسها، إذ إن كل تجربة لها سماتها الخاصة، ذلك أن للعناصر النفسية والاجتماعية و الثقافية للمجتمع مواقفها الحاسمة.

ومع أن تناول تلك العناصر هو مسألة غاية في الدقة إلا إن هناك أحكاماً كثيراً ما تطلق دون أن يكون في إطلاقها خروج عن الصواب، ما دامت تحتفظ بنسبة من الصحة، كالقول، مثلاً:

هناك تجارب للتقدم لها نهجها الذي يختلف عن نهج الغرب الأوروبي الذي امتد على مدى قرون، هي تجارب الدول ذات الطفرات في آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث قامت فيها قاطرتان بجذب المجتمع لعملية التنمية والتطوير. تمثلت القاطرة الأولى في كادر بشري من القيادات التنفيذية كان من جهة يجسد قيم الارتقاء، وكان من جهة ثانية يفرضها فرضاً على المناخ العام .. أما القاطرة الثانية فتمثلت في إصلاح جوهري وجذري للنظام التعليمي وإقامة النظام الجديد على أساس من قيم الارتقاء .. ومن خلال عمل القاطرتين، وبالقيادة القدوة والتعليم الخلاق تنتشر قيم الارتقاء وتخلق مناخاً عاماً يسمح بالحراك الاجتماعي الفعال[٥].

وهناك كتابات كثيرة تشير إلى خلو نشاطات وأجندات المؤسسات الدولية (وخاصة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) من أعمال جوهرية تختص بنقل المعرفة المعنية بالارتقاء إلى الجنوب، في ما عدا المعرفة الخاصة باتفاقات الغات[٦]، غير أن المنظمات الرأسمالية الغربية الكبرى تصدر باستمرار برامج عن مشروعات كبيرة في العالم يراد تنفيذها وتنبه

(٥) طارق الحجي، **قيم التقدم** (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١)، ص ١٦ ـ ١٧.

(٦) محمد رؤوف حامد، **الوطنية في مواجهة العولمة** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩)، ص ٢١.

الأذهان إليها لعوامل اقتصادية وسياسية.

ومن جهة أخرى، فإن الإشارة إلى بعض التفسيرات والمواقف التاريخية عن تقدم العالم الغربي لا تكفي، في حد ذاتها، لإعطاء صورة للعالم النامي عن نماذج تقدم بلدانه،وبخاصة أن ظروف ارتقاء بلدان الغرب لها سماتها ولمجتمعاتها دينامياتها الخاصة، كما أن مصادر وأنواع مواردها مختلفة. غير أن هناك عناصر معوقة في الأحوال كلها كالأفكار التقليدية والخرافية، وهناك عوامل مساعدة كالتفكير العلمي، والوعي بالمستقبل، وفكرة الارتقاء، والاستعداد للانطلاق.

وهذا يعني أن تقدم مجتمعنا العربي لا يعني بالضرورة اكتساب خصائص الغرب، ولكن الارتقاء يقتضي الأخذ بمنهج علمي ورؤية تقدمية، وهذا يقلل من دور الغرب كمرجعية إذا عرفنا أن العلم هو جهد إنساني مشترك ولا وطن له، وإذا علمنا أن الرؤية المطلوبة قد تم تشكيلها من الواقع العربي.

إن للبشر دورهم في إحداث التغيير، كما أنهم وراء تعويق ذلك التغيير، لذا فإن هناك ضرورات لتمكين الإنسان من أداء دوره وإتاحة الفرص لقدرات الإنسان العقلية والجسدية والنفسية والروحية والعمل على استثمارها مع مجمل القوى والموارد في المجتمع. ويتطلب الارتقاء إرادة لدى المجتمع أو رغبة ذاتية في ذلك الارتقاء.

وعلى هذا يشار إلى أن الصورة الذهنية لشعب ما تؤثر تأثيراً كبيراً في قوة الدفع الذاتي للأفراد كأفراد أو كمجموعات في حركيتهم نحو الارتقاء. وكلما ازداد قدر الرغبة الذاتية في الارتقاء لدى أفراد المجتمع أمكن لهم تقوية بعضهم بعضاً. وكلما تلاشت فرص التفتت المجتمعي (Social Fragmentation) ازدادت باطراد القدرة المجتمعية على استحضار وتوظيف عوامل القوة من الجغرافيا والتاريخ والتراث وكذلك من التحديات[٧].

وهناك من يوجز متطلبات التغيير في عناصر أساسية هي الوعي، والاقتناع، والتقبل الفردي والجماعي والجماهيري. ويشار إلى أن تقبل الجماعة قد يكون أسبق من تقبل أفرادها، كما قد يكون الوعي الجماهيري هو الذي يضغط على الجماعات والأفراد لتأخذ مكانها في عملية التغيير المرتقب ..

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

والتغيير المخطط، بوصفه عملية تعاونية تقوم على إرادة الناس المنبثقة عن وعيها وتقبلها لأحداث التغيير، سواءً كان ذلك في صورة تحول عن عادات معينة أو توجيه للسلوك الإنساني[٨].

وفكرة الارتقاء لا تنتهي في مفعولها عند تحقيق قدر من الارتقاء أو رفع الوعي بالارتقاء فحسب، إذ تظل مسألة مشاركة المجتمع بصورة فعالة بالعمل على تحقيق ما يتضمنه الارتقاء من عمليات بصورة مستمرة. وهذا يعني أنه حتى إذا تقدم المجتمع، فهو يظل في حاجة إلى المزيد من الوعي بالارتقاء، والوعي بالمستقبل، ذلك أن للتقدم عواقبه التي يترتب وقوف المجتمع عليها، والتحكم فيها.

وفي هذا الشأن يشير اثنان من المؤرخين الأمريكيين وهما يقدمان لكتاب لهما:

«إذا لم نطور وعينا كي يتلاءم مع ما أنجزناه، فسيتحطم كل ما أبدعناه، ثمة منجزات صنعتها حضارتنا تهدد نفس حضارتنا، وتهدد قدرة الأرض على تدعيم حياة البشر، لقد أصبح الجهاز الذهني البشري عاجزاً عن فهم العالم الجديد، ولم يعد جهازنا العصبي - مع تزايد تعقيد الحياة المعاصرة - متلائماً مع واقع عالمنا اليوم. كيف يمكن أن نعيد تدريب أنفسنا لنتعامل مع المستقبل في عالم جديد يمتلىء بتحديات لم يسبق للبشرية أن واجهت مثيلاً لها[٩]؟»

وهكذا فإن التمسك ببعض الأفكار غير المتوافقة مع الحياة والمستقبل يقود إلى نوع من التحجر العقلي في مواجهة الارتقاء .. كما أن درجة الوعي المرتفع بالمستقبل تؤدي إلى التشبث بالارتقاء والحرص على الأخذ بأسبابه .. ومن هنا فكل من إرادة التغيير والوعي بالمستقبل في حاجة دائمة إلى الإنماء في أعماق الناس في المجتمع ما دامت الرؤى المستقبلية مداخل إلى حياة جديدة.

وتبدو معالم الارتقاء من خلال تغييرات في النظم المختلفة وفي المظاهر والرؤى العقلية، وتظل تلك المظاهر والرؤى قوى دافعة لعمليات الارتقاء.

---

(٨) محمد طلعت عيسى، **فلسفة التغيير المخطط** (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، [د.ت.])، ص ٣٥٣ و٣٦٣.

(٩) روبرت أورنشتاين وبول إيرليش، **عقل جديد لعالم جديد: كيف نغير طريقة تفكيرنا لنحمي مستقبلنا**، ترجمة أحمد مستجير (أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٤)، ص ٣.

ولهذا يشار في مسألة رسم الصورة المستقبلية المتقدمة الى أنه يترتب تحقيق التعاون في المجتمع وأن لا يتم الاكتفاء بالشكل التقليدي الذي يرى «الإنسان المنتج» أو «الإنسان العامل» (Homo-Faber) بل يضاف إلى ذلك صورة «الإنسان العارف» (Homo - Sapient) أي الإنسان الذي يفكر ويبدع ويحقق ذاته باستثمار طاقاته الخلاقة التي تميزه عن سائر الكائنات[١٠]. ذلك أن التغيير لا يتمثل في الإنجازات بل في السلوك والشخصية والرؤية الفكرية والوصول بالشخصية إلى المرونة السريعة التكيف والقادرة على التحرك وتحديد سماتها وملامحها. وهكذا فإن عوامل الارتقاء تتمثل في الإنسان أولاً، وفي تحويله إلى طاقة منتجة، من خلال مداخل متعددة من بينها تطوير الرؤية الفكرية، هذه الرؤية التي لا بد أن تشكل محركاً للتغيير.

ومن بين ما يقتضي أن يتضمنه الوعي بالمستقبل القبول بالتغيير كحقيقة والتوجه بذلك التغيير إلى الارتقاء، ذلك أن التغيير ليس هدفاً في حد ذاته بل في الوصول به إلى مستقبل أفضل.

كما أن الوعي ينبغي أن يتضمن ما يوفر قدرة للمجتمع على استقراء اتجاهات التغيير وعوامله ومبرراته.

وهناك مشكلة قائمة على صعيد الوطن العربي هي أن المجتمع العربي يعيش فترة من التحرك، ولكن هذا التحرك غير واضح في اتجاهاته، ومن بين تلك الاتجاهات ما هو شديد الحماس، ومنفعل، وعلى استعداد للمغامرة، كما أن منها ما هو غير مدرك لتوجهاته، إذ هو ينشغل بمعالجات لفظية، ويرسم لنفسه أحلاماً دون أن يضع تجربة الإنسانية الحديثة في الاعتبار، ودون أن ينتفع من حصائل الفكر العلمي، ومنها ما يعلن صراحة تجاهله للتجارب الإنسانية جميعها وتغاضيه عن انتصارات العقل، ومنها ما دخل في احتراب مع أطراف وقوى وله الاستعداد للدخول في ما هو أعنف وأعتى.

ويلاحظ بوضوح أن هناك قوى وأطرافاً في الوطن العربي تعمل على شق طريقها عنوة في الحياة السياسية والاجتماعية، وهي تحاول استقطاب جماعات من حولها من خلال لجوئها إلى دعاوى طائفية، أو عشائرية، أو عائلية، وهي تبرر لنفسها ضرب التقاليد السياسية.

---

(١٠) فيدريكو مايور تاراجوثا، **نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار**، ترجمة محمود علي مكي (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩٠)، ص ٩٠.

والى جانب ذلك، هناك قوى تعاني الإحساس بالإحباط فتعبر عن ذلك في سلوك يحمل التراجع والتقهقر، إلى جانب قوى تحس بالاضطهاد لظروف شتى، وأخرى تعيش على الهامش تعبيراً عن يأسها من المستقبل، أو تحيا حياة سلبية لفقدها الثقة بمجمل الاطروحات، وهكذا.

وعلى أية حال، وبالرغم من تباين الأطروحات وتعدد الأطراف فإن هناك استعداداً للتغيير. وهذا الاستعداد في أشد الحاجة لأن يتوفر له المناخ الذي يدفع به إلى العقل، و الطريق إلى العقل ليس بالطريق الميسور، إذ لا بد أن تتضافر عوامل و أبنية وعمليات من أجل الدخول من خلاله، ورغم أنه طريق محفوف بالخطر، إلا أنه أقل الطرق أخطاراً.

ومن بين أوجه السلامة في هذا الطريق أنه لا يجبر أحداً على الركوع لاتجاه فكري ايديولوجي بقدر ما يجعل الناس جميعاً أمام التزام بمنهج في التفكير، هو منهج العلم،و بقدر ما يعزز لديهم إرادتهم في الارتقاء على وفق طريقة منهجية والسبيل إلى هذا وذاك توفير الأجواء لإدخال مكونات جديدة في الوعي الاجتماعي.

وحين بدأ عصر النهضة العربية بظهور عدد من الأعلام، وواصل مسيرته عبر التأكيد على توجهات بعينها لم يتغير واقع العرب إلا في حدود ضيقة، في الوقت الذي حققت فيه الكثير من المجتمعات خطوات واسعة على طريق الارتقاء، بالرغم من أن بينها من بدأت نهضتها بعد التاريخ الرسمي لما يسمى النهضة العربية.

وكان تقبل قطاعات من المجتمع العربي للنهضة يعبر عن استعداد للتعبير والتجديد والارتقاء، غير أن أجواء التقهقر والانكفاء فرضت نفسها فحالت دون تحقيق الارتقاء المنشود، وكانت أغلب الأسباب غير محسوبة مسبقاً، كما أن عملاً من أجل تنمية الوعي الاجتماعي والجماهيري بالارتقاء لم يتحقق إلا في حدود ضيقة، حيث ظلت آفاق الوعي في أذهان بعض النخب وحدها، في وقت كان يتعين فيه نشر الوعي بالنهضة بوصفها تقدماً، على نطاق عريض.

وبالرغم من مرور عقود قليلة على طرح الكثير من توجهات التغيير في الوطن العربي إلا أن قضية الارتقاء ما تزال في أزمة.

وهنا يشير أحد الباحثين إلى أن «مفردات الصورة العربية الراهنة تبدو

قائمة، فليس هناك إلا انجازات بالغة التواضع في المجال الديمقراطي. وتمر محاولات التنمية العربية بأزمة خانقة، نتيجة غياب الرؤى الاستراتيجية المتكاملة سواء أكانت على المستوى القومي أم المحلي، وتفتقر إلى أساسيات التفكير العلمي، وتسود التقاليد المتحجرة التي تعوق الارتقاء..»[١١].

ويذهب آخر إلى أن «الواقع العربي الراهن محكوم بنمط إنتاجي أفضى إلى تكوين منظومة من قيم ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية وحقوقية مكرسة كلها لإعاقة عملية الارتقاء». ويصف الشكل السائد للتنمية في الوطن العربي بأنه «تنمية التخلف»، ويؤكد «أن التخلف القائم موجه ومخطط له ومتعمد وليس نتيجة لجهل الناس بشروط الارتقاء أو عجزهم الطبيعي عن الاهتداء إلى الطرق التي تؤدي إليه .. إن التخلف المذكور حالة قائمة لأن ثمة قوى فاعلة وقائدة في المجتمع العربي ترتبط مصالحها بتكريس تلك الحالة، لذا فهي تقودها وتوجهها بدقة وإحكام»[١٢].

ويذهب الباحث إلى التأكيد:

هناك قوى أمعنت في تجهيل الناس وإلغاء عقولهم وحالت دون ارتباطهم بالعلم والتفكير العلمي، وقد سلكت في ذلك مسلكين، الأول عزل العقل عن شروط تكونه العلمي، والثاني حشو ذلك العقل بثقافة إظلامية واستهلاكية لا تمت بأية صلة للتقدم .. ففي الحالة الأولى لم تضع العقل العربي في صراع مع الطبيعة، ولا في مواجهة حاجات الصناعة المتجددة على الدوام، ولا في زجّه في دائرة البحث الاجتماعي الذي تقتضيه حاجات الإمساك بالسلطة السياسية ... اما الحالة الثانية فإن تلك القوى لم تشعر أنها في حالة تتنافس مع أية حضارة أخرى، ولذلك لم تحس بحاجتها إلى ابتكار أية قيمة أو مفاهيم أو وجهة نظر جديدة لا عن العالم ولا عن الحياة، وإنما ظلت قانعة بجهلها[١٣].

ويحلل باحث آخر قضية الارتقاء في الوطن العربي فيشير إلى أن كل ما هو علمي غاب من شروط الارتقاء، وعلى رأسها التفكير والمنهج العلمي

---

(١١) السيد يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية** (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠١)، ص ٩١.

(١٢) حامد خليل، **أزمة العقل العربي** (دمشق: دار كنعان، ١٩٩٣)، ص ٦١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦١.

الذي يتطلب بالضرورة التخطيط والبحث العلمي، ومن ذلك التخطيط ودراسة المستقبل علمياً، ولذلك تفاقمت المشكلات الاقتصادية في الوطن العربي في النصف الأخير من القرن العشرين وأصابت دوله المختلفة[١٤].

وهكذا حتى إذا تم التأكيد أن المجتمع تحكمه قوانين تحتم عليه التغيير، أو التطور، أو الارتقاء، فإن تلك القوانين لا يمكن لها أن تعمل إلا إذا أراد أفراد ذلك المجتمع إدارتها وتحريكها.

وهناك من يجد المجتمع العربي مقصراً في دوره إزاء عملية الارتقاء، حيث يشار إلى أن العالم العربي يعيش حياة الانغلاق والثبات الفكري والاجتماعي، كأنما قدر لهذا الجزء من العالم أن تتبع حركته الاجتماعية مساراً دائرياً مغلقاً[١٥].

إن تجارب الارتقاء في العالم تنوعت، بأشكال مختلفة وهي في مضمونها اليوم مطروحة أمام كل العقول، لذا فإن ذلك يوفر أمام المجتمعات النامية أن تنتفع من تلك التجارب ليس بقصد تقليدها بالضرورة بل من خلال استنتاج مبادئ أساسية للتقدم، والتي أثبت واقع التاريخ أن التفكير المنهجي في التعامل مع الحاضر وتأمل المستقبل له الصدارة بين المبادئ.

ومن جانب آخر، أكدت الخبرة العملية في كثير من بقاع العالم أن اقتحام المستقبل يزيد من كفاءة التخطيط والبرامج والمشروعات[١٦]، ويجعل من إرادة التغيير قضية ملحة، إن انتبه المجتمع إلى ذلك، وان أدخل الوعي في روعه، وإن أطلق للعقلية سراحها من أسر التصورات الوهمية والخاطئة، وإن أيقن بفكرة الارتقاء، حيث إن ذلك كله يؤول إلى رسم سياسيات اجتماعية وثقافية وسياسية وعلمية جديدة، بدل الإعادة والصقل في هذا وذاك .. إذ تنطوي إرادة التغيير على تأهيل المجتمع لنفسه للمستقبل بدل انتظار أحداثه تتوالى.

وهكذا فإن فكرة الارتقاء هي مناداة بتغيير واسع له اتجاهاته وصوره،

---

(١٤) سمير غريب، «مستقبل الثقافة العربي في القرن الواحد والعشرين،» **البحرين الثقافية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٢٢.

(١٥) نايف سعادة، «الوسط العلمي في لبنان بين الحاضر والمستقبل،» **باحثات**، العدد ٣ (١٩٩٦ - ١٩٩٧)، ص ٢٦٤.

(١٦) محمد صابر، **مغامرات العقل** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٤٣.

ذلك أنه ما دام الوعي بالمستقبل موقفاً ونزوعاً فهو يحمل في أطوائه تجديداً للموقف إزاء آليات الارتقاء وأهدافه، وما يقتضيه الارتقاء من علاقات.

وقد ثبت أن الكفاح من أجل الارتقاء هو ضرورة للتطور التاريخي[١٧]، لأن للتقدم متطلباته وشروطه، ولكن يظل أبرز تلك الشروط هو شرط القبول الاجتماعي بالارتقاء وفهم آلياته. ذلك أن من غير الممكن للإنسان أن ينجز بكفاءة ما هو خارج قناعته وما هو بعيد عن فهمه، كما أن الارتقاء يرتبط بقيم متعددة من بينها الثقة بالمستقبل ورغم كل هذا وذاك يظل من اللازم أن يفهم الارتقاء أنه أسلوب منظم من التفكير يقود إلى إنجاز وأداء، وتحقيق أهداف محددة، بكفاءة، للمجتمع كله بحيث ينتقل فيها من وضع إلى آخر أفضل.

---

(١٧) أحمد سيكوتوري، **الثورة والدين،** ترجمة محمد البخاري (كوناكري، غينيا: الملتقى الفكري الدولي، ١٩٧٨)، ص ١٠.

الفصل السادس

مقومات الروح العلمية
في الوعي العربي

في مؤتمر علمي في إحدى الجامعات العربية اعترض أحد الأساتيذ في تساؤل بريء - بعد أن انتهيت من إلقاء بحثي. وقد وجدت أن اعتراضه يقوم على نية حسنة، إذ يرى أنني كررت كلمة «علمي» مرات عدة، وهو يرى أن هذه الكلمة لا تحمل معنى محدداً.

فضلت الصمت لأن من غير الممكن الإجابة في دقائق عن قضية ليس لها أساس في وعي المتسائل، لكن أعترف أن كثيراً منا يستخدم كلمة «العلم» وينسب إليها، دون أن تحضر في تفكيره شروط وضوابط العلم، حتى ذهب بعض من يأتيك بالوهم إلى وصف ما يأتيك به بالعلم والعلمية .

إذا وصفنا عصرنا بأنه عصر التكنولوجيا، أو عصر العلم، أو عصر الإلكترون، أو عصر الاتصال السريع، فإننا ـ في العالم النامي ـ نظل حيارى في اختيار الإسم الذي يصدق علينا. ذلك أن تلك النعوت تنطبق على العالم المتقدم، لأننا نفتقد إلى غلبة السمة الرئيسية لكل نعت، تلك الغلبة التي لا تقرر طبيعة عصرنا فحسب، بل تحدد اللحظة الحضارية التي يحياها المجتمع، لذا كان مدى الوعي بسمة أو مجموعة من سمات العصر هو المعيار على أن الناس يعيشونه حقاً، أو أنهم بعيدون عنه بعد السماء عن الأرض.

ومع أن الإنسان في المجتمعات الغربية دخل عصر العلم الحديث وهو يمشي الهوينى، إلا أن دخوله ذاك كان بمثابة انعطافة كبرى في أسلوب التفكير حيث إنه التزام بمنهج جديد في التعامل الفكري مع القضايا والمشكلات والظواهر. وكانت حصيلة ذلك المنهج الوصول الى حقائق جديدة ظلت تتراكم، وهي ما تزال توالي تراكمها مؤلفة علوماً طبيعية وأخرى إنسانية يتحقق لها الثراء العلمي، يوماً بعد يوم. وقد أمكن استثمار ذلك الأسلوب أو المنهج وتلك الحصيلة العلمية على صعد شتى.

وإذا كان للغرب قصب السبق في هذه الانعطافة، فإن ذلك آل الى أن

مجتمعات كثيرة، بما فيها المجتمع العربي، قد فاتتها المشاركة الإيجابية الواضحة مما خلق فجوة علمية بين الغرب وهذه المجتمعات. وتلك الفجوة في اتساع مستمر،وبخاصة أن من المجتمعات التي لم تكتب لها الريادة من ظلت تفتعل الأسباب لتبرير أوضاعها. ومنها من تريد مواجهة العلم رغم أن أربعة قرون من عمر العلم قد حسمت أية محاولة لمقاومة الطريقة العلمية. وأثبتت تلك الفترة المديدة أن أية مقاومة من هذا القبيل مردودة لا محالة، ذلك أن اتباع طريق العلم أصبح قضية محسومة حتى أنه كان يحلو للبعض أن يجعلوا منها مرة أخرى موضع جدل.

وحين حققت الإنسانية عصر العلم كانت لآماد طويلة تجتر الكثير من الفتات، وظلت تسبغ على الكثير منها مسوح الأزلية، وهي لم تستطع أن تقيم إلا لفترات قصيرة من الزمن حضارات معدودة لم تلبث أن مزقتها بأسنانها، إذ هي أنهتها كلها بحروب وحشية.

وما تزال بعض المجتمعات تصر على التمسك بشيء غير قليل من الفتات رغم أن ظاهرة العلم أصبحت أرفع الظواهر الحضارية وأشدها تعبيراً عن حرية الإنسان في التفكير والإبداع، وعن قدرته على المشاركة في صنع الحياة، وكفاءته في استخدام العقل.

ولكل من الأفكار العلمية والأفكار المضادة للعلم ما يغذيها ويزيد من تعزيزها في النفوس، وتكريسها في العقول. وقد أخضع الاتصاليون ظواهر قبول الأفكار الجديدة وظواهر النفور، فتبين أن وراءها عوامل شتى، منها ما هي نفسية أو اجتماعية، أو اتصالية، أو اقتصادية، أو ثقافية، كما أن منها ما يتعلق بالفهم أو سوء الفهم والعوامل الانتقائية كالانتباه والإدراك والتعرض[(١)].

وهذا يعني أن لمستوى الوعي دوراً في قبول الفكر الجديد أو الوقوف منه موقف العناد.

وحيث إن العلم هو الظاهرة التي أثبتت وجودها ليس باعتبارها حصيلة للتقدم حسب، بل لأنها عامل من عوامل قيامه، أيضاً، لذا فإن حفر بصمة من العلم في الوعي في المجتمع هو ضرورة شديدة الإلحاح. ويتحقق من خلال ذلك استيعاب المجتمع للمعرفة العلمية كشعور، أي روح (Spirit) لأن

---

(١) هادي نعمان الهيتي، **الاتصال الجماهيري: المنظور الجديد** (بغداد: دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٩٧).

العلم يمكن أن يبدو أصم إذا لم يستقبل بروح تتقبله بالاقتناع والإرادة والثقة والتنظيم وما إليها مما يشكل «وعياً بالعلم».

وبذا يشكل ذلك الاستيعاب أول حوافز التغيير نحو الأفضل؛ ذلك أن إنجاز تغييرات في تفكير الأفراد يؤول الى حصائل جديدة تنهض بالواقع الى مستقبل جديد.

ومبعث التأكيد على «الروح العلمية» في الوعي العربي، ينبع من أن الوطن العربي لن يشفع له شفيع إن هو تجاهل دور العلم،أو انتظر لقوة من القوى أن تغير له الأحوال نحو الأفضل. وحتى العلم رغم كبر ما له من حصائل يظل أداة صماء إذا لم يدخل في «وعي» الإنسان العربي ويحرك سلوكه اعتماداً على ما للعلم من فاعلية أو روح.. وفي هذه الحالة وحدها يمكن أن يطبع الفكر العلمي جوانب حياتنا.

وينطبق هذا على المجتمع كله، وعلى مؤسساته المختلفة، فإذا كان للعلم دوره في مجمل عمليات الإنتاج الاقتصادي وفي مجمل الأنشطة والعمليات التعليمية، والإعلامية، والسياسية، والاجتماعية، فإن له دوره في مجمل الفعاليات الذهنية والإبداعية والفنية والأدبية. ولهذا لا نجد مرفقاً من مرافق الحياة قد بدت عليه ملامح المعاصرة، إلا ونجد أن منظور العلم قد كان له تأثيره في تشكيل تلك الملامح. بل إن أي شريحة اجتماعية لا يمكن أن تستوعب حركة الارتقاء ومواكبة الحياة إلا إذا تبنت شروط الفكر العلمي ابتداء من استخدام الآلة حتى اتباع أساليب الإدارة، وإلا كانت تلك الشريحة كالعهن المنفوش.

يضاف الى ذلك أن للفكر العلمي دوره في وضع حلول لمشكلات الحياة المختلفة. ومن هنا وصف الفكر العلمي بأنه أسلوب في التعامل مع المشكلات، لذا فإن العلم هو القادر على تخطي الصعاب وبناء مستقبل أفضل دون إغفال عوامل وظروف أساسية أخرى.

وإذا كان الدور الهامشي للعلم في المجتمع العربي قد زاد من نوع المشكلات وكمها، فإن التعامل مع المشكلات في المجتمع لا يؤول الى نتيجة من خلال استخدام أدوات وطرائق بصورة آلية، بل يتطلب الأمر «وعياً» بأدوات التعامل وطرائقها أيضاً. ويلاحظ أن كثيراً من البحوث التي تعاملت مع كثير من القضايا الحادة لم تستطع تحقيق نتائج مجدية لأنها تعاملت بشكل أصم رغم أنها لم تكن بكماء. وهكذا كانت رسائل الماجستير والدكتوراه كثيرة

في الوطن العربي أيضاً، اذ تعاملت مع المشكلات بصورة تقليدية دون «الوعي» بمنهج البحث، وركن واضعوها الى تقليد من سبقهم من الدارسين ومحاكاتهم، أو مجاملة بعض الأطراف أو التخلي عن التفكير العلمي بطريقة التفكير المستعار.

وهناك مظاهر كثيرة تفصح عن أهمية «الروح العلمية» في المجتمع، ومع أن من الصعب أن نجد السيادة لهذه الروح على مجمل الشرائح في المجتمع، إلا أن بالوسع تبينها من خلال احتلالها موقعاً بين المواقع ذات الصدارة في سلم الترتيب الفكري، إذ إن مطالب وشروط التفكير العلمي ليست حكراً على العلماء وحدهم، بل لا بد أن تشيع في المجتمع بصفتها ضوابط للعقل الإنساني دون أن ترقى في مطالبها الى ما هي عليه من مستويات بين العلماء.

ولهذا إذا كان العلم إحدى القوى الدافعة للتغيرات السريعة الجارية في عالم اليوم، فإن هذه التغيرات لم تكن لتحدث، في هذه الشاكلة، في غياب التفكير العلمي. فقد كان التفكير الشرارة الأولى المولدة لهذه التغيرات. ولهذا تتصاعد الدعوة، في السنوات الأخيرة، من أجل تدعيم استخدام الإنسان العادي للتفكير العلمي في البلدان النامية أثناء ممارسته لجميع أمور الحياة.. ذلك أن هذا المستوى من التفكير هو أسلوب لفهم وحل المشكلات والتنبؤ بمآلاتها[٢]. وحضور التفكير العلمي في المجتمع وجود للوعي بالعلم وللوعي بالمستقبل.

والوعي بالعلم، في دلالته، أكثر من استخدام لنتائج العلوم، وأعمق من تلقف أخبار الإنجازات العلمية، وأبعد ما يكون عن محاكاة مجتمعات ساد فيها العلم، كما أنه أبعد من التظاهر بمظهر العلم، وأقصى ما يكون عن ترديد بعض مقولات العلم ذلك أن روح العلم هي منظور وفاعلية.

والقول عن روح العلم إنها «منظور» يعني أنها طريقة في السلوك أو أسلوب في التعامل الفكري مع المسائل والقضايا له أسانيد هي شروط العلم، إذ يمكن اعتبار التفكير الخرافي، والتفكير التسلطي والمستعار، والتفكير بطريقة المحاولة والخطأ ذات منظورات أيضاً، ولكنها تفتقد الى شروط العلم أو بالأصح هي تناقضه، بينما يمكن للأدب والفن أن يقف الى جانب العلم يسانده ويعززه.

---

(٢) محمد رؤوف حامد، **إدارة المعرفة: رؤية مستقبلية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨)، ص ٥٧.

والوعي بالعلم خطوة جبارة وانعطافة واسعة، لذلك لاقت الارهاصات العلمية الأولى عمليات مواجهة عنيدة في المجتمعات الغربية، بمثل ما تلاقي اليوم في بعض البلدان المتخلفة.وكثيراً ما يؤتى بحكاية غاليلو (١٥٦٤-١٦٤٢) (Galileo Galilei) رغم أن العالم شهد ملايين الحكايات المماثلة لحكاية غاليلو. وإذا كان غاليلو قد أحسن الدفاع عن نفسه وأنقذ رقبته من الموت، فإن الكثر لم يحالفهم التوفيق فراحوا ضحايا. فقد توجه غاليلو بمنظاره صوب الشمس وشهدت عيناه لأول مرة بقعاً سوداء هي الكلف الشمسية، وأذاع ذلك الاكتشاف، لكن المتمسكين بالأفكار التقليدية أدركوا أنه بالرغم من بساطة ذلك الاكتشاف إلا أنه يؤول الى تغييرات في التفكير[٣] تغاير ما ألفه الأوائل؛ أي أن اكتشاف غاليلو لم يكن كبيراً في حد ذاته، لكن ما تركه من آثار حول أسلوب التفكير هو الذي أكسبه كبره، خصوصاً أن غاليلو ألحَ على الذين عارضوه أن ينظروا بعيونهم الى الشمس مؤكداً أن التفكير الصحيح هو الذي يقوم على الملاحظة الدقيقة، كما دعاهم الى أن يفكروا بعقولهم لا بعقول غيرهم.. وقد أصبحت طريقة الملاحظة والتفكير الموضوعي بعد ذلك مرتكزاً للفكر العلمي الذي يؤكد على أهمية الاستناد الى الحواس والتفكير بالواقع في إدراك الحقائق بعيداً عن التحيز أو الخضوع للأهواء الذاتية وبهذا عد اكتشاف غاليلو دعوة الى التفكير بطريقة جديدة، وبالتالي فهي تحمل على هدم طرق التفكير البالية التي يستسلم لها الكثيرون، ويتعيش عليها آخرون، ومنها يتكسبون، وعليها يبنون جاهاً وسلطاناً.

والعلم ليس إلا وليداً للتفكير العلمي، كما أن العلم لا بد أن يفهم على أنه أكثر من كونه مجموعة حقائق بل هو منهج، قبل كل شيء. والعلم نمط فريد ومتميز من الجهد الإنساني الذي يحاول الإنسان من خلاله تحقيق وظائف محددة، وعلى هذا لم يعد عدد العلماء، ولا أعداد معاهد العلم وحدها مقاييس لتقدم المجتمعات، بل أصبح مدى شيوع التفكير العلمي بين الناس أكبر المعايير صحة، ودقة، وجدوى. وحتى الاكتشافات والاختراعات والنظريات العلمية لا تشكل حضارة، ولا تحقق تقدماً إلا بقدر ما تستطيع

(٣) كان قد صدر كتاب عن التفكير العلمي في أحد الأقطار العربية يفصح عن نظرة عميقة ومنفتحة، وقد حدثني المؤلف أن الكتاب لاقى في ذلك القطر حملات عنيفة، ومنها ما هي هامسة، وهي توجه اللوم الشديد إلى الجهة التي أصدرت الكتاب إذ أدركت جماعات بعينها ما تحمله الدعوة إلى التفكير العلمي من نداء صريح إلى التحرر والنهوض والتخلي عن الأوهام التي يستسلمون لها.

المجتمعات الاستعانة بها.. ومن هنا يراد للعلم كلمته في كل قضية واقعية أو ناجمة عن الواقع سواء أكانت إنسانية أم فيزيائية.

ولكن ليس كل ما هو نتيجة تفكير هو فكر صحيح، إذ لا بد أن يسود نوع من التفكير والتأمل الذي يقوم على المنهج الذي يأخذ بشروط العلم كي يكون صحيحاً، ذلك أن كثيراً مما تنتهي إليه أنواع التفكير الأخرى هو فكر، لكنه زائف.

وهنا نشير الى أن تصور العلم مجرد حقائق منظمة يبرر القول بوجود تبعية علمية واسعة النطاق يمكن أن تحصل للدول النامية ما دامت أكثر الحقائق العلمية حكراً للغرب، وهذا ـ بدوره ـ يبرر للبعض الدعوة الى مقاومة العلم. ولكن الفهم الصحيح للعلم هو أنه منهج أو أسلوب ـ قبل كل شيء ـ في التعامل مع الظواهر، وهو في هذه الحالة لا يمكن أن يكون حكراً إلا للإنسانية كلها، مما يلقي على المجتمعات جميعاً أن تأخذ بهذا المنهج وفق طبيعة مشكلاتها، وأن تؤلف لنفسها ذخيرة من الحقائق تضاف الى الذخيرة البشرية المسماة : المعرفة العلمية.

ومن جهة أخرى، فإن الإسهام العربي في الجهد العلمي يقلل من احتكار مجتمعات بعينها للعلم ووظائفه وينقص من إبقاء العلم تحت تحكم مجموعة قليلة من المجتمعات.

ونحن، هنا، لا نأتي بجديد عندما نعيد الى الأذهان أن المشكلات الاجتماعية الكبيرة التي تواجه البشرية مثل الصراعات العنصرية، أو غيرها، إنما هي، في جانب آخر، دليل نقص في الوعي بحقيقة الإنسان وسلوكه، وعدم قدرته على وضع الأنظمة التي تساعد على ضبط ذلك السلوك والتنبؤ به. أي أن الإنسان لم يمتلك الوعي العلمي في مجال العلوم الإنسانية التي تؤهله لضبط المجتمع. وكثيراً ما يتوهم البعض بأنهم على وعي بحقائق السلوك البشري اعتماداً على خبراتهم وتجاربهم، ولكن هذا يشكل خطأ فادحاً، إذ إن كثيراً من التفسيرات غير العلمية للسلوك تشيع بين الناس، ولهذا يمكن أن نجد لنمط واحد من السلوك تفسيرات متباينة تصل الى حد التناقض، وهذا يقود الى مشكلات متعددة منها عدم إمكان وضع السياسات واتخاذ القرارات الصائبة من قبل الإدارات غير الملتزمة بالأسلوب العلمي. وينطبق هذا الأمر على ما ارتبط بمجالات العلوم الطبيعية أيضاً.

ولما كان الوعي بالعلم يتطلب أن لا تكون العقول خزائن معلومات، ما دام الوعي أسلوباً وسلوكاً، إلا أنه يمكن أن نجد من يختزن معلومات علمية

في المجال الإنساني أو المجال الطبيعي، ومع هذا لا نجد له وعياً بالعلم أو التفكير العلمي. ومن هنا فإن الوعي بالعلم يتطلب منظوراً مثلما يتطلب صفة قيمية، وأن العلم يظل مستقلاً عن الوعي، ولكن النظرة العلمية ينبغي أن تكون أساساً، أو جزءاً لا يتجزأ من الوعي المستنير، لأن الوعي يرتبط بالثقافة وبالقيم الأخلاقية وبالتصورات والأحكام.

والوعي العلمي بالمستقبل هو جزئية لا بد لها أن تتكامل مع مجمل الوعي بالعلم، وبقدر ما تكون أساليب الاتصال قد ساهمت في خلق وبلورة النظرة العلمية،فإنها تمهد لنظرة علمية إلى المستقبل.

وما دمنا نريد للوعي بالمستقبل أن يستند الى العلم بما فيه علم المستقبل، فلا بد أن تكون للوعي بالمستقبل روح علمية، وأن تتوفر في هذه الروح كي تكون علمية، سمات محددة، وأن تطبع هذه السمات تفكيرنا بالمستقبل.

وهذه السمات هي:

١ - **النظرة المنهجية (المنظمة):** تفترض هذه النظرة أن يكون التفكير في القضايا الأساسية والمشكلات، بما فيها قضايا المستقبل على قدر واضح من التنظيم؛ أي أن تترتب له سلسلة من الخطوات التي تتكامل في ما بينها ويكون للتفكير أساليب منهجية معترف بسلامتها، لا أن تكون جزافية، أو خرافية أو اجتهادية ذاتية. وعلى هذا فإن النظرة العلمية في الوعي بالمستقبل تقضي أن يمضي التفكير وفق خطوات وأن يلتزم بأسس، أي أن تكون له مراحل متكاملة يرسمها منهج وطرق وأدوات.

ونشير هنا، الى أنه لا يراد لمجمل نشاط العقل أن يكون معتمداً هذه النظرة، ذلك أن عقل الإنسان ينشغل بالتفكير بصورة مستمرة غير أن جزءاً واسعاً من ذلك التفكير هو ردود أفعال لمواقف الحياة الاعتيادية، ومنها الكثير الذي لا يتطلب أسلوباً علمياً بالمعنى الذي نشير إليه هنا.

والتأكيد على النظرة المنهجية أمر تقتضيه التربية ابتداءً بالطفولة، ولكننا في مجتمعنا العربي نحشر عقول أطفالنا بالمعلومات دون أن نولي اهتماماً كافياً بعملية الربط بين المعلومات على أساس منهجي[٤]. ونكرر العملية نفسها حين نتوجه الى الشباب.

---

(٤) هادي نعمان الهيتي، «الطفل الصغير يلعب.. إذن هو يفكر!،» **خطوة**، العدد ١٣ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٢٦.

وتتضح آثار هذه الآلية في مجتمعنا عموماً، وفي حركة البحث العلمي فيه، حيث يتضح الأسلوب التقليدي في كثير من البحوث، وكأن التفكير العلمي أو البحث العلمي هو نشاط ميكانيكي.

٢ - **النظرة الهادفة**: يشترط هذا المنظور في الوعي بالمستقبل أن لايكون التفكير في المجتمع مجرد نشاط عفوي أو عابث أو عابر، بل لا بد أن تكون له أهداف ذات أهمية، وبخاصة عند تناول مشكلات ومسائل أساسية في المجتمع. ومن هنا ينطوي المنظور الهادف على أن يكون للتفكير أهمية معرفية أو أهمية مجتمعية حاضراً ومستقبلاً. ومن هنا فإن التفكير الذي يتلاءم مع الوعي بالمستقبل ليس ذاك الذي يتصف بالعفوية، بل ذاك الذي يهدف الى الوصول الى نتائج تحل مشكلة أو تجيب عن سؤال ملح.

٣ - **النظرة الدقيقة**: يترتب أن يكون التفكير في شؤون المستقبل مستنداً الى مقاييس عملية أو رقمية بما يوفر الدقة والضبط، ومن هنا فإن النظرة الدقيقة التي يراد لها الشيوع في وعي المجتمع بالمستقبل أن تكون بلغة معبرة وليس من خلال تعبيرات فضفاضة أو ليست ذات دلالة محددة..

ويقع جزء من هذه الوظيفة على مسؤولية وسائل الاتصال، لكن وسائل الاتصال العربية ما تزال تنشغل بالألفاظ والتعبيرات الكبيرة مما حدا البعض على القول عن بعضها إنها مصابة بداء اللفظية (Verbalism)[٥].

وفي مجال التأكيد على النظرة الدقيقة يشير أحد أساتذة المنهج أن «التفكير العلمي مطلبه عسير على غير من دربوا عليه، فعامة الناس يأخذها الضيق إذا طالبت أفرادها بدقة العبارة على النحو الذي يخلصها من الزوائد الوجدانية فلا يبقى منها إلا تقرير الحقيقة العلمية وحدها، وعامة الناس يأخذها الضيق، لأن كثرة الناس قد ألفوا خصائص في التعبير بلغتهم، وهي خصائص لا تكاد تفرق بين لفظة مطلوبة وأخرى زائدة»[٦].

٤ - **النظرة التعميمية**: ينطوي التعميم على أن الأحكام أو النتائج التي ينتهي إليها التفكير العلمي لا تقتصر على حالة واحدة، بل تنصرف الى ما يماثلها أو ما يشابهها من الحالات حتى يقال إن ذلك الحكم أو تلك النتيجة

---

(٥) هادي نعمان الهيتي، «إشكالية نقل ثقافة المجتمع إلى الشباب،» **الفكر العربي**، السنة ١٦، العدد ٨١ (صيف ١٩٩٥)، ص ١٣٣ ـ ١٤٢.

(٦) زكي نجيب محمود، **أسس التفكير العلمي** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧)، ص ٤٥.

قابلة للتعميم على ما هو مشابه أو مماثل.

وتمرين العقل على ضم الأحكام المتماثلة تحت مبدأ واحد أو قانون واحد يهيئ لفهم أعمق، وتنبؤ أدق، كما أن الوصول الى التعميم قد يمثل وصولاً الى قانون من قوانين هذا العلم أو ذاك، ذلك أن التعميم يسهل إطلاق الأحكام نفسها على كل الحالات المتماثلة.

وعلى هذا يقال إنه إذا ما تم بحث جزئية من الجزئيات دون الوصول الى وضعها في صورة معينة، أي دون ضمها مع غيرها من الحالات المماثلة لها، فلن تكون لدينا معرفة علمية بهذه الجزئية .. ذلك أن عزل هذه الجزئية عن الجزئيات المشابهة لها لا يعطي لها قيمة علمية، لأنها تكتسب قيمتها من وضعها داخل المجموعة الواحدة التي تكون مثالاً أو حالة من الصورة العامة التي تنطبق على جميع الجزئيات[٧]. وصدق قضية في حالة معينة ووقت معين غير كاف ما لم تكن صادقة في الظروف والمناسبات المشابهة أو المماثلة.

ومن هنا فإن الوعي بالمستقبل يشترط أن لا تؤخذ الحالات المتفردة وتعمم دون توفر الشروط العلمية للتعميم، بما في ذلك خطأ الأخذ بحالات من التاريخ وتصور إمكان استعادتها من جديد رغم اختلاف الظروف والمتغيرات.

وتكمل النظرة التعميمية النظرة التجريدية، ويمثل التجريد (Abstraction) في كونه عزلاً لسمات معينة في ظواهر متعددة بقصد تحديد العناصر المشتركة بينها أو تصنيفها أو تحليلها. ذلك أن التجريد شرط في كل فكرة علمية، لأن المعرفة بجزئية لا تكون علماً، ذلك أن الجزئية الواحدة وهي معزولة عن عداها لا تكون من قبيل القوانين العلمية العامة التي تشملها وتشمل غيرها من بنات جنسها.

والعلوم تجرد المعارف الجزئية من خصائصها الفردية لتصل الى فكرة تشملها جميعاً، وهنا تصبح الفكرة علمية ما دامت قد استندت الى ركائز من معارف جزئية تحقق لنا إدراكها.. ومع أن العلم يبدأ بدراسة الحقائق الجزئية المفردة المحددة، غير أن هذه الحقائق لا تكون بذاتها علماً، لأن العلم لا

---

(٧) حسن عبد الحميد ومحمد مهران، **في فلسفة العلوم ومناهج البحث** (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٠)، ص ١٤.

يكون إلا إذا كشفنا عن القوانين العامة التي تكون كل حقيقة من تلك الحقائق الجزئية تطبيقاً أو تجسيداً لها .. وإن الجزئية الواحدة، وهي في عزلتها وانفرادها لا يمكن «فهمها» إلا إذا تم إدراك الروابط بينها وبين سواها، وأمكن صياغة تلك الروابط(٨).

ومن مزايا النظرة التجريدية أنها تعطي صفات الأشياء والمواقف والظواهر، وتيسر الفهم، من جهة أخرى، كما أنها لا تتيح إطلاق التعميمات اعتماداً على مفردات أو جزئيات.

ويمكن القول إن الكثير من التفسيرات في واقعنا العربي تغفل صفة التجريد، وتحاول من خلال مواقف جزئية تاريخية أو معاصرة أن تطلق التعميمات. ومن هنا فإن النظرة التجريدية يراد لها أن تكون سمة ضمن الوعي العربي بالمستقبل.

٥ - **النظرة التحقيقية**: يشترط في التفكير لكي يكون علمياً أن يكون بالوسع اختبار ومراجعة صدق نتائجه وتعميماته، ذلك أن للعلم قدرة على إعادة العمل العقلي من جديد والتأكد من صدقه، ولهذا يشترط أن تكون القضية العلمية قابلة للتحقق من خلال اتباع أسلوب منهجي لاختبار صدقها. وإذا كان هذا ينطبق على العلم، فيراد أن يتضح في نظرة المجتمع الى القضايا الملحة، ذلك أن من بين خصائص العلم أنه يقبل المراجعة، ويمكن التثبت من صحة نتائجه عند الرجوع الى الوقائع ثانية. وذلك أن العلم يعتمد أدلة يمكن التحقق من صدقها، لذا فإن مجال الاختلاف في العلم قائم، ولكنه محدود.

ومع هذا فإن الفكر العربي يمتلئ بمقولات كثيرة أطلقتها مصادر متعددة، إلا أن من غير الممكن التحقق من صدقها. ومع أن مثل تلك المقولات قائم في مجتمعات كثيرة غير أن مجتمعنا ينظر إليها وكأنها أزلية، أو غير قابلة للتناول الجديد. وتمتلئ ثقافتنا بألفاظ قيمية غير قابلة للقياس، ومع هذا تطلق الأحكام على أساسها، لهذا فإن بلورة النظرة التحقيقية في الوعي هي ضرورة ذات شأن.

٦ - **النظرة الواقعية**: وتعني الواقعية الاهتمام في التفكير بالتعامل بما

(٨) محمود، المصدر نفسه، ص ٩ - ١٢.

هو قائم في الواقع، أو بما هو ناجم عن الواقع، وتفسير الظواهر عن طريق الاعتماد على نماذج أو عن طريق التحليل أو التركيب، أو تحديد الأسباب والعوامل أو غيرها من المتغيرات الأخرى. لهذا تعد الواقعية سمة من سمات العلم، وبالتالي فإن النظرة الواقعية هي من خصائص التفكير العلمي، إذ تشترط الواقعية أن تقوم العمليات العقلية على الملاحظة أو الفحص أو تحري العلل، وأن لا تقوم على علاقات وهمية، كما أن نتائجها ليست غيبية.

وهذا يعني أن لا ينشغل التفكير العلمي بما هو غير واقعي، وبالتالي فإن تفسير الظواهر اعتماداً على حالة فردية، أو مقولة شائعة، أو صيغة لفظية عامة، أو استناداً الى أفكار غير متحقق من صدقها منهجياً يعد تفسيراً غير واقعي وبالتالي غير علمي، وهو قد يكون وهمياً.

وعلى هذا فإن النظرة الواقعية في المجتمع تقود الى سلامة تفسير الظواهر والأحداث بدل الاعتماد على الرواسب التي توقع المجتمع ضحية الأضاليل.

وسلامة الفهم ـ اجتماعياً ـ تعني أن يدرك الإنسان علاقة الظاهرة بالظروف وبالظواهر الأخرى بدل التفسيرات الخرافية أو الوهمية أو القائمة على اجتهاد ذاتي تعوزه أداة التقصي ومنهجه.

والتأكيد على النظرة الواقعية لا يعني أن يظل العقل في حدود الأمر الواقع دون أن يتجاوزه، ذلك أن هناك ضرورات لتكوين موقف فكري وإجرائي اعتماداً على الواقع. هذا الموقف الذي يمكن أن يوصف ـ تجاوزاً ـ بأنه موقف فلسفي، إذ هو يضع الظواهر، وحتى المقولات السائدة على المحك العلمي.

والنظرة الواقعية لها دورها في الحكم على الماضي، والحاضر والمستقبل، وهي تتنافس مع النظرة التأملية التي ترجع الأمور الى غير مصادرها الواقعية. كما أن النظرة الواقعية تنصرف الى الحقائق والمشكلات ذات الأهمية في المجتمع ومستقبله بدل أن تطمر تلك المشكلات بالخطاب الإنشائي التقليدي الذي تتواتر مضامينه وتتكرر أساليبه.

٧ - **النظرة الموضوعية**: يراد بها أن ينصرف التفكير الى الموضوع بأبعاده وظروفه وعلاقاته دون الانشغال بما هو دخيل بما في ذلك ما يتعلق بالذات. وبذا فإن النظرة الموضوعية في الوقت الذي تنطوي فيه على الانشغال بموضوع التفكير فهي تنأى عن التأثر بالهوى أو بالأفكار الجاهزة أو النمطية، أو

اللجوء الى الأحكام المسبقة مثلما تنأى عن إصدار الأحكام بشأن هذه القضية أو تلك استناداً الى انطباعات أو رؤى ذاتية.

وعلى هذا يراد للمجتمع العربي أن تسود فيه النظرة الموضوعية في التعامل مع المشكلات والقضايا بما فيها تعامله مع شؤون الماضي، والحاضر، والمستقبل، وبخاصة أن المجتمع العربي قد عانى طويلاً بسبب ركونه الى المقولات الشائعة والأفكار النمطية والتفسيرات الايديولوجية المنحازة في جوانب عدة حتى وصف العرب بأنهم: يفضلون التأمل الذاتي على التفكير الموضوعي.

ولهذا يراد للإنسان العربي أن يستبعد، قدر الإمكان، في تفسيراته ما يرتبط بذاته، وما يرتبط بما هو شائع في مجتمعه من مقولات غير متحقق من صدقها كي تكون أحكامه على قدر عال من الصدق. أي أنه يتعامل مع الظواهر والأشياء وشؤون واقعه ومستقبله كما هي، ويستخلص الأحكام بصرف النظر عن طبيعتها في ما إذا كانت مستملحة أم مستقبحة.

وعلى هذا فإن النظرة الموضوعية في الوعي العربي تشترط أن يكون ولاء الإنسان العربي للحقيقة العلمية، وليس للنمط الثقافي السائد أو للرؤية الرسمية. ذلك أن للحقيقة العلمية صدقها وتراكمها في الوقت الذي لا تمتلك الثقافة ولا الرؤية السائدة إلا التواتر عبر الزمن. كما أن القول بالولاء للحقيقة العلمية يعني بالضرورة الولاء للإنسان وحاضره ومستقبله.

٨ - **النظرة التحليلية والتركيبية**: يتعين في الروح العلمية وضوح في النظرة التحليلية، أي قيام التفكير على التحليل. ذلك أن المشكلات الملحة والظواهر هي، في الغالب، مركبة من عناصر وعلاقات متعددة، ويتطلب فهمها والتعامل معها عمليات تحليل بقصد الوقوف على تلك العناصر والعلاقات حيث يمكن أن يتعذر فهم المشكلة أو تفسيرها إذا تم النظر إليها ككيان كلي.

وتكمل النظرة التحليلية النظرة التركيبية، ويتمثل ذلك في قدرة التفكير على إعادة تركيب العناصر بهدف التحقق أو التثبت من صدق التحليل.

ويكون الوعي أكثر غنى حيت تكون له القدرة على تحليل الظاهرة والربط بين متغيراتها بشكل صحيح، وحين تكون له القدرة على التركيب أيضاً.

٩ - **النظرة التراكمية**: إن الفكر العلمي في حالة مستمرة من التطور بطريقة تراكمية، إذ لا تكون بدايات الفكر العلمي من الصفر بل من حيث

بلغت مرتبة التطور، ومن هنا يبدو الفكر العلمي وكأنه سلسلة متصلة من المعرفة التراكمية في الوقت الذي تنمو فيه الفلسفة، وينمو الفن نمواً أفقياً، لأن ظهور فلسفات جديدة وفنون جديدة لا يلغي ما قبل ذلك من فلسفات وفنون، في الوقت الذي تحل النظرية العلمية الجديدة محل النظرية الأسبق، وتظل للنظرية الأسبق قيمتها التاريخية دون القيمة العلمية، حيث يترتب أن يتم الاحتكام الى النظرية الأحدث، وهكذا.

وتكشف «التراكمية» عن خاصية أساسية للحقيقة العلمية هي أنها نسبية. فالحقيقة العلمية لا تكف عن التطور، ومهما بدا، في أي وقت، أن العلم قد وصل في موضوع معين الى فكرة نهائية مستقرة، فإن التطور سرعان ما يتجاوز هذه الفكرة ويستعيض منها بفكرة جديدة[٩].

١٠- **النظرة المرنة**: يتعين أن يتصف الوعي بالمرونة كي يحق أن يكون علمياً،وبخاصة أن هناك أحكاماً حول ضيق مجال المرونة في حياتنا العربية بما فيها ما كان داخل المؤسسة التعليمية، لذا يقال مثلاً «إن منابر الجامعات تخضع لنوع من الإرهاب الفكري، ويحتشد حولها أناس جاءوا ليتزودوا بأدلة تساعد على تأييد قناعاتهم وأفكارهم المسبقة ... وهكذا يغلف الجهل والتخلف بأدعية وشتائم ضد العلم الحديث وفكره وأساليبه»[١٠].

وتتطلب المرونة سيادة للوعي النقدي الذي يقوم على التساؤل، والذي ينشر روحاً، بل منهجاً في النظر الى المشكلات والظواهر والمتغيرات في المجتمع، ويوصف الوعي الانتقادي التساؤلي بأنه «موئل كل ثقافة جديدة في المجتمع»[١١].

وهنا نقف كلنا أمام حقائق أساسية تعطي الصورة عن حقيقة أي مفردة أو مركب في ما إذا كانت علماً، مثلما تعطي الصورة عن الوعي في المجتمع وفي ما إذا كان قد استوعب منهجاً علمياً بين عناصره ومكوناته، حيث

---

(٩) فؤاد زكريا، **التفكير العلمي**، عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ١٩.

(١٠) نايف سعادة، «الوسط العلمي في لبنان بين الحاضر والمستقبل،» **باحثات**، العدد ٣ (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)، ص ٢٦٨.

(١١) عبدالله العروي، **الإيديولوجيا العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٩)، ص ٣٢.

تفرض الحياة الحاضرة استثمار قدرات التفكير العلمي في التعامل مع القضايا والمشكلات، وفي فهم الظواهر المختلفة، ومحاولة التعامل معها والتحكم فيها، والتنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه.. ويتطلب أي تعامل مع الموضوعات وعياً شاملاً يتضمن اتجاهات إيجابية نحو العلم ومؤسساته ونتائجه وشروطه، إذ يقف الوعي الجزئي أو الوعي المنقوص أكبر عائق أمام أداء مسؤوليات الوعي،ووظائف العلم[12].

وهناك الكثير من المؤرخين الغربيين يقرون أن المجتمعات الأوروبية التي تبنت العقلانية والمنهج العلمي والتجريب تمكنت من فرض هيمنتها على العالم، وأنها كونت انطباعات بأن هناك ما يميزها عن المجتمعات الأخرى حيث افترضت وجود عراقيل أمام تقدم هذه الأخيرة[13]، خصوصاً أن السياسة العالمية المسيطرة اليوم تحرص على حصر التفوق العلمي في المنطقة العربية بآخرين غيرنا[14].

---

(١٢) هادي نعمان الهيتي، «حدود الوعي بأهمية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،» **آفاق عربية** (كانون الثاني/يناير ـ نيسان/إبريل ١٩٩٨)، ص ١٨.

(١٣) بول كنيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين،** ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود (عمان: دار الشروق، ١٩٩٣)، ص ٣٠.

(١٤) نجلاء حمادة، «قيود على حرية البحث العلمي في العالم العربي المعاصر،» **باحثات،** العدد ٣ (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)، ص ٣١٢.

الفصل السابع

الروح العلمية في الوعي بالمستقبل وتمكين المجتمع العربي من الفهم

يمسك المعلم بأذن التلميذ، ويشد بها بعنف، وهو يتوجه بسؤاله الاستنكاري المعهود:
- هل فهمت؟!
يجد التلميذ نفسه يُجر بالسلاسل إلى الجواب :
- نعم، سيدي، فهمت.
دون أن يجرؤ الصغير على إطلاق آهة صغيرة.

مع أن الطبيعة بسطت كفها للإنسان كي يحيا في جنباتها آمناً، إلا أن ظروف الطبيعة أملت عليه أن يجري باستمرار تغييرات فيها، وتغييرات في ذاته معاً. وقد وجد الإنسان منذ البدء أن ذلك لا يتحقق إلا إذا «فهم الطبيعة» و «فهم ذاته»، لذا كان سعيه واضحاً من أجل المعرفة في هذين المجالين منذ أقدم العصور حتى وصل بتلك المعرفة الى موقعها العلمي في مجالين هما : مجال العلوم الطبيعية التي جاءت امتداداً للمحاولات لمعرفة البيئة والطبيعة، ومجال العلوم الإنسانية التي جاءت امتداداً للمحاولات الأولى لمعرفة الذات. وعلى هذا إذا كان الإنسان البدائي قد لجأ في تعليله للأحداث وفهمه لها الى قوى لا عقلية كي يتخلص من المشكلات بشكل وهمي بدل مواجهتها بطريقة واقعية، فإن إنسان اليوم يميل ـ بقدر واضح ـ الى الاستعانة بالتفكير العلمي لتحقيق مآرب من بينها «فهم» الظواهر، بل إن الإنسان يسخر اليوم مجمل عملياته العقلية المعرفية من أجل فهم نفسه وفهم ما حوله ومن حوله، وضبط البيئة والذات، والتنبؤ بحالات الظواهر والأحداث.

ويمثل الفهم (Understanding) مهمة أساسية من مهام العلوم، بما فيها علم المستقبل. ومفهوم «الفهم» غاية في الدقة، إذ هو ينطوي على عمليتين أساسيتين متكاملتين هما الوصف والتفسير، إذ ينصب «الوصف» على الإجابة عن كيفية حدوث الظاهرة، بينما ينصب «التفسير» على الإجابة عن علل حدوث الظاهرة. والوصف في حد ذاته ليس مجرد إيراد للصفات، لذا كثيراً ما يشار إليه بأنه اكتشاف علاقات يتم التوصل إليها من خلال التفكير

العلمي، ولكن الوصف لا ينتهي الى «الفهم» إلا عبر عملية لاحقة هي التفسير.

ويستعين العلم بأبنيته المنهجية كالوقائع والنظريات والنماذج في التفسير وصولاً الى الفهم، ومن هنا فإن الأبنية المنهجية تؤلف محكات للتفسير، إذ يتيسر تفسير الظاهرة من خلال معاملتها بنظرية أو قاعدة أو قانون علمي، ومن خلال ذلك يمكن تحديد علاقات تبادل بين متغيرات وعوامل قد لا تبدو مرتبطة ظاهرياً.

والوصف والتفسير عمليتان ترتبطان في أكثر من موقع في المعرفة العلمية. وهناك من يرى بأن ليس هناك حد فاصل بين الوصف والتفسير، كما أن العلم لا يكتفي بالوصف دون التفسير، ولكن قد يظهر التفسير هو العملية الأساسية والمهمة. وينطلق هذا الموقف بأن الوصف لا ينتهي الى نظرية أو قانون أو قاعدة إذا لم يتضمن عملية تفسيرية تربط بين العوامل. ويقود كل من الوصف والتفسير الى الفهم. هذه العملية التي تتضمن الإجابة عن: لماذا كانت الظاهرة بهذا الوضع؟ أو لماذا هي ستكون بذاك؟

ومن هنا فإن الفهم يرتهن باكتشاف العلاقات بين المتغيرات في موضوع الفهم، وحين لا يتم الكشف عن علاقات ظاهرة بظواهر أخرى فانها تظل غير مفهومة، أي غامضة.

وهناك من يذهب الى أن أسباب القلق السائدة في العالم منها ما هو بشري، فمن الإنسان يمكن أن يتلقى الإنسان اليوم أعظم آلامه ـ لأنه لم يحسن تنظيم السلوك ـ وقد تتجرد الظواهر الطبيعية من سلاحها لأنه جرى تفسيرها[١].

وإذا كان سوء الفهم مدعاة لمشكلات كثيرة فإن ما يزيد في خطره أن الإنسان يبدو على استعداد في كل لحظة ليقدم نفسه ضحية من أجل أي قضية شريطة أن يجهلها.

وقد خاض الإنسان معارك طويلة ونزاعات حادة وصراعات طاحنة لأسباب غير واضحة في الأذهان، إذ إنه لم يكن على فهم واع بها.

---

(١) غاستون باشلار، **تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٢٢.

والفهم الدقيق لحالة الإنسان يتضمن جهداً ذا شقين، إذ يقتضي الاهتمام بالعمليات التي تحد من وتؤثر في أفعال الإنسان، كما تقتضي بيان الجهود الحيوية والإبداعية التي يقوم بها الإنسان للتخفيف أو التخلص من القيود، وذلك بمحاولته تغيير النظم والممارسات التي تقيد أفعال الإنسان. فالإنسان كائن نشط ومبدع يصنع تاريخه، وإن لم يكن ذلك على النحو الذي يريد[٢].

وهناك نوعان من الأخطاء التي يمكن أن تنتج من سوء فهم كل من مفهوم الإنسان والمجتمع والتاريخ، الأول هو إهمال أو تجاهل المؤثرات المقيدة والضابطة للعلاقات الاجتماعية والنظم. وينتج من مثل هذا الخطأ الاعتقاد بأن الإنسان مخلوق غير قادر على تحويل ظروفه الوجودية وفق رغبته وإرادته. أما الخطأ المقابل لهذا فهو المبالغة بالاعتقاد بقوة وسطوة النظم، وجعلها موضوعات قائمة بذاتها، وبالتالي وبدون حق التقليل من قدرة الإنسان على تعديل ظروفه. ويؤدي مثل هذا الخطأ الى بخس الإنسان مكانته وإمكاناته، وقد يكون تلافي هذه الأخطاء و تجنبها عاملاً يقود الإنسان الى أن يقدر إمكاناته الحقيقية[٣].

وعلى صعيد الوصف، والتفسير، والفهم في المجتمع العربي، يلاحظ الاعتماد على الوصف في النظر الى الذات والآخر مع الاستغناء في كثير من الأحوال عن التفسير، وكثيراً ما يختلط الانفعال كالإعجاب أو النفور أو المبالغة بوصف هذه الظاهرة أو تلك. ومثل هذا الوصف لا يقود الى التفسير، ولا ينتهي الى فهم، ويشكل ذلك أحد أوجه القصور في الوعي.

كما تتضح في المجتمع العربي كثرة الاستناد إلى الحس الشائع (Common Sense) واعتماده مرجعية في كثير من التفسيرات بما في ذلك بعض التأويلات المستقبلية.

وكانت الدراسات النقدية الواعية الكثيرة قد نبهت الى عوز الموضوعية في بعض نظراتنا الى كثير من الجوانب حتى قيل بافتقاد بعض نظراتنا الى الفهم السليم[٤]، كما أننا نفهم بعض الجوانب من خلال أساطير أو رموز معينة[٥].

---

(٢) إرفنج زايتلن، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان (الكويت: دار السلاسل، ١٩٨٩).

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١٨.

(٤) إدوارد و. سعيد، **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، نقله إلى العربية كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١).

(٥) فؤاد زكريا، **نظرة الإنسان العربي إلى الغرب** (الكويت: [الاتحاد العام للأدباء والكتاب]، ١٩٨١).

وهناك دعوة لأن يعاد النظر في كثير من المرجعيات وفق متطلبات الفهم العلمية، بما في ذلك ما ترسب من أفكار نمطية، لأن تلك المرجعيات في حاجة الى أن تضبطها معرفة علمية في عصر أصبح فيه للعلم سلطان، وبخاصة أن المجتمع العربي ما يزال يتأثر في تعليله الكثير من المشكلات بمقولات ليس لها الصفة الموضوعية، لذا يراد للنظرة التعليلية أن تشكل آلية لتبديد الأوهام القديمة، وأن تكسب المجتمع المناعة ضد أوهام الحاضر.

وعلى صعيد الايديولوجيا يشير أحد الباحثين العرب الى «أن محاكمة الايديولوجيا السائدة في البلدان العربية يمكن أن تكون ضرورية، مرة على الأقل»[٦].

والى جانب ذلك ما يزال المستقبل أمام الوطن العربي مخيفاً، ومع أن هناك دواعي للخوف إلا أن من بين أسباب ذلك أننا لم نفهم المستقبل، بل إننا غير قادرين على تكوين أفكار حول قضايا لا نفهمها.

وقد كان سوء الفهم من أسباب كثير من الإخفاقات، وخطل كثير من السياسات. وما تزال هناك الكثير من الإشكالات في سوء فهم كثير من المفاهيم مثل مفهوم التنمية، ومفهوم القداسة، ومفهوم الدولة الوطنية، والدولة الحديثة والعلاقات بمنجزات العصر، وغيرها.

وتعد وسائل الاتصال الجماهيرية في الوطن العربي مقصرة في نشر مقومات الفهم الموضوعي للقضايا الأساسية، حيث تحكم الكثير من تلك الوسائل منظورات ايديولوجية وهمية أو غير منفتحة.

وهناك أمثلة كثيرة لأيديولوجيات في العالم عملت على زيادة سوء الفهم، ومن بين ذلك أن هتلر كان يرى «أن قدرة تكتيل الجماهير الكبيرة على الفهم والاستدلال هي قدرة محدودة للغاية، كما أن قدرتها على النسيان هائلة ضخمة».

ولهذا كان هتلر يدفع المشتغلين بالدعاية الى حشر أذهان الشعب بأفكار سطحية قليلة، وأن يتكرر ترديد تلك الآراء مرة تلو مرة، وأن يعطى للناس جانب واحد من القضية، لأن الكتل الشعبية ـ كما يرى هتلر ـ في وضع لا

---

(٦) عبدالله العروي، **الإيديولوجيا العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٩)، ص ٣.

يتاح لها التمييز بين النقطة التي ينتهي عندها خطأ الآخرين والنقطة التي يبدأ عندها خطؤها هي.

ويمكن ملاحظة أطراف في الوطن العربي عملت على التأثير في «الفهم» لدى الجمهور وجره باتجاهات بعينها، وذلك عبر تأجيج العواطف واستخدام الاستمالة العاطفية حيث لا يتهيأ لها تحقيق أهدافها إلا إذا أمكن لها تكوين «فهم منقوص» لدى الجمهور.

وهناك إقرار بأنه حتى على مستوى التنظيمات ذات الاتجاهات اليسارية واليمينية في الوطن العربي هناك قدر من سوء الفهم. ففي الوقت الذي يشير أحد الباحثين[(٧)] فيه في حالة مصر الى «أن هناك آفة هامة من آفات التفكير والتنظيم اليساري، ففي أحوال كثيرة نجد أن هناك ميلاً لاحتقار الوقائع وميلاً للتفكير بعقل مستعار. وهذا يقود بدوره الى إعطاء أجوبة معلبة عن الأسئلة الطازجة التي يعززها الواقع اليومي. وهكذا نجد في أحوال كثيرة أن هناك عدم إصغاء لإيقاع ونبض الحياة الاجتماعية والاقتصادية.. وبالتالي ميلاً مغالى فيه لإملاء الأفكار المشبعة، وهذا يقود الى الفقر النظري والتيبس الفكري، مما يحد من علمية النهج اليساري كنهج تحليلي لفهم الواقع».

يرد باحث آخر ويقول لو قبلنا بهذا الاتهام مؤقتاً، فإن التهمة بحذافيرها يمكن أن توجه الى الفكر اليميني والليبرالي.... إذ إن هذا الفكر أيضاً محمل بافتراضات بعيدة عن الواقع في أغلب الأحوال.

واتباع أي طريقة مضادة للعلم في التفكير لن تقود الى فهم الواقع بصدق، والفهم غير الصادق للواقع يقف معوقاً أمام فهم المستقبل، وهذا شأنه في سوء فهمه للماضي أيضاً.

ومن بين ظواهر عزوف قطاعات من المجتمع عن محاولة «الفهم» تجاهل العصر والانعزال عنه والهرب منه تحت حجج وذرائع شتى.

وبوجه عام فإن هناك حاجة عربية الى إعادة تفسير الكثير من الآراء والايديولوجيات والمواقف في الواقع العربي، ذلك أن إعادة التفسير

(٧) محمود عبد الفضيل، «اليسار ومأزق فهم الواقع: بعض الملاحظات الأولية في مركز البحوث العربية،» ورقة قدمت إلى: **اليسار العربي وقضايا المستقبل: أعمال،** تحرير عبد الغفار شكر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ١٥٥.

(Reinterpretation) هي من العمليات الفكرية الأساسية. ويلاحظ أن عصور النهضات في أي مجتمع هي التي ظهر فيها فهم جديد للطبيعة والحياة، إذ ساعد ذلك الفهم على التطور والنهوض. ولما كان تحقيق «الفهم» هو وليد التفكير العلمي فإن إدخال الروح العلمية في الوعي العربي بالمستقبل هو ضرورة شديدة الإلحاح.

الفصل الثامن

الروح العلمية في الوعي بالمستقبل
وتمكين المجتمع العربي من ضبط الظواهر

وجد الإنسان نفسه منذ أن «وعى» أنه يخضع لسلطان الطبيعة، ومع هذا فقد وقع في حبها. وليس في هذا ما يثير العجب،فقد وجدنا في عصرنا هذا سجيناً يتعلق بحب سجانيه، أو أسيراً يقع في حب آسريه. ودون أن نتدخل هنا بهذه القضية الفريدة من قضايا الحب، نكتفي بالإشارة إلى أن الإنسان ظل الدهور كلها يحاول إخضاع الطبيعة لسلطانه وتطويع العلاقات الإنسانية لمشيئته. ولو حللنا السحر والأدب والفن والأسطورة واليوتوبيا والأيديولوجيا والعلم الحديث لتأكد لنا هذا بكثير من الوضوح.

من بين ما تهدف إليه الروح العلمية في الوعي مهمة من المهام الكبيرة. تلك هي ما يطلق عليها تحكم الإنسان بالطبيعة والسلوك، حيث توفر هذه الوظيفة للإنسان أساليب وطرائق تعين الإنسان على التعامل مع الظواهر الطبيعية والظواهر الإنسانية بحيث تصبح تلك الظواهر ـ بقدر ما ـ تحت سيطرة الإنسان، أي يستطيع ضبطها أو تنظيمها أو تكييفها أو تكييف ذاته معها.

وهكذا فإن المعرفة الإنسانية كانت عوناً للإنسان في أن يحقق لنفسه وظيفة «السيطرة» أو «الضبط» بصرف النظر عن مستوى تلك الوظيفة أو حدودها، ذلك أن تلك المعرفة هي قوة من نمط محدد، لذا يبدو «العلم» بالذات أكثر الفعاليات الإنسانية قدرة على تحقيق السيطرة على الظواهر أو تسييرها ـ بقدر ما ـ في اتجاهات أو في أساليب معينة.

وكان تعرف الإنسان على حقائق بعينها عوناً له في التخلص من أخطار ظواهر طبيعية كالفيضانات والسيول والعواصف. وكانت حقائق أخرى قد مكنته من بناء السدود واستثمار الأراضي. وها هو يواصل هذه الوظيفة باستمرار، ولكن المجتمعات تتباين في حدود إنجاز هذه الوظيفة. فالمجتمعات التي تأخذ بالعلم أكثر كفاءة في إنجازها في الوقت التي تتضاءل حدود

الإنجاز في المجتمعات التي يعوزها الفكر العلمي وينقص فيها الوعي وتتناقص فيها الروح العلمية.

ومع هذا فإن الشواهد تفصح عن أن الإنسان قد تمكن من تحقيق قدر من السيطرة وضبط المشكلات التي واجهته وتكييف البيئة. وأمكن له تحسين نمط علاقاته الاجتماعية الأخرى في الوقت الذي عجزت فيه الأحياء الأخرى عن ذلك، لأن الإنسان «يفكر» أي يتعامل عقلياً مع المشكلات.

وهناك من يرى أن تحكم الإنسان بالظواهر الطبيعية والظواهر الإنسانية ما يزال محدوداً، إذ تجد من يشير ـ بشيء من التشاؤم ـ بالقول «بالرغم من سعادتنا الفخورة على الطبيعة، ما زلنا ضحاياها، لأننا لم نتعلم ولا حتى السيطرة على طبيعتنا الخاصة»[1].

ومع هذا فإن مقارنة تأملية بين أوضاع الإنسان في الأمس البعيد وأوضاعه اليوم تكشف أنه هو المخلوق الوحيد الذي تبدو عليه التغييرات الواضحة عبر الزمن رغم أن أساليبه قد تطورت في التعامل مع الظواهر من أساليب السحر والعلم الكاذب إلى العلم الحديث.

وهذا يعني أن الإنسان كان قد عمل من أجل تحقيق هذه الوظيفة بطرق شتى. وهو لم يتخل عنها في أي فترة من فترات حياته، ولكن هذا المطلب أشد إلحاحاً في هذه الفترة التي تشهد تحولات سريعة بما فيها التغييرات السياسية والتكنولوجية،الأمر الذي يفرض على الأفراد أن يحققوا عملية التكييف أو الضبط،إذ إن كل خطوة في طريق الارتقاء وكل بناء مستقبلي يتطلب عمليات تحكم مستمرة في البيئة وتنظيم للذات والمجتمع.

وحتى اليوم ما يزال القول يتردد أن «فهم القوى التي تشكل الحياة على المستوى المشترك والشخصي هو الخطوة الأولى للسيطرة عليها. وبدلاً من الشعور بالعجز والضياع وسط بحر من التغيير، يمكن اتباع طريق واضح يسخر القدرات الكامنة لتلك القوى»[2].

وهكذا فإن أي قدر من المعرفة له دوره في تحقيق الضبط، بما في ذلك علم المستقبل، والروح العملية في الوعي.

---

(١) كارل غوستاف يونغ، **الإنسان ورموزه**، ترجمة سمير علي (بغداد: دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٨٤)، ص ١٢٨.

(٢) فرانك كليش، **ثورة الأمفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا والحياة**، ترجمة حسام الدين زكريا، عالم المعرفة ([د.م.: د.ن.]، ٢٠٠٠)، ص ٨.

ويسعى علم المستقبل من أجل تحقيق وظيفة التحكم ما دام ينطوي على تناول الظروف التي تحدد حدوث الظاهرة بما يحقق هدفاً أو جملة أهداف. من هنا كانت العلاقة بين التحكم وبين التنبؤ المستقبلي تكاملية، على أساس أن بمقدار ما يستطيع الإنسان ضبط الظواهر فهو يستطيع تسيير الظواهر في الاتجاه الذي تحدده السيناريوهات المستقبلية الموضوعة، كما يمكن له الحيلولة دون وقوع المشكلات المحتملة أو مواجهة العوامل التي تؤدي إلى تفاقم مشكلات قائمة.

وحين يتيسر للإنسان بفضل الروح العلمية في وعيه تحقيق قدر عال من التحكم في الطبيعة، وقدر من تكييف السلوك وتنظيمه يتوفر إلى درجة كبيرة تسيير الحياة إلى المستقبل.

وعلى هذا، إذا كان الإنسان لا يزال قادراً على استخدام ما في متناول يده من طرائق ووسائل بحكمة، فإن مستقبله لن يصبح فاجعة محتومة، وإنما نتيجة وثمرة لجهده. ولما كان الإنسان موهوباً بطاقات خلاقة، فإنه قادر على أن يشكل مستقبله، ذلك المستقبل الذي يراد له أن يكون من إبداعات الإنسان، من خلال إبداعاته في استثمار تحكمه في المعرفة التي بفضلها وحدها، يصنع مصيره[٣].

ودخول الروح العلمية إلى الوعي بالمستقبل يوفر قدراً من التفكير المنهجي في ذلك الوعي، ويتيح للوعي التعامل مع الظواهر في محاولة لضبطها وتكييفها بطريقة منظمة. لهذا كثيراً ما تتدخل السلطات المستبدة بقصد مواجهة الروح العلمية والحيلولة دون تسللها إلى الوعي.

وهناك أمثلة كثيرة حول ذلك التدخل، ويذكر لنا التاريخ أن الحكم على سقراط بالموت لم يكن قصاصاً على ما اتهم به من «إفساد أثينا، أو عدم الإيمان بالآلهة،أو البحث في ماهية السماء والأرض»، بل خوفاً مما كان ما يمثله وجوده من إثارة المجتمع في وقت كان بنيان مجتمعه هشاً بعد هزيمة أثينا في الحرب أمام إسبارطة وبعد موت بركليس. ففي ذلك الزمن الصعب من تاريخ أثينا كان موقع أرباب السلطة فيها هشاً، وكانوا ضعفاء سياسياً وفاسدين خلقياً، لذا لم تكن السلطة تسمح بما يهدد مكانتها، حيث كان

---

(٣) فيدريكو مايور تاراجوثا، **نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار،** ترجمة محمود علي مكي (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩٠)، ص ٢٤٣.

وجود سقراط يجسد بتقشفه نقداً لشراهتهم ولاستغلالهم مناصبهم من أجل الإثراء. ويمثل حب الناس من تلامذته وأقربائهم واحترامهم له ما يناقض سلطتهم الاستبدادية القائمة على الإرهاب. وهكذا يخاف القيمون على المجتمعات كل من يهدد بهز أعمدة الهيكل عندما تكون تلك الأعمدة متصدعة أو صدئة(٤).

وعلى صعيد المجتمع العربي ما زالت هناك مظاهر متعددة لضعف الكفاءة في ضبط الظواهر الطبيعية والصيغ السلوكية ومن هذه المظاهر:

ـ هناك مشكلات معمرة في المجتمع العربي على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجالين الوطني والقومي، وهي تزداد تفاقماً دون الاعتماد على حصائل الفكر العلمي في وضع الحلول لها.

ـ شيوع حلول لفظية لبعض المشكلات دون تحكم ظاهر في تلك القضايا والمشكلات، وكثيراً ما تعتبر التبريرات اللفظية فتوحات في الميدان.

ـ أن أوهاماً أيديولوجية لها قدر من الشيوع في المجتمع، لذا تشكل أجواءً لحرف الناس عن التعامل الموضوعي مع المشكلات.

ـ شيوع مقولات علمية في المجتمع وبين قطاعات فيه، غير أن الكثير منها لا يجد تطبيقات إجرائية له.

ـ تغلب الصيغ الاجتهادية على صيغ الروح العلمية في التعامل مع كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ـ تطول «فترة التلكؤ»، أي الفترة الزمنية من ظهور موقف أو مشكلة أو تبلور إبداع وبين اتخاذ القرار أو تحديد الموقف إزاءه، مما يجعل المجتمع العربي في آخر الأسراب.

---

(٤) نجلاء حمادة، «قيود على حرية البحث العلمي في العالم العربي المعاصر،» **باحثات**، العدد ٣ (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)، ص ٣١٣.

الفصل التاسع

الروح العلمية في الوعي بالمستقبل
وتمكين المجتمع العربي من التنبؤ

مرّ المجتمع العربي في مواقف متعددة ترتب عليه فيها وضع التنبؤات عن مستقبله استناداً الى المنظور العلمي واتخاذ الحسابات بشأنها على أساسه، لكن المجتمع العربي بدا وكأنه أسير تصورات لا تهيئ له استثمار المنظور العلمي استثماراً كفءاً، إذ اعتمد أساليب في التنبؤ لا تقوم على العلم، مما جعل المشكلات تنتابه وكأنها نوازل أو مصادفات أو مفاجآت. وقد جاء ذلك في وقت يشيع فيه تصور تنبؤي أن مستقبل البلدان النامية ليس بأفضل مما كانت عليه في الماضي.

يعد التنبؤ (Prediction) إحدى وظائف المعرفة العلمية الى جانب كل من فهم الظواهر والتحكم فيها، ويتمثل التنبؤ العلمي في تعبيره عن التدبر والنظرة التحليلية والأفق المنهجي، وبذا فإن التنبؤ العلمي يقف بالضد من التخبط وترك الحبل على الغارب.

ومن هنا، فإن التنبؤ نهج في التعامل مع الظواهر في تغيراتها أو تغييراتها، وهو مدخل فكري الى قضايا المستقبل. وهو ينبع من الإيمان بأن الظواهر لا تمضي في سيرها على طرق من الرمال ولا تحركها قوى عمياء، بل هي تخضع لقوانين، أو قواعد، لذا فإن من الممكن فهم تلك القوانين أو القواعد، وبالتالي تحقيق التنبؤ بما يحصل للظاهرة من مآلات في المستقبل.

وعلى هذا فإنه ما دام للعلم أبنية منهجية، بالضرورة، كالقوانين والنظريات التي تحكم الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية، فإن ذلك يوفر للعلم فهم وقوع الأحداث وما يحتمل أن يحصل لها في الأحوال المرسومة أو غير المرسومة.

وما دام من الأبنية المنهجية ما ينطوي على حكم بوجود علاقة بين عدد من الظواهر أو الموضوعات كالقانون العلمي أو الفرض العلمي الذي يقبل المراجعة والتدقيق، لذا فإنه في الوقت الذي يعبر فيه عن موضوع واقعي معين من خلال إقراره بإمكانية «حدوث العلاقة»، فإن التنبؤ يعبر عن

«الحدوث الفعلي» لتلك العلاقة عند توفر الظروف نفسها.

هذا مع العلم أنه يمكن التفرقة بين نوعين من الظواهر أو الحوادث، إذ هناك ظواهر ما زال العلم يجهل قوانينها حتى الآن، لذا لا يمكن تفسيرها ولا فهمها ولا التنبؤ بحدوثها. وهناك ظواهر يعرف العلم شيئاً عن وجودها ويعلم أنها محتملة الوقوع، وأنه من المستطاع التنبؤ، على نحو تقريبي من الدقة، وذلك باستخدام حساب الاحتمالات[١].

ولكن القوانين والنظريات ليست مطلقة، بل هي مرنة وقابلة للتغير مما يستوجب أخذ ذلك في الاعتبار من خلال الرجوع الى النظريات والقوانين ذات الصفة التعممية الأكثر.

ومن جانب آخر فإن هناك عوامل يصعب حسابها في الظواهر الاجتماعية مما يجعل من العسير التنبؤ بها[٢]. ويتحقق التنبؤ في المجالات الطبيعية بدقة أكبر من المجالات الاجتماعية بسبب كون الظاهرة الطبيعية كثيراً ما تكون في معزل عن العوامل الدخيلة، بينما يمكن أن تقحم تلك العوامل، بما فيها الذاتية في الظاهرة الإنسانية. يضاف الى ذلك أن الكثير من القوانين الطبيعية على درجة بالغة من الدقة في الوقت الذي تكون فيه القوانين الإنسانية بالغة المطاطية.

وهذا ما يظهر على الصعيد العربي، حيث يشار الى أن هناك صعوبات في وضع تصورات للمستقبل العربي لأسباب عدة، من بينها أن سجل التاريخ العربي، في حد ذاته مليء بشحنات العاطفة والتهويل السياسي. لذا فإن القيام بعملية تجريد لهذا التاريخ من كل هذه الشحنات العاطفية سوف يزيد الأمر صعوبة، لأنه يخلق مجادلة حول وضع الأمور في إطارها الحقيقي مما يجعل عملية التنبؤ غير سهلة،وبخاصة أن الحاضر العربي مليء بالتناقضات والتداخلات[٣].

---

(١) محمود قاسم، **المنطق الحديث ومناهج البحث العلمي**، ط ٥ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٢) علا مصطفى أنور، **التفسير في العلوم الاجتماعية: دراسة في فلسفة العلم** (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٨)، ص ١٠٢.

(٣) مصطفى الفقي، **تجديد الفكر القومي**، الأعمال العامة، مكتبة الأسرة، ط ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ١٠٧.

والقول أن التنبؤ هو وظيفة أساسية لكل من العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية لا يعني أن هذه الوظيفة تتمثل في الوصول الى تنبؤات صغيرة أو عابرة، بل يراد الوصول الى أطر تصورية أو نظريات أو تعميمات ذات قدرة تنبؤية، لذا فكثيراً ما يوصف العلم، أي علم، بأنه الإبلاغ الموضوعي عن المستقبل.

ويقترب التخطيط كإجراء من التنبؤ كوظيفة وعملية علمية، لذا توضع الخطط، عادة على أساس التنبؤات البعيدة المدى. وتعتبر الخطة تحقيقاً ملموساً للتنبؤ. ومن هنا وصف علم المستقبل بأنه العلم الذي يدرس الأسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العالم العصري، والتنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب[٤].

ومن هنا فإن بالوسع الحكم بأن بعض مشكلات وضع الخطط وتنفيذها في المجتمع العربي ناجم عن العوز العلمي عموماً، بما في ذلك القصور في الروح العلمية في الوعي بالمستقبل.

(٤) هادي نعمان الهيتي، «اتصالات الفضاء واحتمالات تأثيرها في الأسرة العربية،» **الأسرة العربية** (تونس)، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، ص ١٦١.

الفصل العاشر

المرونة
في الوعي بالمستقبل

يشير برتراند راسل، في دهشة، وهو يتحدث عن «لا مرونة» الطفل أنه في نهاية أسبوعين من ولادة الطفل تصبح له توقعات يكون قد اكتسبها من التجارب التي تكررت عليه بانتظام أثناء الأسبوعين، بل هو يصير محافظاً في خلالها الى الحد الذي ينفر من كل تغير مما ألف. ولو هو استطاع الكلام لقال: «تحسبون أنني سأغير عادات عمر كامل في هذا الوقت من عمري؟»

جل الحكايات التي يتلقاها الأطفال منذ نعومة الأظفار تريد أن تحمل الأطفال على العناد والموقف الواحد، ولكن المجتمعات ما إن تجد أنها ضحية التصلب حتى تلعنه ألف لعنة دون أن تلعن أساليبها التي آلت إليه.

واليوم حين تطرح القضايا الحاسمة بجرأة وموضوعية تجد من يتطاير من عينيه الشرر وهو يقف على رؤوس أصابع قدميه، ويلوح بقبضة يديه منفعلاً، أو يضع إصبعين اثنين في أذنيه الاثنتين، وفي الحالتين تجد اللامرونة ..

تعد المرونة (Flexibility) قدرة إنسانية تتضح في تعامل الإنسان مع الأفكار وطرائق الحياة وأساليب السلوك دون تشدد، من خلال الاستناد الى معطيات واقعية. ويمكن تبين أنواع للمرونة منها المرونة التلقائية (Spontaneous Flexibility) التي تتمثل في إمكانية الفرد أو المجتمع على الإتيان ببدائل فكرية متعددة عند التعامل مع قضية في موقف محدد دون الاقتصار على موقف واحد دون غيره.

والمرونة التكييفية (Adoptive Flexibility) وهي تلك التي تتمثل في القدرة على تغيير الأفكار والأساليب السلوكية تبعاً لمعطيات لها صفة الصدق.

والمرونة ليست سيراً في الركب (Bandwagon)، أي هي ليست مجرد ميل نفسي لأفكار و اتجاهات وأساليب في السلوك المتبناة من الآخرين. ولا هي عملية مسايرة (Conformity)، أي هي ليست أنسياقاً مع الجماعة أو وراء

رأي، بل تعد المرونة موقفاً مستقلاً ومنهجاً ينفتح من خلاله المجتمع على الأفكار والعمليات و الأساليب مع إخضاع هذه كلها، للاختبار وفق أسس تفكير منظم.

وعلى هذا فإن النظرة المرنة، هي نظرة علمية لها تطبيقاتها العملية والنظرية ومنها:

١- النظرة المرنة تقبل التطوير، والتعديل، والتبديل، والإبداع، لأنها ترى أن الأفكار والهيئات والقوانين والنظريات ليست نهائية ولا مطلقة.

٢- النظرة المرنة تتوافق مع قيم التغيير والارتقاء ومع الأفق المستقبلي.

٣- النظرة المرنة لها الاستعداد للتعامل مع الأطروحات الفكرية ومعالجتها في ضوء الملاحظات المنظمة، والأدلة الأخرى.

٤- النظرة المرنة تقبل بالمناقشة، والنقد، والتقييم، ولها الاستعداد للتعامل مع الأفكار الأخرى.

٥- النظرة المرنة، بفعل مقوماتها، تتطلب أجواءً حرة، لذا فهي ترتبط بمناخ الحرية.

٦- النظرة المرنة ترى المستقبل بدائل يتحقق الاختيار منها، وفقاً للإمكانات والظروف اللاحقة.

وعلى هذا فإن المرونة تتمثل في المجتمع في شيوع قيم تتضمن القبول بالتغيير، والتكييف، والقدرة على التحرك، والاستعداد للانتقال فكرياً، والقبول بالتجديد.

والنظرة المرنة تتناقض مع قيم وأساليب بعينها منها:

- أن النظرة المرنة، تتناقض، في وعي المجتمع، مع الجمود والنظرة الأحادية، والمتحجرة والتقليدية.

- النظرة المرنة تتناقض مع التعصب لفكرة أو عقيدة، أو مع التحيزات المتطرفة، وما ينجم عنها من أساليب وتأثيرات.

- النظرة المرنة تتناقض مع أساليب العنف في التعبير وأساليب الإرهاب في تعاملها مع الأفكار والسلوك، بل هي تناقض فرض الأفكار تحت طائلة التهديد والقسر.

- النظرة المرنة تتناقض مع الأساليب التسلطية في التفكير.

- النظرة المرنة في تعاملها مع الأفكار والموضوعات تتجرد من الأحكام السابقة، والإجابات الجاهزة.

- النظرة المرنة تتناقض مع النظرة المستقبلية التي ترى أن المستقبل قدر مقدور مسبقاً، وأنه امتداد خطي للماضي والحاضر.

ومع أن كثيراً من خصائص المرونة توضح أنها سمة علمية، إلا أن النظرة المرنة لا تقتصر في وجودها وأهميتها على المجال العلمي وحده، بل يترتب شيوعها في الحياة الاجتماعية في مجالاتها المختلفة، لذا فإن هناك مطلباً ملحاً أن تكون النظرة المرنة سمة وقيمة أساسية من قيم الثقافة، ومن عناصر الفكر، ومن مكونات الوعي.

وسمة المرونة في العلم تعني أن يكون التفكير العلمي مرناً لأن من المحتمل أن تظهر في المجال العلمي أدلة جديدة نتيجة تقدم العلم وتطور أدوات البحث فيه. ذلك أن ظهور الأدلة الجديدة يستدعي تعديلات في الفكر العلمي بما في ذلك في نظرياته وقواعده. أما سمة المرونة في الثقافة، والفكر، والوعي، فهي تقتضي أسلوباً منظماً في التفكير، ذلك أن كل الأفراد وكل المجتمعات تفكر، ولكن الأفراد يختلفون في طريقة تفكيرهم، وكذا تختلف المجتمعات. ومن التفكير ما هو مستقيم ومنه ما هو أعوج، ومنه ما هو صحيح، ومنه ما هو مريض. لذا كان منهج التفكير المنظم هو الأساس.

وعلى هذا فإن المرونة على الصعيد العلمي ترى أن الفكر العلمي ومجمل الأبنية المنهجية للعلوم بما فيها القواعد والنظريات ليست مطلقة، ولا هي أزلية ولا يقينية، ولو كان صدقها مطلقاً لما توفر للعلم أن يتوصل الى قوانين جديدة.

وعلى هذا إذا كان بالوسع وصف « المرونة بأنها طريقة في التعامل مع الأفراد والجماعات والقضايا والمواقف، بحيث تبتعد تلك الطريقة في التفكير عن الجمود والتصلب والتشدد والمغالاة، وتقبل المراجعة والتغيير، فإن التعصب يقف على النقيض من ذلك، لأنه يتصف بالتحجر والنظرة المغالية في أحكامها، والتي تحتكر لنفسها الصواب، وترى ما عداها باطلاً، وكثيراً ما تقف أمام ما يعارضها موقف الخصومة والعداء»[1].

ولا يعترف العلم بوجود مقدمات منطقية صحيحة، مهما كان متفقاً

---

(١) هادي نعمان الهيتي، «أدب الأطفال بين المدونة والتعصب،» **مجلة الطفولة والتنمية**، العدد ١ (ربيع ٢٠٠١)، ص ١٦.

عليها بين العقلاء، إذ كثيرة هي المقدمات التي اتفق عليها العقلاء ثم ظهر أنها ليست سوى مألوفات فكرية اعتاد الناس عليها. وهي غير قائمة على أساس من الواقع، فالعلم لا يقول بصحة رأي إلا بعد أن يطرحه على بساط البحث الموضوعي والتجربة الحسية. وهو، مع ذلك لا يجزم بصحة ذلك الرأي الى الأبد، إذ إنه صحيح في حدود البحث الذي قام به العلم، ويمكن للعلم أن يكتشف في موضوعه جوانب لم يكن قد اكتشفها من قبل[٢].

والمرونة على هذا الأساس تمثل قبولاً بمراجعة الموضوعات المختلفة على صعيد العلم، والثقافة، والفكر، والوعي ـ بما في ذلك مراجعة الذات ـ وقبولاً بالتحقيق، واستعداداً للتطور، وهي لا تدخل في اشتباكات عنيفة وحادة مع الأفكار، وحتى حين تقاوم أفكاراً بعينها فإنها تعتمد منظوراً يغلب فيه قدر من الموضوعية.

ويضفي الأخذ بالنظرة المرنة على الأفكار والعمليات صفة الحركية والاستمرار لأن هذه النظرة يمكن لها أن تكون عامل تحريك اجتماعي لمجمل ما تجمد من الأفكار ولما أمسى من الرواسب في ثقافة المجتمع، وفي بعض الايديولوجيات، وفي بعض المقولات التي زادها الزمن تحجراً حتى أضفى المجتمع على البعض منها صفة القداسة رغم أنها ليست من بين المقدسات بالأساس.

وتوافق النظرة المرنة مع قيم التغيير والارتقاء يمهد المسيرة نحو المستقبل، بدرجة عالية من الموضوعية، ومن هنا يراد للنظرة المرنة أن تكون أحد النداءات الحقيقية لأفراد المجتمع بمختلف مستوياتهم للارتقاء بالمجتمع وبناء المستقبل.

وتتسق النظرة المرنة مع قدرة الفرد أو الجماعة أو النظام على التكييف، أي تتسق مع القدرة على الاستجابة للاحتياجات والمطالب المتغيرة. «فقد انتفع من الارتقاء الذي هللت لمجيئه الأصوات المتفائلة كل الجماعات والأمم التي غدت قادرة على تسخير العلوم والوسائل الحديثة لمصلحتها، فيما لحق ضرر بالأمم الأخرى الأقل استعداداً للاستجابة للمتغيرات الثقافية والسياسية والتكنولوجية»[٣].

---

(٢) علي الوردي، **الأحلام بين العلم والعقيدة** (بغداد: مطبعة الرابطة، [١٩٥٩])، ص ٢٢٥.

(٣) بول كنيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود (عمان: دار الشروق، ١٩٩٣)، ص ٢٩.

وتحمل المرونة شخصية الفرد وشخصية المجتمع الى مراجعة ذاتها وملامحها في المراحل المختلفة، بما فيها مراجعة ماضيها، وحاضرها.

واستعداد النظرة المرنة للتعامل مع الأطروحات الفكرية يحول دون تطيّر الأفراد والمجتمعات من هذه الفكرة الجديدة أو تلك لأسباب انفعالية، أو نتيجة سيادة الشعور العام (Common Sense) أو نتيجة انطباعات تكونت في الأذهان عن غير وعي، أو أحكام متعجلة، أو قوالب نمطية، الأمر الذي يجعل من شيوع هذه الظواهر على نطاق واسع أحد عوامل تعطيل ارتقاء المجتمع.

ولكن الوعي عموماً بما فيه الوعي بالمستقبل على مستوى المجتمع لا يخلو من مظاهر الانفعال والأفكار الشائعة والنمطية، وبخاصة أن للبشر قابلية على امتصاص الكثير من الأفكار دون تمحيص خلال عملية الإيحاء (Suggestion) كما أن الناس يتأثرون بالحشد من حولهم، وبأساليب الدعاية. ذلك أن أجهزة الدعاية كثيراً ما تتوجه الى الجماعات المرتبطة بروابط مشتركة كالدين، أو العرق، أو الجنس، أو القومية، أو الإقليم، أو المهنة أو غيرها. وتتخذ تلك الأجهزة من المعتقدات والمخاوف والأحقاد والإيديولوجيات موضوعات للدعاية، لأنها تجعل الناس أكثر شعوراً بالارتباط بهذا التوجه أو ذاك،وبخاصة أن زيادة التوجهات العولمية واتساع الاتصال الدولي جعلا الناس أكثر انتباهاً الى الصفات المشتركة مع غيرهم، وأكثر امتزاجاً ببعضهم، وأكثر ابتعاداً عن غيرهم.

وهناك عوامل كثيرة تبرر ذلك، منها أن الناس يميلون، في مواقف كثيرة، الى قبول أفكار دون إخضاعها الى الفحص والتدقيق، كما أن من الناس من يميلون الى تبرير مواقفهم العاطفية تبريراً عقلياً، لذا تعد أفكار الكثير من الناس وعقائدهم وقيمهم وأحكامهم غير واعية، حيث إنها ليست وليدة الفكر العلمي.

ومع هذا فإن الإنسان يميل في أحوال كثيرة الى التخلي عن المرونة الى العناد، مما يدفع به الى مواقف متطرفة. لذا يكشف التاريخ أنه ما إن اعتقدت جماعات أنها وحدها على حق وغيرها على خطأ حتى نشأ صراع وقامت حروب وأزهقت أرواح.

والنظرة المرنة توفر الوعي بأن تمسك الناس المتعصب ببعض العناصر الثقافية وبعض التفسيرات العقائدية هو تجاوز على طبيعة الفكر العلمي، وأن

ذلك التمسك المتعصب هو وليد مشكلات نفسية أو اجتماعية أو أخطاء في التنشئة وليس ثمرة تفكير واع ومستقيم، كما أن الإصرار على إبقاء أفكار أو أوضاع كما هي، دون تطوير يتنافى مع مبدأ أساس في حركة الحياة هو أن كل شيء قابل للتغيير وإلا تجاوزته تلك الحركة.

وتقبل النظرة المرنة النقد بما في ذلك نقد التاريخ وتقييمه من جديد والنظر إليه نظرة واعية.

وكانت بعض شعوب الأرض التي استثمرت فرص الارتقاء قد درست ظواهر التاريخ وأشارت بالإصبع الى بعض المراحل المظلمة في تاريخها بالذات، وبخاصة تلك التي وقفت في طريق الارتقاء. وكان عصر النهضة في أوروبا، قد بدأ مع تغييرات بالنظر الى الارتقاء بعقلانية وواقعية. كما كانت بعض مظاهر النهضة العربية قد بدأت مع النظرة النقدية للماضي والحاضر، وبخاصة بين النخب، غير أن مظاهر النهضة العربية الأولى وما أعقبها من مظاهر تجد اليوم من يغمض العينين عنها مستسلماً لأفكار جاهزة ونمطية. ومن بين أسباب ذلك أن حركة النقد والتقييم لم تستمر على الصعيد العربي، وتركت المجالات للأفكار المحافظة لكي تستشري بين الناس.

وكان كثيرون قد أشاروا الى أنه «عندما يستمر أي نشاط بشري فترة طويلة دون أن يخضع للسيطرة الفكرية أو النقد، فإنه يميل الى الخروج من قبضة اليد والإفلات من أي سيطرة»[(٤)].

ويأتي أحد الكتاب بأمثلة عن النزاعات الناجمة عن التعصب، فيشير الى «أن النزاعات الأهلية لا تستعر وتستفحل ـ أيديولوجياً ثم واقعياً ـ إلا عندما يتصور كل طرف أنه ممثل الحقيقة المطلقة، وأن غيره يمثل الكفر أو التحريض المطلق. وذلك ما كان واضحاً منذ تكفير «الخوارج» لمن عداهم من المسلمين، وما نجم عن ذلك من مذابح ودماء وأحكام .. الى حرب التصفيات الجديدة بين المذاهب والفصائل الإسلامية، في الوقت الحاضر، الحالة الباكستانية، والأفغانية، والجزائرية... الخ»[(٥)].

---

(٤) كارل مانهايم، **الإيديولوجية الطوبائية: مقدمة في علم اجتماع المعرفة**، ترجمة عبد الجليل الطاهر (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٦)، ص ٥٤.

(٥) محمد جابر الأنصاري، «إشكالية التكوين المجتمعي العربي أقليات... أم أكثرية متعددة؟،» في: محمد جابر الأنصاري [وآخرون]، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٣٠.

وفي العقد الثامن من القرن العشرين كان أحد الكتاب قد أوضح أن التعصب هو أهم التحديات التي يواجهها المجتمع والدولة في الوطن العربي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وتنبأ أنه إذا لم ينجح المجتمع والدولة في المواجهة الفعالة لهذه الظاهرة فإن العرب سيدخلون القرن الحادي والعشرين وهم أكثر تجزئة وتفتتاً وضعفاً وتبعية مما هم عليه[٦].

وهناك من يرى أن السبب وراء ذلك التخوف من استشراء ظاهرة التعصب هو أن ممارسات الدولة القطرية العربية الجديدة، من حيث تقصد أو لا تقصد، كثيراً ما تؤدي الى انتشار التعصب بكل تداعياته المدمرة[٧].

ويعد التعصب أحد أخطر المشكلات التي تهدد التماسك الاجتماعي، وتحدث فجوات عميقة في صميم التكامل الإنساني، وإذا كان التاريخ قد قدم مؤشرات كثيرة كانت قد أفضت عن سعة الويلات المفجعة التي تحملتها البشرية، عبر العصور الماضية، بسبب التعصب بأنواعه المختلفة فإن الحاضر لم ينج من آثاره المخربة، كما أن مؤشرات علم المستقبل تتوقع أن يكون خطر هذه المشكلة أكبر، وأن الإنسان سيظل ضحية لها: «إذ هي لا تستنزف قدراته العقلية، وإبداعاته الفكرية وحسب، بل هي تهدد بمسخ إنسانيته أيضاً. ولذا لم يعد التعصب مقتصراً في ضحاياه على الأرواح وحدها بل هو يمتد إلى اغتيال السلام الاجتماعي للإنسان»[٨].

ويشير المؤرخون الى أن في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت المؤسسة الدينية في روما ذات اجتهادات خاصة في تفسيرها للنصوص الدينية. ولم تكن تسمح لأحد أن يبحث عن تفسير آخر لهذه النصوص. وكانت هذه الاجتهادات تلائم ظروف المجتمع الآنية، لكنها لم تكن تلائم ما كان المجتمع الأوروبي يتجه إليه من علاقات رأسمالية، واصطدمت احتياجات العلاقات الجديدة مع الأفكار والاجتهادات الدينية القديمة. وفي نهاية الأمر حدثت ثورة الإصلاح الديني على يد لوثر وكالفن.

(٦) سعد الدين إبراهيم، «التعصب والتحديات الجديدة للتربية في الوطن العربي،» في: **الكتاب السنوي السادس للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩** [الكويت: الجمعية، د.ت.])، ص ١٣.

(٧) حسن الإبراهيم، «التعصب والعدوان في الثقافة العربية»، في: المصدر نفسه، المقدمة، ص ١٣.

(٨) الهيتي، «أدب الأطفال بين المدونة والتعصب،» ص ١٦.

وأدى هذا الى نشأة مذهب مسيحي جديد هو المذهب البروتستانتي وكنيسة جديدة هي الكنيسة البروتستانية(٩).

ويشير أحد الكتاب الى أنه في ما يتعلق بموضوع العلم والدين في مجتمعنا العربي هناك نوع من التخوف على صعيد عام. عند ذكر الدين لا يستطيع العقل الا أن يقول نعم، ويرضى بما يقال من منطق ديني لأسباب سياسية واجتماعية واضحة، فنحن الآن في فترة طفرة دينية لها أسس اجتماعية ونفسية عميقة(١٠).

وما تزال التعددية الإثنية وراء الكثير من الصراعات التي تشهدها الكثير من المجتمعات في العالم. والإثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند الى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات منفردة، بما فيها الاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء الى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين. وتختلف العرقية عن الإثنية في أنها قائمة على الأصل السلالي أو العرقي، إذ هي تعبر عن شعب أو قبيلة دون الثقافة والمعتقدات(١١).

وحضور النظرة المرنة في المجتمع يجعل من حضور الحرية مطلباً جوهرياً يترتب له الوجود الحق ليتاح التعبير والتجسيد والدعوة الى التغيير وتناول قضايا الماضي والحاضر والمستقبل بصدق وموضوعية بعيداً عن أجواء التسلط والإرهاب الفكري، ودون الوقوع تحت طائلة التفكير بعقل الآخر أو الانجرار وراء الاغراءات، أو التضييق على الحرية، حيث إن هناك من يريد إحكام الطوق حول العقل العربي ومنعه من الانعتاق، والحيلولة دون إنجازه الإبداعات.

وبقدر ارتباط النظرة المرنة بمفهوم الوعي يمكن القول إنه يتعذر تبلور وعي مستنير تحت وطأة التعصب أو في ظل غياب الحرية ما دام الوعي تكويناً من الأفكار والأحكام والسلوك. حيث إن هذه في مجملها ترتبك تحت

---

(٩) عبد العظيم أنيس، «البحث الأكاديمي وحرية الفكر،» **الهلال**، (حزيران/يونيو ١٩٩٤). ص ٣٤.

(١٠) انظر رد هشام شرابي على بحثه «الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطريركي،» في: **الكتاب السنوي للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥** [الكويت: الجمعية، د.ت.])، ص ٣٩.

(١١) حول الإثنية والثقافة، انظر: محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢).

وطأة ذلك الغياب، وحتى إن تشكل «وعي» للنخبة تحت ظل تلك الظروف، فإن هذا المستوى من الوعي يظل في نطاق ضيق، في وقت يترتب للوعي أن يتسع في أفقه ليشمل الأفق الاجتماعي.

وإذا كان التعصب قد هوجم على صعيد الإعلام، فإن مراجعة علمية موضوعية لم تتحقق على الصعيد العربي، كما أن هناك أطرافاً متعصبة تضع له تبريراته الفكرية، وبخاصة أن لتلك الأطراف دوراً فكرياً في ثقافتنا السائدة. ولها طريقتها العنيفة في المواجهة، بحيث تتضاءل، في بعض الأحوال الأصوات المرنة،وبخاصة أن أجواء الحرية ملبدة بالغيوم، بما فيها الحرية الأكاديمية.

ويجد العرب أنفسهم في حاجة إلى عقل سياسي متحرر من أحادية النظرة السائدة في الوعي العربي والتي لا تنفك تضع الخيارات موضوع التضاد والتناقض، ولا ترى من حقيقة الأشياء غير لونها الأسود أو الأبيض، وفي تناقض حاد بينهما[١٢].

إن النظرة المرنة للمستقبل تتطلب الرؤية من خلال بدائل يتحقق الاختيار منها دون رؤية واحدة، ذلك أن الرؤى المتعددة تخرج الوعي المستقبلي من مأزقه الأحادي الضيق، وتنفتح به على تجارب العالم.

وهناك مصادر وعوامل وتبريرات لتغذية التعصب، كما أن هناك أساليب لا حصر لها لتسويغ التعصب، وإشاعته ونشره على أقنية الاتصال وأنماطه وأشكاله.

وعلى هذا فإن التعصب كطريقة تفكير، وجد له أجواء توفر الانتعاش في المجتمعات، وما يزال البشر يختلقون المكونات الفكرية لاستمراره، دون أن يقدروا - بحكمة ـ عواقب ذلك، وما يلحقه من تحطيم للذات والآخر.

ويعد التعصب ظاهرة شديدة التعقيد، وتظهر الكثير من المواقف أن هناك من يسايرون الآخرين في تعصبهم استناداً الى سمات دفينة في شخصياتهم، أو الى خبرات سابقة. ومن جانب آخر فإن التعصب يظهر في مواقف شديدة ـ غالباً ـ كأحداث العنف والشغب، والصراع، والتوتر بين الأطراف، والإرهاب.

---

(١٢) الأنصاري [وآخرون]، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، ص ٢٠.

وهناك مقولة تتكرر الإشارة إليها، مفادها : أن التعصب هو حاجز لصد كل فكر جديد، وهو يترك ضحاياه في معزل عن التطور إذ إن كل افتقار الى المرونة لا بد أن يؤدي الى نزعة مقاومة التغيير.

ويمكن أن نلاحظ أن هناك أطرافاً تبرر مقاومة التغيير اعتماداً على التحيز التعصبي لأفكار تحت مختلف الأسباب، بما فيها التذرع بكبر وعراقة الخزين الثقافي، على أساس أن ذلك يبرر تجاهل الأفكار الجديدة أو مجانبتها، وبذا فإن التعصب يخلق مقاومة داخلية للكثير من المستحدثات، كما أنه يدفع الى آليات دفاعية مثل التباهي بالخزين القديم، أو التفاخر بمواقف فردية منتقاة، أو التقاط نواقص الآخرين.

ويلاحظ أن القسم الأكبر من آدابنا الشعبية وطقوسنا الاجتماعية مؤسس على مزيج غامض من التحيز والتعصب والأوهام والصور الذهنية المختلفة. وإذا ما تم تحليل خبراتنا النفسية، لتبين أن تلك الخبرات متأثرة بآراء الآخرين وخبراتهم وأوهامهم. فالتعصب ينشأ في أحضان الأم، وفي الأسرة، وبين الأقارب، والأصدقاء، والمدرسة، وبما أنه من المستحيل أن ينمو الإنسان وينشأ ويترعرع خارج هذه المؤسسات، لذا فإن وهمه وتحيزه هما اللذين يجعلانه شخصاً، وهما اللذين يغرسان فيه الحب والكراهية، والوفاء والنفاق[١٣].

وهناك الكثير من المؤشرات الاجتماعية التي تكشف أن الثقافة كثيراً ما تمنح الجزاء، في كثير من الظروف، لمواقف التحيز، وأن للتعصب ظروفاً معززة، حيث يغذي التعصب عواطف متعددة، منها عاطفة اعتبار الذات، والحاجة الى التفوق، ومشاعر التخوف المرضي، والشعور بالتهديد، والرغبة في المسايرة او المغايرة، والتي تتعامل معها العقلية بأساليب خاطئة أو انفعالية أو شعارية،وبخاصة أن الثقافة تلعب دوراً مهماً في بلورة التعصب لدى الأطفال، حيث إن الولادة الثقافية للطفل تبدأ عبر تعرضه لمثيرات المجتمع الثقافية، مثل الاتصال السمعي والبصري أو غيرهما من الاتصالات، ولكن التعصب الذي يتبلور لدى الأطفال عبر عمليات اتصالية، يشكل في ما بعد أبرز معوقات الاتصال الإنساني، لأنه يؤدي الى تفسير ذاتي غير موضوعي لكثير من المواقف الاتصالية والمضامين. ذلك أن اتصالات الأطفال جزء

---

(١٣) عبد الجليل الطاهر، **أصنام المجتمع: بحث في التحيز والتعصب والنفاق الاجتماعي** (بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٥٦)، ص ٢٢ ـ ٢٩.

مكمل لنموهم النفسي والاجتماعي والعقلي واللغوي، حيث يتعرفون من خلاله على عالمهم، وعلى أنفسهم وآخرين من حولهم، وهم يسعون الى اكتشاف أنساق من الأفكار متأثرين بمحيط الأسرة، والأنداد، والمدرسة، إضافة الى وسائل الاتصال الجماهيري. ولهذا توصف اتصالات الأطفال بأنها أنشطة دائمة للمشاركة في المعلومات بما فيها الأفكار والمشاعر. وعبر هذه المشاركة التي تؤلف عمليات تفاعل اتصالي، يتحقق فيها انتقال الثقافة الى الأطفال وتتسلل ـ أيضاً ـ الاتجاهات المتحيزة والمتعصبة.

وبسبب فداحة أخطار التعصب، ووجود ما يعزز السلوك التعصبي في الثقافات المختلفة، فقد دعا بعض المشتغلين بالتربية والاتصال الانساني الى القول: إن التربية الحقة هي التي لا تهتم بالولاءات قدر اهتمامها بالتنمية الإنسانية المستمرة والشاملة للذكاء ولقدرات التفكير(١٤).

ومواجهة التعصب وما ينطوي عليه من الاستعلاء الثقافي الصريح أو الخفي، هو ضرورة شديدة الإلحاح،وبخاصة أن هناك بعض المناطق الثقافية التي تكثر في داخلها ظواهر الامتزاج بين الإثنيات. وبذا تتعدد فيها العناصر المتباينة، ولكن ذلك التعدد لا يتعارض مع الذاتية الثقافية التي ينبغي الحرص عليها. ولكن تأكيد الذاتية الثقافية قد ينطوي على خطر التورط في الاعتداد المبالغ فيه بالتقاليد والنزعات، الى الحد الذي يوقع الجماعة في ما يسمى بالروح التعصبية أو المستعلية. وبذا تنتهي هذه الجماعة الى الاعتقاد باكتفائها الذاتي، وهنا يقع التراجع والانطواء، ورفض التبادل الاتصالي مع الآخرين(١٥).

وترى بعض التحليلات أن مشكلة العلاقة بين القوميات كانت أحد أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي، على أساس أن العديد من تلك القوميات كان في توتر دائم مع جاراته، ومع المركز (روسيا) حتى قيل إن مئات السنين من العداوات بين بعض المجموعات المختلفة كانت أقوى من الاشتراكية العلمية(١٦). ومن المعلوم أنه من المستحيل أن يغير البشر الطبيعة البشرية تغييراً

---

(١٤) هادي نعمان الهيتي، **ثقافة الأطفال**، عالم المعرفة؛ ١٢٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨).

(١٥) فيدريكو مايور تاراجوثا، **نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار**، ترجمة محمود علي مكي (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩٠)، ص ٣٠١.

(١٦) بول كنيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، ص ٣٠١.

كاملاً، ولكن يمكنهم بالتأكيد حماية أنفسهم من أن تحطمهم هذه الطبيعة. فمن غير المستطاع بسهولة محو المخزون الجاهز للبشرية، ولكن بالاستطاعة محاولة التوجه نحو اتجاهات مأمونة، ومعقولة(١٧).

وهكذا فإن النظرة المرنة تقف على النقيض من مشكلة التعصب، أو الغلو، أو التشدد، ومن أشكال الانحياز المتطرف والعناد الاجتماعي عموماً.

ووقوف النظرة المرنة في مواجهة التعصب بأشكاله يمنحها وظيفة كبرى في المجتمع، ذلك أن أخطار الانحياز المتطرف وخيمة، لأنها تشكل تهديداً لوجود المجتمع ولمستقبله. ذلك أن التعصب هو أحد علامات الخطر الكبيرة على المجتمع وهو خارج على حرية الآخرين في التعبير والسلوك. والمشكلة أن هناك إشارات إلى أن التجربة العربية تأثرت، حديثاً، بالفكرة الأحادية التي أرادت أن تصطبغ بصبغة واحدة لا تعددية، وأن التجربة العربية لم تول انتباهاً كافياً لأهمية التعددية. وهناك من يحلو له الترديد أن الفكر العربي الحديث تأثر بأفكار أحادية، بشكل أو بآخر، كالفاشية والنازية والشمولية وبأفكار أخرى أحادية الجانب، وأن الفكر العربي ارتضى أن يتشبع بشحنة الانفعال.

ولهذا يشار الى أن من بين ما يهدد المستقبل العربي هو ارتداد السلطة الى جذورها العصبوية المتوارثة ــ عسكرياً أو قبلياً أو طائفياً ــ والتخلي عما تحقق أو ما حققته السلطات نفسها من تقدم وتحديث نسبي، مقابل ارتداد المعارضة الشعبية اليائسة الى الجذور العصبوية(١٨).

---

(١٧) روبرت أورنشتاين وبول إيرليش، **عقل جديد لعالم جديد: كيف نغير طريقة تفكيرنا لنحمي مستقبلنا**، ترجمة أحمد مستجير (أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٤)، ص ٢١٧.

(١٨) محمد جابر الأنصاري، «الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي»، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١١٥.

الفصل الحادي عشر

مبدأ المشاركة
والوعي بالمستقبل

صور لا تحصى للمشاركة، منها ما هو أقرب إلى الطوعية، وهذه كثيراً ما كانت وراء إنجازات بناءة مثمرة، غير أن الإنسان كثيراً ما سيق الى مشاركة من نوع آخر، منها أنه أقحم في حروب طاحنة.

وهكذا كان من بين المشاركات ما آل الى صنع الحياة والمستقبل، ومنها ما آل الى وضع حد لهذه، وتلك.

منذ القدم، تتضح في كل المجتمعات طقوس يعزز بها المجتمع الأفكار التي تجمع بين أفراده وتجعل منهم مجتمعاً متماسكاً.

ومصطلح المشاركة (Participation) شاع بين الباحثين في العلوم الإنسانية مثلما شاع بين المخططين خلال العقود الأخيرة، واكتسب المفهوم مزيداً من اهتمام المشتغلين بالشؤون السياسية، ونسبت المشاركة الى الشعب عبر مصطلح المشاركة الشعبية.

وتعبر المشاركة عن اشتراك المواطنين في التفكير والتعبير والعمل من أجل المجتمع، إذ هي أسلوب في الحياة، لذا تبدو وكأنها من مركبات الثقافة، مثلما تبدو الثقافة ذات بعد اجتماعي،إذ يراد للمشاركة أن تتوفر للناس، على المستويات المختلفة في كل مجتمع، لذا يقال إن من بين ما يحتاج إليه عالم اليوم هو سيادة المشاركة.

وترتبط المشاركة بآي من صور التغيير، كالتغيير الاجتماعي أو التنمية أو التحديث أو الارتقاء أو النهضة، ذلك أن مجمل العمليات تتطلب فعاليات اشتراك الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحياة الاجتماعية الواعية.

ويفترض أن تظل تلك الفعاليات مستمرة، لذا يكون من بين نتائجها جملة عادات وأفكار وقيم، أي عناصر تضاف الى الثقافة: تعززها وتجددها.

وتتعدد دلالات «المشاركة». إلا أنها في الجوهر تشير الى حدود تأثير المواطنين، بشكل أو بآخر، في عملية اتخاذ القرار. ولما كانت القرارات تتباين

تبعاً لموضوعاتها، أمكن القول إن هناك مشاركة سياسية وأخرى غير سياسية، على أساس أن الأولى ترتبط بالقرار السياسي وحده.

ولا تقتصر المشاركة على حدود التأثير بل تتجاوز ذلك الى كيفية المشاركة في الفعالية السياسية أو غير السياسية، وتعني المشاركة الشعبية، عموماً، العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية من خلال الفرص المتاحة له للإسهام في تحديد الأهداف العامة لذلك المجتمع، وفي عمليات تحقيق تلك الأهداف، لذا فإن للمشاركة الشعبية دورها في مراحل التفكير والتخطيط والتنفيذ.

وعلى هذا فإن المشاركة تشير الى اقتناع أفراد المجتمع بحركة التغيير واتجاهاتها، واستجابتهم الإيجابية للقرارات ولأساليب تطبيقها، واستعداداتهم للتنفيذ وحدود تكيفهم مع المعطيات الجديدة. وهذه تؤلف توجهات مشتركة تمثل خطوات تنظيمية مهمة في المجتمع، حيث يستند التنظيم في المجتمع الى رسم خطط، وتنسيق جهود، وتنفيذ برامج، لتلبية حاجات ضرورية.

وتعد المشاركة مجالاً للتفاعل في التأثير، حيث إن السلوك الفردي يتبادل التأثير مع السلوك الجماعي، وقد يوجه أحدهما الآخر تبعاً لعوامل وظروف متعددة. وفي الأحوال كلها يراد للمشاركة أن تكون فعالة (Effective Participation) والتي يمكن أن تجد لها تحقيقاً في عملية اتخاذ القرارات الاجتماعية عبر فرص متكافئة في التعبير عن الاختيارات.

وهكذا فإن المشاركة، مع أنها تتضمن إشراكاً للمواطن إلا أنها تتسع لتشكل منظوراً أو منهجاً في تهيئة الأفراد للتعامل مع الحاضر ومواجهة احتمالات المستقبل بكفاءة، وهذا المنظور يؤلف ما يطلق عليه منهاج العملية (Approach Process) الذي يقوم على تمكين المواطن من فهم المشكلات وأسبابها، وإشراكهم في التعامل مع تلك المشكلات التي يحسون بها، والتعامل مع طرائق حلها حيث يشكل هذا الجهد أسلوباً منهجياً يعد الأخذ به ركيزة لتنظيم المجتمع وطريقاً لتقدمه.

ويزيد من أهمية منهج العملية في المشاركة أنه يوفر فرصاً لتمرين المواطن على مهارات منهجية مثل التعامل مع الآخرين كأعضاء في المجتمع والتعامل مع الأهداف، وتوقع النتائج، والملاحظة، والتنظيم، واستثمار القدرة.

وهكذا فإن المشاركة ليست مجرد ممارسة فعلية في صنع القرار وفي عمليات التخطيط والتفكير وحسب، بل هي موقف يقوم على التعامل المنظم مع الحاضر والمستقبل، ويتضمن تعاوناً وتبادلاً للرأي، وتعبيراً وتعاطفاً، والتزاماً اجتماعياً، وتمكيناً للفرد من النظر الى ذاته من خلال الجماعة، مما يوقظ الروح الجماعية.

وتوحي المشاركة للمجتمع أن أمامه أهدافاً أساسية مما يحفز ذلك المجتمع على العمل على تحقيقها. وتشير مجمل تجارب الارتقاء في العالم الى أن كبر دور عملية المشاركة يمثل عامل مساندة جماهيرية ودعماً لمجمل الجهود المنظمة في المجتمع، لذا فإن هناك ترابطاً بين الوعي بالمستقبل وبين المشاركة، وبخاصة أن الوعي بالمستقبل ينطوي على أن يعي الإنسان دوره ومسؤوليته وحدود ومجالات مشاركته في الحياة الحاضرة والمستقبلية.

والتنمية الإنسانية هي تنمية الناس، من أجل الناس، من قبل الناس. وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية. ويعني القول «التنمية من أجل الناس» أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول «التنمية من قبل الناس» يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير في العمليات التي تشكل حياتهم[١].

وتنبع المشاركة من إيمان الأفراد بأن لهم حقوقاً ولهم آراءهم، ودورهم في إدارة الحياة في المجتمع، لهذا يتم الربط بين المشاركة والعملية الديمقراطية. إذ يدخل الكثير من المفكرين موضوع الديمقراطية ضمن مبدأ المشاركة، ذلك أنها، في بعدها السياسي، تتضح بأجلى الصور في التعددية السياسية والفكرية، حيث يتضح في المشهد السياسي توزيع الأدوار في إدارة وتنظيم الحياة السياسية، وتتوفر الحرية في القيام بالمسؤوليات بما فيها حرية التعبير، وعدم التمييز على أي من الأسس العقائدية أو الطائفية أو العشائرية. والمشاركة في القرار والسلطة ليست توزيعاً للحصص والمناصب الذي يستهدف إرضاء الجمهور شكلياً، بل هي إسهام في إدارة الشؤون العامة وفي مراقبتها.

وفي نظم المشاركة تتحقق درجة عالية من التنظيم في إشراك تشكيلات

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢)، ص ١٤.

المجتمع في العمل السياسي عبر الهيئات السياسية المشروعة، وبذا يتوفر للمواطنين الإسهام في الحياة السياسية.

وأياً كانت سمات المشاركة فإن العرب منذ بضعة قرون ظلوا يقفون بشيء من السلبية إزاء ما يجري من تحولات، دون التعامل معها، ودون محاولة المشاركة الفعلية مع الكثير منها، لهذا يجدون أنفسهم يمضون خلفها دون اللحاق بكثير من المجتمعات.

وفي العقود الأخيرة تعامل المواطن العربي بمستوى ضعيف مع التطورات، بحيث أمكن القول بأن الوطن العربي كان خفيضاً في مشاركته في صياغة المراحل والإنجازات الفكرية والثقافية على صعيد الحاضر وهو خفيض في مشاركته على صعيد المستقبل، بما في ذلك ضعف مشاركته في التنبؤ بما تؤول أوضاعه هو.

إن التمعن في أحوال العرب إزاء التحولات الكبيرة في العالم يفصح أن مكانة العرب تتراجع باستمرار، إذ إن كل تحول كبير يتبين فيه ذلك التراجع، وبهذا تزداد الفجوة بين واقع العرب وواقع التغيرات الكبيرة، ولا يبدو الوطن العربي مشاركاً في ما يجري من حوله إلا بحدود.

وتبدو في الوطن العربي أوزار عدة منها التفرد التسلطي في اتخاذ القرار، وتهميش الإنسان العربي وسلب إرادته وحقوقه(٢). ويعد ضعف المشاركة عاملاً من عوامل ظهور تلك الظواهر.

ومن جانب آخر فإن هناك علاقة بين المشاركة وبين الحرية، حيث يلاحظ أن الكبت الفكري يشيع في بلدان العالم النامية، ويسبب أخطاراً على المجتمع بمن فيهم الشباب، إذ هو يحولهم الى شباب معقد ناقم غير منتج، متزمت، غير منفتح، سلبي(٣).

وتقف على النقيض من المشاركة عملية السلبية بوجهها السياسي

---

(٢) أسامة عبد الرحمن، «الإنسان العربي والتنمية: حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية،» في: **حقوق الإنسان العربي،** سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٧٠.

(٣) محمد عبد الله السمان، **مشكلات الشباب بدول الخليج العربية في ضوء القيم الإسلامية** (البحرين: مكتب المتابعة، ١٩٨٥)، ص ١٢.

والاجتماعي، وتتمثل صور السلبية في جوانب عديدة منها[٤]:

١- اللامبالاة، وتتمثل في عدم اكتراث الفرد بالأفراد أو الظواهر أو المواقف أو المسؤوليات.

٢- الشك السياسي، ويتمثل في مجمل الشكوك بالمواقف، والأقوال، والقيادات،و العمل السياسي.

٣- الاغتراب، ويشمل شعور الفرد بأن المجتمع أو السلطة لا يحسان به، ولا يعنيان بأموره، مما يؤدي بالفرد الى فقدان الحماس الى العمل السياسي والباعث الى المشاركة.

٤- الغربة السياسية، وتتمثل في شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسي وما يدور في المجتمع من أنشطة.

وعلى صعيد الأفق المستقبلي، تعد المشاركة، في حصيلتها النهائية، تحسباً عملياً للأحداث والمواقف التالية وحشداً فكرياً للمستقبل، ذلك أن عملية البناء المستقبلي تتطلب المشاركة عبر السلوك الاجتماعي المشترك تفكيراً أو إنجازاً. ولا يمكن تكوين صورة مستقبلية متكاملة والعمل على تحقيقها إلا من خلال المشاركة الواسعة والواعية، ذلك أن العمل المستقبلي يتطلب مشاركة في التفكير والتخطيط وفي اتخاذ القرارات.

أما السلبية فهي تقود الناس الى أن يصبحوا صنيعة المستقبل أكثر مما هم يصنعونه، إذ يمسي الناس أسرى المشكلات ويعيشون تحت وطأة النوازل المفاجئة. ومن هنا جاء التأكيد على تهيئة الإنسان للتعامل بإيجابية مع قضايا المستقبل تعاملاً واعياً.

وعلى هذا كان إدخال المستقبل في وعي المجتمع وإتاحة الظروف للمشاركة في فهم واختيار أفضل شكل قابل للتحقيق أحد الأساسيات الفكرية، كما أن الوعي بالمستقبل يدفع الناس الى هدف مشترك.

وعلى هذا فإن الوعي بالمستقبل يتكامل مع الوعي بالمشاركة، ذلك أن الوعي يجعل الجماعة تحس بمركزها ومصيرها ومستقبلها، ويولد هذا

---

(٤) عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، ط ٨ (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، ٢٠٠١)، ص ٣٢٨.

الإحساس لدى الأفراد دوافع التماسك والتعاون من أجل تحقيق التطلعات الواقعية.

وعلى هذا إذا كان الوعي بالمستقبل يزيد من المشاركة، فإن المشاركة تعمق من الوعي بالمستقبل، وتجعل الأفراد أكثر إدراكاً لمشكلات الحاضر والمستقبل ولأدوارهم فيها ومسؤولياتهم إزاءها.

وما دامت المشاركة أسلوباً منهجياً فهي تهيئ المواطنين لأن يكونوا أمام فرص واقعية للتعامل مع المشكلات وطرق التفكير وأساليب حلها مما يزيد في فعالية الوعي.

وترفع التوجهات المشتركة روح التأثر الجمعي والتضامن والولاء والإحساس بالوحدة، والشعور بالنحن (We-feeling) وبالارتباط، والانتماء، مما تشكل عوامل التماسك الاجتماعي.

ويلاحظ أن بلدان العالم التي مرت بمرحلة الارتقاء الحديثة قد شهدت تطبيقاً فعلياً للمشاركة، إلا أن الكثير من بلدان العالم النامية اليوم، تبدو فيها المشاركة من خلال عمليات التعبئة أي نتيجة تسخير الحكومة، وليس من خلال المشاركة في صيغتها الفعالة.

إن معظم الأقطار العربية تعيش في حالة أزمة ديمقراطية من خلال تقييد المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، لأن عملية تركيز السلطة واتخاذ القرار وتنفيذه تتمثل في فئة حاكمة وضمن نموذج بطركي، أولاً. وإن أمر تداول السلطة محتكر بيد فئة حاكمة دون إعطاء المجال للجيل الجديد، كما الانفراد بالرأي دون احترام رأي الآخرين هو صيغة مستمرة ودائمة في معظم الأقطار العربية[٥].

ولأزمة المشاركة السياسية في المنطقة العربية عدة آثار سلبية تعرقل تطور هذه المنطقة نحو مستقبل أفضل في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية[٦].

---

(٥) رعد عبودي بطرس، «أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي،» في: **حقوق الإنسان العربي**، ص ٥٦.

(٦) جلال عبد الله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي،» في: **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٧٤.

ويشير **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢** الى أنه : « لابد أن يكون لمشاركة الناس دور رئيسي في تطور التنمية، وتأخذ المشاركة أشكالاً كثيرة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كما أن الحرية وتنمية القدرات الإنسانية الأساسية شروط مهمة للمشاركة، وفي البلدان العربية لا تزال المشاركة السياسية ضعيفة، كما تتجلى في عدم انتشار الديمقراطية التمثيلية الحقيقية بشكل واسع، وفي القيود على الحريات. وفي الوقت نفسه نمت تطلعات الناس لمزيد من الحرية والمشاركة الأكبر في صناعة القرار، تغذيها زيادة الدخول في التعليم وتدفق المعلومات(٧). وقاد التفاوت بين الطموحات وبين تحقيقها الى النفور وما ينبثق عنه من لامبالاة واستياء. كما أن مشاركة المرأة، بوجه عام، في البلاد العربية ما تزال متدنية».

ويذكر أحد الباحثين أن أبرز أبعاد أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي تتمثل في ثلاثة جوانب أساسية(٨) هي :

١- الاختلال في شرائح المجتمع السياسي : تقلص واضح في شرائح المشاركين والمهتمين، وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين والمتطرفين.

٢- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة : الانتخابات غير النظيفة واختفاء المعارضة الحقيقية.

٣- مشاركة إجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة، دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي وإرادته وقدرته على التأثير في ما يتخذ من قرارات.

وهناك من يعبر عن ذلك بمرارة، حيث تشير إحدى الباحثات(٩) الى أن « من الأمثلة العربية على القمع السلطوي الموجه بالدرجة الأولى ضد حرية الآخرين ونحو تعزيز السلطات القائمة ذلك القمع المتمثل بإسكات الناس ومنعهم من المشاركة في الرأي والقرار....».

---

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ : خلق الفرص للأجيال القادمة**، ص ٨.

(٨) معوض، المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٩) نجلاء حمادة، «قيود على حرية البحث العلمي في العالم العربي المعاصر،» **باحثات**، العدد ٣ (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)، ص ٣١٥.

وهكذا تعزى الى ضعف المشاركة في الوطن العربي مشكلات متعددة بما فيها ضعف الوعي بالمستقبل، والعجز عن مواجهة المشكلات، وعن تحقيق خطوات في طريق الارتقاء.

وتكشف المقارنات بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم النامي عن تقدم خطى المشاركة السياسية في تلك المناطق أكثر من تقدمها في البلدان العربية[١٠].

---

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

الفصل الثاني عشر

الوعي بالمستقبل
والتطلعات الاجتماعية

لو ارتضينا لرؤانا المستقبلية أن تنظر الى الغد صورة مكررة للواقع الذي نعيش دون تجاوز حدود الحاضر لما كانت لنا تطلعات تحفز على الارتقاء، ولما كان لنا أدب يجسد صوراً للغد ولا فن ينفعل به، ولا علم يخضعه لمنطقه. ولضاقت الأنفاس ولاختنقت الأرواح .. ولما أمكن لنا أن نتقدم على الأرض خطوة ..، وكأن الآمال قد تحولت إلى خيبات أمل.

يبدو أن برنارد شو، هذه المرة، لم يكن يمزح، بل كان صادقاً في جديته حين قال: « اذكروا دائماً أن تصرفاتنا ومسالكنا في الحياة لا تتأثر بالتجارب التي مررنا بها، وانما بالتطلعات التي نصبو إليها». ذلك أن التطلعات ليست مجرد آمال تمر عبر الخاطر بل هي رؤى مستقبلية يشكلها المجتمع كجزء من وعيه بالمستقبل. وحضور التطلعات في حياة المجتمع يترجم المشاعر في صنع حياة أفضل.

ويبدو أن الإنسان كان ميالاً الى إبداع تطلعاته في أعمال أدبية وفنية. وما زالت الأجيال الحاضرة تتناقل حكايات الأمس البعيد التي صاغها الإنسان عبر الدهور متطلعاً الى مستقبل جديد. وما زالت خواتيم الحكايات تنتهي بالقول: «وعاش الجميع عيشة سعيدة». ومن هنا يتراءى أن تعلق الإنسان بالتطلع كان دافعاً أساسياً في نشوء الأدب ونشوء الفن، إذا أراد هو التعبير عن مستقبله عبر أبنية أدبية وفنية ساحرة.

وليس بالوسع قطع علاقة نشوء العلم بتطلع الإنسان الى المستقبل، ذلك أن من بين الأفكار التي قدمها العلم الحديث إجاباته عن أسئلة الإنسان الحائرة حول مستقبله، وما يزال العلم ينشغل بقضايا المستقبل أكثر من انشغاله بأي من قضايا الماضي والحاضر.

والتطلع الى المستقبل والانطلاق نحوه ليسا سوى دليل من أدلة التفتح بوجه عام، بينما يعد الانغلاق على الذات ـ بمختلف ظواهره ـ سمة من

سمات التخلف، لذا كان التطلع من مقتضيات التغلب على التخلف والسير الجاد في سبيل التحرر والتحضر واكتساب الذهنية المتفتحة. ولهذه الذهنية سمات متعددة، منها التفتح للحقيقة أي التهيؤ لقبولها[1]. فالتطلع الى المستقبل يكسر الجمود والسكون الاجتماعي، ويقلل من تأثيرات العناصر التواكلية والأفكار الوهمية، ويغلب قيم الطموح والحماس وروح المبادأة والتي تتطلبها عمليات التغيير بما فيها عملية الارتقاء.

والتطلعات تقود المجتمع بريشة خضراء نحو حياة جديدة، وليس بالوسع عزل حركات الارتقاء في المجتمعات عن تطلعات أمكن تنظيمها في عمليات إنجاز اجتماعي واسعة بحيث صارت تلك التطلعات دوافع في تلك الحركات، ذلك أن التطلعات تخلق تصورات جمعية لدى المجتمع ومستويات يتطلع إليها المواطنون واتجاهات يعملون على تحقيقها.

ولكن التطلعات، كي تفعل فعلها في المجتمع، يترتب أن تتفاعل مع متغيرات أخرى، وهي قد تقود الى إشكالات متعددة إن هي عزلت عن تلك المتغيرات. وإذا كانت المعطيات التاريخية تكشف اليوم عن أن الناس كانوا منذ القدم يحلمون في حاضرهم أن يتحقق لهم في مستقبلهم الكثير من التطلعات فإنهم فشلوا في تحقيق ذلك بسبب عوامل شتى من بينها عجزهم على أن يرسموا بصورة صحيحة المستقبل الذي ينشدون.

ويعزو المؤرخون الى التطلعات أحداثاً مهمة في التاريخ، وينسبون إليها أدواراً في رسم صور مستقبلية، ويشيرون الى أن تطلع الأثينيين الى الحرية أوجد أثينا كما عرفها سقراط، والتطلع نفسه قاد روما الى الحضارة، مثلما أدى إعجاب الرومان بالنظام الى توحيد أوروبا[2].

وفي أوائل النصف الثاني من القرن العشرين ازدادت حركة الاتصال بين المجتمعات بفضل ظهور الوسائل الاتصالية الوطنية، والدولية العابرة للحدود، بحيث ازداد الاتصال بين القرية والمدينة، مثلما ازداد الاتصال بين الدول النامية والدول المتقدمة.

---

(١) قسطنطين زريق، **في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري،** ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٣٩٩.

(٢) دليل بيرتز، **المثل السياسية،** ترجمة لويس إسكندر (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤)، ص ٢٥.

وهكذا ظهرت ثورة التوقعات في الخمسينيات ظاهرة اجتماعية تشكل مبعثاً للتطلعات المستقبلية.

وكانت الدراسات الكثيرة المستقبلية الأولى متأثرة بالعاطفة الإنسانية التطلعية، لذا يشار الى أن منها ما خلص الى نتائج مفرطة في تفاؤلها أو تشاؤمها، ومنها ما نادى بالتجديد الروحي[٣].

وكانت دراسات متعددة قد انتهت إلى أن تطلع المجتمع الى صورة أفضل لمستقبله تحفز على التغيير، وكان من بين الدراسات المبكرة في هذا الشأن الدراسة التي صيغت على أساسها نظرية التفتح السمح (Empathy)، وهي الدراسة الميدانية التي أجريت في الستينيات في ستة أقطار هي تركيا، ولبنان، ومصر، وسوريا، والأردن، وإيران، حول موضوع تجاوز المجتمع التقليدي الى الحداثة. وجرت الدراسة باستخدام طريقة المقابلة الشخصية على عينة بلغت ١٢٦٩ مبحوثاً، وتوصلت الى أن هناك عملية نفسية يلجأ إليها الفرد والمجتمع عن طريق توحده خيالياً مع صفات شخص أو مجتمع آخر يعجب به، مما يخلق الدافع لتغيير واقعه الى وضع أفضل[٤].

وبهذا فإن التفتح السمح يمثل قدرة الفرد أو المجتمع على وضع نفسه في موضع فرد أو مجتمع آخر، ومن ثم تبني أفكار وتصرفات جديدة، مع التخلي الى حد ما عما هو غير متوافق مع ما يقتضيه التغيير، إذ اعتمد فريق البحث على مفهوم الشخصية الحركية (الديناميكية) في الانتقال الى وضع أفضل من خلال عملية التفتح السمح عبر الانتقال الى مواقف لم يجربوها فعلياً، بل عن طريق التحرك النفسي أو التخيل[٥].

وهكذا فإن نظرية التفتح السمح تشير الى قدرة فهم الحالة الذهنية للآخر، وإجراء استنتاجات عن الآخرين، وإجراء تعديلات في تلك الاستنتاجات لتتفق مع الظروف الجديدة. وبذا فإن المجتمع الذي يمكن له أن يستنتج مشاعر الآخرين ويخرج بتنبؤات عن أحواله المستقبلية يمتلك قدرة التفتح السمح، أي قدرة على أن يجسد المجتمع نفسه ويتصورها في ظروف

---

(٣) بول كنيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين** (عمان: دار الشروق، ١٩٩٣)، ص ٤٢٦.

(٤) هادي نعمان الهيتي، **الاتصال والتغيير الثقافي** (بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٧).

(٥) Juan E. Diaz Bordenave, *Communication and Rural Development* (Paris: Unesco, 1977), p. 16.

الآخرين، من خلال تحويل الاستنتاجات إلى أداء أدوار الآخرين استناداً إلى تنبؤات ذلك المجتمع. لهذا وصفت هذه العملية بأنها قدرة المجتمع على تقمص أدوار أخرى لمجتمع آخر، والتوصل الى توقعات عما يقتضي الأخذ به لتطوير الذات. ولهذا يعد تطوير التفتح السمح من بين مسؤوليات الاتصال الجماهيري المستنير(٦).

ويعتبر ليرنر المقدرة على التفتح السمح من الخصائص الأساسية اللازمة لانتقال المجتمع من الشكل التقليدي الى الشكل الحديث، ويرى أنها مهارة لا غنى للمجتمع عنها وهي ضرورة في العالم المتغير(٧). ويفترض أن هذه الخاصية كانت تكتسب في الماضي بتحرك الأفراد مادياً وانتقالهم من مكان الى مكان واختلاطهم بعضهم ببعضهم الآخر عن طريق الاتصال المواجهي، إلا أن وسائل الاتصال الجماهيري مهدت لتحقيق الظاهرة بصورة غير مباشرة إذ إن تلك الوسائل قامت بنقل العالم الخارجي الى الأفراد الذين لم تتح لهم الفرص لكي يغادروا مجتمعاتهم المحلية.

وقد انساقت الدول التقليدية والنامية العديدة، فراحت تزيد في تعزيز تطلعات الجماهير وإلهاب سعيرها دون أن يتوفر لكثير منها القدرة الاجتماعية والاقتصادية على سد حاجات المواطنين التي راحت تتزايد مع اتساع تطلعاتها.

ومن هنا تحولت ثورة التوقعات من دافع قوي للارتقاء الى إحساس بعدم الرضا وخيبة الأمل إذ إن توقعات المواطنين ومطالبهم فاقت الإمكانات التي تطرحها بعض الدول على شكل شعارات، الأمر الذي يؤدي الى انتشار التذمر واليأس لدى المواطنين.

وكان ولبور شرام مدير مركز بحوث الاتصال بجامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأمريكية في دراسته التي أعدها بتكليف من اليونسكو في الستينيات من القرن العشرين قد وقف طويلاً عند ظاهرة التطلعات المستقبلية وعما يمكن لوسائل الاتصال الحديث أن تفعله لإثارتها، وعن قدرتها على

---

(٦) Nan Lin, *The Study of Human Communication* (Indianapolis: Bobbs-Merrill Company, [1973]), p. 174.

(٧) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (Glencoe, IL: Free Press, 1964), pp. 47-75.

توسيع آفاق الناس، وعن دورها في نقل المجتمع من واقعه التقليدي الى واقع حديث، أي عن دور وسائل الاتصال الجماهيري في دفع عجلة الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي. إذ هو أكد أن وسائل الاتصال الجماهيري تستطيع أن ترفع التطلعات عالياً في الثقافات النامية والفائقة الارتقاء معاً. ويعلق على هذا الأمر بأن ذلك موضوع على جانب كبير من الأهمية بالنسبة الى البلدان النامية، لأن « هذه البلدان في أمس الحاجة لإيقاظ شعوبها من القدرية والخشية من التغيير، وهي في حاجة لشحذ الهمم على الصعيدين الشخصي والقومي ولا مندوحة من أن يتطلع الأفراد الى حياة أفضل، ومن أن يعملوا على تحقيقها، وحتم عليهم كأفراد أن يتطلعوا الى مجد أمتهم وعظمتها».

وأشار شرام الى أن « وسائل الاتصال قوة محررة لأنها تستطيع تحطيم المسافات وحواجز العزلة ونقل الناس من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث حيث تتجه جميع العيون الى المستقبل»[٨].

ونقل شرام رأي ليرنر القائل إنه منذ أن أدخلت الحكومة المصرية الراديو الى القرية لم يتبدل شيء حقاً سوى تطلعات الناس هناك.

وكان ولبور شرام قد اكتشف في دراسته الرائدة «أن رفع التطلعات في بلد من البلدان له مخاطره أيضاً، فعندما تسعى حكومة ما لرفع تطلعات شعبها يكون من الواجب عليها أن تنظر في المدى الذي تستطيع الذهاب إليه لإشباع هذه التطلعات، فإذا ما استثيرت الشهية دون أن تشبع، فأقل ما في الأمر، أن الشعب لن ينهض بالسرعة المطلوبة لالتهام الطعم في المرة القادمة. والنقطة الجوهرية هي أنه ما لم ترفع التطلعات، وما لم ينشط الناس للكد من أجل حياة أفضل ومن أجل التنمية فقد لا تظهر التنمية أبداً الى حيز الوجود».

وإذا كانت التطلعات تشكل حوافز للتقدم، فقد تؤول في حالات أخرى ـ كما سبقت الإشارة ـ الى إشكالات اجتماعية. وهناك أمثلة معاصرة في هذا الشأن منها أن الدعاية التي كان يوجهها الغرب نحو البلدان الاشتراكية قد أمكن لها تشكيل تطلعات مستقبلية براقة منافية للرؤى الاشتراكية، مما دفع بكثيرين الى الانبهار بالغرب، الأمر الذي كان واحداً من العوامل التي قادت الى عدم اكتراث الإنسان في البلدان الاشتراكية بما يجري من عمليات التخلي

(٨) Wilbur Schramm, *Mass Media and National Development: The Role of Information in the Developing Countries* (Stanford: Stanford University Press, 1946).

التدريجي عن النظام الاشتراكي[٩].

على الصعيد العربي ما تزال تطلعاتنا المستقبلية في حاجة ماسة إلى الإنماء والتهذيب بحيث تتشكل تلك التطلعات وفق ظروف الواقع، لهذا هناك من ذهب الى القول «أن التفكير بالمستقبل في أفق إرادة التغيير يتطلب حالة نفسية تختزن الثقة بالنفس والأمل في تحقيق الأفضل، وبخاصة وأن العرب يعيشون حالة الإحباط»[١٠]، وأن من المفروغ منه اليوم أن الوهم الأيديولوجي غير قادر على غرس التطلع والأمل.

وعلى هذا فإن هناك دعوات ترى أن من الواجبات الملقاة على الشعب العربي السعي للتحلي بذهنية التطلع والاستشراف، أي الذهنية التي تنصرف بنظرها إلى المستقبل .. وهذه الذهنية هي من مميزات العقل الناشط الفاعل.

وهكذا فإن أمام حركة العلم، وأمام حركة الاتصال مهمة إنماء الفكر التطلعي الذي يقوم على مكونات واقعية، ذلك أن الأماني المتصاعدة دون ضوابط يمكن لها أن تخبو بحيث تتحول الآمال الجامحة إلى النقيض، أي تؤول إلى خيبة أمل.

(٩) هادي نعمان الهيتي، «الفضائيات الوافدة وظاهرة الانبهار بالغرب،» **آفاق عربية**، العدد ٣ (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ٣٠.

(١٠) محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٦٨.

الفصل الثالث عشر

التجديد الثقافي
والوعي بالمستقبل

في «ثقافة» المجتمع سيادة للأفكار العامة والمقولات الشائعة والقيم المتواترة. وحين تكون هذه العناصر تقليدية فإن ذلك يعني أن الوعي خفيض في درجته، فيؤول ذلك الى ارتفاع رصيف متين أمام التجديد، ويظل المجتمع يراوح قبالته متوهماً أنه يعيد عصراً من عصوره الذهبية.

وحين تكون تلك العناصر مستنيرة تنهار كل الأرصفة أمام المجتمع، ويمكن له أن يرى المستقبل من أعالي القمم على وفق منهج.

تؤلف الثقافة (Culture) كلاً مركباً من العناصر الفكرية والمعرفية والسلوكيات التي يكتسبها الناس في المجتمع بفعل عمليات الاتصال المقصودة وغير المقصودة. ومع أن الثقافة فوق فردية (Super Individual) غير أنها تشمل كل ما يتسع للفرد اكتسابه مشاركاً فيه أعضاء المجتمع، إذ يتأثر الأفراد بالثقافة السائدة في المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ولثقافة كل مجتمع سمات خاصة تتصف بها دون غيرها، أي أن للثقافة ذاتيتها، وهي تستمد تلك الذاتية من ماضيها، ومن حاضرها، ومن تطلعها المستقبلي أيضاً. وللثقافة طرائقها في فهم أبعاد الزمن ومدلولاتها. ومن هذا الفهم ما يختلف عن الفهم العلمي ذلك أن للثقافة تفسيراتها، لذا يمكن الإحساس، في كل مجتمع بوجود تفسير ثقافي، وفهم ثقافي، ذلك أن الثقافة هي مجمل المقومات الفكرية والحسية للمجتمع[١].

وللثقافة قابليتها على التغير، ومن بين عناصرها ما هو مطواع، ومنها ما هو شديد الصلابة، ومع هذا فهي جميعاً تخضع بدرجة أو بأخرى للتغير. والثقافة هي نتيجة للتفاعل الاتصالي، وهي، من جانب آخر، تُسقط،

---

(١) Paul B. Horton and Chester L. Hunt, *Sociology* (New York: McGraw-Hill, [1964]), pp. 5-8; *George F. Kneller, Educational Anthropology: An Introduction* (New York: Wiley, [1965]), pp. 3-7, and Leonard Broom and Philip Selznick, *Sociology: A Text with Adapted Readings,* 6th ed. (New York: Harper and Row, 1977), pp. 43-75.

وتستبدل، وتستبقي، بصورة مستمرة من عناصرها ما يقتنع به المجتمع من الأفكار وأنماط السلوك وأساليب التعبير.

ولا تخلو ثقافة أي مجتمع من التحيزات والأحكام المسبقة والأوهام. ومن بين أسباب ذلك ما يرتبط بالسلوك الإنساني نفسه حيث إن الناس حين يتعاملون ثقافياً مع فكرة أو معلومة أو حقيقة فهم يتجهون إليها بتصنيفات مسبقة، لذا يرونها، بما فيها الحقيقة، على نحو متفرد، لهذا قيل إن الناس لا يتصرفون ـ بالضرورة ـ على أساس ما هو حق وعدل وحرية، بل هم يتصرفون بوحي ما يرونه هم حقاً، وعدلاً، وحرية.

ومن هنا فإن الثقافة تستوعب التصورات، والأفكار، والعادات، والقيم، والأذواق، وطرائق السلوك، وهذه كلها تؤلف كياناً له قوته المادية في قدرته على تحريك المجتمع، ذلك أن الثقافة المرنة هي تلك التي تبرز في فعاليات فكرية على صعيد المجتمع دون أن يقتصر ذلك على مستويات نخبوية وحدها.

وترتبط الثقافة المرنة بالمستقبل من خلال احتوائها على تطلعات، وآمال المجتمع.

والثقافة، بوجه عام، تشكل مناخاً لأوجه الحركة والسكون في المجتمع، بما فيه من الفعاليات الفكرية والمواقف السلوكية حيث تملي الثقافة الواحدة على الأفراد أن يسبغوا من خلال المنظورات الثقافية معاني معينة على جملة الأحداث والموضوعات والعلاقات وعلى جوانب الحياة الأخرى. ومن هنا، فإن الثقافة تضفي رؤاها على المجتمع من خلال تكوينها جواً عاماً، ومن هذه الأجواء ما هو صاح، ومنها ما هو ملبد بالغيوم تبعاً لطبيعة ما يحمله الجو الثقافي من تكوينات فكرية وسلوكية ومن كيفية انتظام تلك التكوينات في كيان كلي.

ويبدو واضحاً أن الثقافات التي أمكن لها الازدهار هي تلك التي احتضنت الفكر والمنهج، وأخذت بإرادة التغيير والتجديد، وأحسنت الارتكاز على مفهومات أساسية ذات عمق تاريخي بحيث كان ذلك أحد مكونات الأطر المرجعية التي تعتمدها لتصبح طريقة حياة ترسم الحاضر والمستقبل دون أن تنشغل بالأبنية اللغوية الفارغة.

وفي ماضي أغلب الثقافات مكونات تحمل طابع تقدير المعرفة، واحترام الإنسان، لذا فإن هناك اهتمامات إنسانية لها صفة التعميم في كل العصور، غير أنها تتخذ أشكالاً ثقافية مختلفة، لهذا تنتفي الحاجة الى افتعال مواقف من التاريخ أو اختلاق حكايات ماضية لتبرير توجهات ثقافية بعينها. كما أنه ليس هناك ضرورات ملحة للارتداد الى الماضي بحثاً عن جذور للأفكار المعاصرة

والثقافة الجديدة، وبخاصة أن ذلك الارتداد قد يدفع الى التشبث بتأويلات وأوهام أو وقائع فردية لا يصدق عليها التعميم.

وعلى هذا فإن لما تحمله الثقافة من توجهات أثراً في أن تبدو الثقافة وكأنها قابلة للتقدم، أو تبدو وكأنها مناوئة له. وتتضح توجهات الثقافة نتيجة للمؤسسات والممارسات التي تنجم عنها قيم بعينها.

إن القيم السائدة في ثقافة حاضرة هي محصلة ونتيجة للممارسات والمؤسسات السائدة، وهي حصيلة تطور تاريخي. ومن هنا تبدو للمحور المتعلق بالجانب المؤسسي أهمية، ذلك أن الارتقاء والتنمية ليسا مجرد انعكاس للموارد .. كما أنهما ليسا نتيجة حتمية للقيم السائدة، بل إنهما، أيضاً، حصيلة للمؤسسات والممارسات القائمة. ومع تغيير هذه المؤسسات والممارسات القائمة لا بد أن يتغير مسار الارتقاء والتنمية الجديدة. ومن هنا أظهرت المؤسسة المدرسية الجديدة (Institutional Economic) أهمية الإطار المؤسسي في التطور الاقتصادي[٢].

وعليه يتسع مفهوم الثقافة ليشمل تلك الممارسات والمؤسسات، وبهذا يظل الاختيار الأساسي لأي ثقافة هو ما إذا كانت تحفز على تفتح الإمكانيات الإنسانية وتساعد على توسيع دائرة الاختيار.

وتتضمن الثقافات، عموماً، توقعات الجماعات، غير أن من الثقافات ما تلجأ الى أقرب التفسيرات والتأويلات عند النظر الى ما هو متوقع. ومنها ما تذهب في التفسير متأثرة برؤى فكرية لها قدر من الموضوعية.

ومن خلال هذا يمكن القول إن التفكير بالمستقبل هو إحدى القدرات التي طور الإنسان بها ثقافته تلك التي لا يمكن إلا القول إنها بزغت ونمت من اختيار الجماعة بطرق التعامل مع دوافعها وحاجاتها الجوهرية[٣]. كما أن جميع الثقافات كانت قد اتجهت الى تطوير أساليب التنبؤ بالتغيرات المحتملة[٤].

وهناك تأكيد على أن يرافق الأخذ بعلم المستقبل تغيير في النظرة الى

---

(٢) حازم الببلاوي، «المنطقة العربية وتحديات المستقبل،» **الهلال** (نيسان/إبريل ٢٠٠١)، ص ٣٥.

(٣) روبرت أورنشتاين وبول إيرليش، **عقل جديد لعالم جديد: كيف نغير طريقة تفكيرنا لنحمي مستقبلنا**، ترجمة أحمد مستجير (أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٤)، ص ٢٤٢.

(٤) *The Encyclopedia Americana,* International ed. (Danbury: Grolier, 1994), pp. 201-208.

الإنسان، لذا هناك من يرى أنه عند استشراف المستقبل يترتب أن لا يتم الاكتفاء بالشكل التقليدي الذي يرى الإنسان المنتج أو الإنسان العامل (Homo-fabar) بل يضاف الى ذلك صورة الإنسان العارف (Homo-sapient) أي الإنسان الذي يبدع ويفكر ويحقق ذاته باستثمار كل طاقاته الخلاقة التي تميزه عن سائر الكائنات(٥).

ويراد للثقافة أن تتضمن وعياً إنسانياً بالتغيير، وتتضمن، أيضاً، الإرادة بتحقيق التغيير نحو الأفضل وأن تتسع للوعي بالتاريخ. وحين تفتقد الثقافة الى الوعي تميل الى مواجهة التجديد، إذ هي تمسي، في هذه الحالة عاجزة عن مسايرة تطورات العصر، لأنها لم تسلح نفسها بالأدوات الفكرية للتعامل مع تلك التطورات. لهذا تجد نفسها حديثة العهد بمستجدات الحاضر، وهي قد تنكفئ على الأعقاب،وبخاصة في الأحوال التي تنبهر فيه بالثقافات الأخرى، حيث يؤول بها الانبهار الى الاستكانة والانعزال، ذلك أنها أرضية يمكن أن تكون منبتاً خصباً للفكر المنظم، وبذا يكون مدعاة لارتقاء المجتمع. ولكن يمكن أن تكون أرضاً جرداء إذ تضمنت شيئاً فهو لن يزيد على ما خلفه الماضي وما تساقط من غبار السنين.

ومن سمات الثقافة التقليدية أنها طاردة للفكر الجديد والمستحدثات، لذا فهي طاردة للكفاءات الفكرية والعلمية لأنها غير قادرة على تكوين أجواء حرة للتفكير، والإبداع العلمي، وتنزع في بعض مؤشراتها، الى أن ترى في الأطروحات الفكرية والعلمية الجديدة ما هو مقحم أو غريب أو مناف لاهتماماتها. ومنها ما تريد إجبار المفكرين والعلماء على الانصياع للمنظورات التقليدية والرضوخ لها وإعادة التكيف مع عاداتها وتقاليدها وأفكارها وأساليب تعبيرها عن ذاتها، إضافة الى جفاف توقعاتها المستقبلية.

ويأتي هذا كله ضمن تيار واسع تأخذ به الثقافة ذات التوجهات التقليدية، ويتمثل ذلك التيار في مواجهة الوعي الثقافي المستنير، وانتقامه من المتنورين ثقافياً في سياق مواجهة لتجديد الثقافي.

ويشكل هروب الكفاءات من البلدان النامية خسارة مادية ومعنوية بالغة، بما فيها ما يؤول إليه ذلك من تقلص «نخب التحديث» التي تعد بلدان العالم

(٥) فيدريكو مايور تاراجوثا، **نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار** (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، ١٩٩٥)، ص ٩٠.

النامية في أشد الحاجة إليها[٦]، حيث إن ذلك الهروب أحد نتائج خشونة الثقافة وتصلبها. ويشهد الوطن العربي منذ بضع سنوات موجات من الهجرات بما فيها هجرة الكفاءات لأسباب ثقافية متعددة، بما فيها فقد الأمل في المستقبل.

وقد ازداد ثقل الدور الثقافي في عملية التغيير والارتقاء. ولهذا تضع دراسات المستقبل، ودراسات التخطيط اليوم، ثقافة المجتمع في حسابها عند التعامل مع ظواهر المستقبل ومشروعاته وخططه. وقد كشفت الدراسات والبحوث الإنسانية الحديثة عن خطر النظرات التي روجت عن الأجناس البشرية، واتخذت لآماد طويلة حججاً لتبرير استعمار واستغلال كثير من شعوب الأرض، إذ يتبين أن الفوارق بين الشعوب لا تعود الى أسباب جنسية أو عرقية، بل ترجع الى أسباب ثقافية قبل كل شيء.

وعلى هذا، احتلت الثقافة موضعاً متقدماً في حياة المجتمعات، لأنها تمثل طرق الحياة التي يحياها الناس استناداً الى عناصر وسمات معينة... وكل تقدم في هذه العناصر والسمات، وفي كيفية انتظامها بعضها مع بعضها الآخر، وفي تواؤمها مع طرق الحياة وتعبيراتها تحمل مؤشرات لتقدم المجتمع. وحين يصيب التخلف بعض هذه العناصر أو يشوب انتظامها الارتباك، أو حين تتنازع مع طرق الحياة وتعبيراتها فإن المجتمع يمسي مخلخل البنيان، متخلفاً[٧].

وكانت المؤشرات الكمية والكيفية لقياس تقدم المجتمع تعتمد على المؤشرات الاقتصادية، وبخاصة معدلات الدخل القومي وتوزيع الدخل، غير أنه تبين أن للمؤشرات الثقافية أهمية في هذا المجال، وبخاصة بعد أن ثبت أن للثقافة دورها في التنمية ومجمل عمليات الارتقاء الإنساني.

وتربط الثقافة أفراد المجتمع بوثاق متين، ولولاها لما وجدنا سلوكاً وتصرفات وأفكاراً وعقائد وعادات وقيماً ومعايير واتجاهات وقوانين وأهدافاً ولغة مشتركة، حيث تنطوي الثقافة على المركب الذي يشتمل على هذه

---

(٦) انظر: **هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة**، إشراف أنطوان زحلان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

(٧) حول الثقافة وعلاقتها بالارتقاء والتخلف، انظر: هادي نعمان الهيتي، **السمات الثقافية المعوقة للتنمية في المجتمع الريفي** (بغداد: [د.ن.]، ١٩٧٧).

العناصر كلها، والتي يكتسبها الناس في المجتمع نتيجة للاتصال المباشر و غير المباشر. والثقافة تشمل كل ما يتسع للفرد أن يتعلمه مشاركاً فيه أعضاء المجتمع. وما يتعلمه الأفراد وما يحملونه من عناصر ثقافية يؤثر في سلوكهم وتصرفاتهم، لذا فإن الثقافة تمثل نمطاً للسلوك الإنساني... أي هي التي تحدد أنماط الحياة الاجتماعية وكيفية التعامل مع الطبيعة، وكيفية استغلالها، وهي توحد مشاعر وأفكار الناس وآمالهم وتطلعاتهم المستقبلية، وتمنحهم الشعور بالانتماء وتحفزهم على التعاون والعمل المشترك، وتهيئ لهم سبل الضبط والتكيف الاجتماعي.

وتؤلف الثقافة جزءاً من البيئة التي صنعها الإنسان، لذا فإن هناك من لا يقصر معنى الثقافة على ذلك النسيج من المعارف والمعتقدات والقيم والمهارات وأنماط التفكير والاتجاهات والتطلعات، بل يراد بها، إضافة الى ذلك، جانب آخر يتمثل في العناصر المادية التي أنتجها العمل الإنساني من المباني ووسائل المواصلات والأطعمة والألبسة والأدوات والمؤسسات، وغير ذلك مما هو محسوس. ومن هنا كان النظر الى الثقافة من زاويتين أولاهما : معنوية، وثانيتهما : مادية أو حضارية. وهذان الجانبان اللذان يؤلفان الثقافة يشكلان كلاً واحداً، فأي أداة أو وسيلة مادية يستخدمها الأفراد في حياتهم تتطلب توفر أفكار وعادات حول صنعها واستخداماتها، ولها تأثيراتها الاجتماعية أو النفسية أو الاقتصادية.

وحين يختل أحد جانبي الثقافة، فإنه يؤثر في الآخر تأثيراً بالغاً. ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها بهذا الصدد ما تتعرض له بعض البلدان النامية التي هيأ لها الثراء المالي أن تأخذ ببعض مكونات الحضارة عن طريق استقدام الخبراء وإقامة المباني والمنشآت واستيراد الملابس والأطعمة، دون أن يوازي ذلك تطوير في الجانب المعنوي من الثقافة. فواجهت تلك المجتمعات فراغاً أو تخلفاً ثقافياً تمثل بتزعزع القيم والمفاهيم ونشوء الظواهر الشاذة فيها، وفقدان التوازن في المجتمع[٨].

وهذه الظاهرة لا تقتصر على بعض البلدان النامية، بل هي تتعداها إلى بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث إن نسبة التقدم التكنولوجي تفوق

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢.

نسبة التقدم المعنوي للثقافة، كما أن حصائل التكنولوجيا كثيراً ما تستخدم لأغراض غير إنسانية.

ولثقافة المجتمع العربي مظاهرها التي تميزها عن أي ثقافة أخرى، فقد مرت على المجتمع العربي ظروف آلت الى أن تبدو الثقافة العربية نسيجاً مهلهلاً لا يقوى على ستر المجتمع وتحديد أنماط سلوكه وأهدافه المشتركة.

وعلى أي حال، فإن الثقافة تؤلف نظاماً متكاملاً من السلوك الاجتماعي الذي تدعمه الأفكار والقيم والعناصر الأخرى التي يشترك الأفراد فيها. فالثقافة هي إطار عام لسلوك الأفراد، وبقدر ما تكون الأفكار والقيم والعناصر الثقافية الأخرى متوافقة ومتوازنة يكون السلوك الاجتماعي متوازناً ومتوافقاً. فأفراد أي مجتمع حين يتصرفون تصرفات معينة، فإن تلك التصرفات هي نتيجة لما تمليه عليهم قيمهم الثقافية، سواء أتبينوا ذلك أم لم يتبينوا، ولهذا فإن الثقافة تقدم حلولاً جاهزة لكثير مما يواجه الأفراد من مشكلات الى حد قيامهم ببعض ألوان السلوك اعتماداً على الثقافة، دون بذل جهد عقلي.

وهناك إشارات تاريخية الى دور العامل الثقافي في التجديد الفكري، هذا التجديد الذي يترتب أن يسبق ويرافق التحول الاقتصادي والاجتماعي بحيث يشكل مقدمة ضرورية له.

وإذا كان الأدباء والفنانون يعبرون عن مضمون الثقافة وعن تطلعاتها وقيمها، ويصل بهم الأمر الى نقدها نقداً ذاتياً فإن الثقافة تخضع لنوع آخر من النقد هو النقد الموضوعي الذي يتولاه الباحثون والمفكرون العلميون والفلاسفة.

والذي تعانيه البلدان النامية اليوم من آثار التخلف يرجع الى التخلف في الموارد البشرية في أفقها الثقافي، حيث مر الإنسان في تلك البلدان فيها بظروف امتص فيها الكثير من العناصر الثقافية المعوقة للتقدم، وضعفت الكثير من العناصر الإيجابية لديه.

ونستطيع أن نتبين، على مستوى الوطن العربي، أن آثار بعض السمات الثقافية السلبية كالتقليدية والتواكل والقدرية ما هي إلا صفات دخيلة ليس لها من الأصالة نصيب. ولا يمكن أن نجد لها جذوراً في عناصر الثقافة العربية، سواء أكانت على مستوى العقائد الدينية أم الاجتماعية أم الاتجاهات، حيث

مر المجتمع العربي بفترات كان يفرغ فيها بعضاً من عناصر ثقافته ويضطر إلى امتصاص أو تبني عناصر بديلة.

وكانت التجربة الاشتراكية الصينية قد انتفعت من الماركسية من خلال تكييفها مع حاجات الإنسان الصيني وانتفعت تلك التجربة، أيضاً، من الثقافة الصينية والنزعة القيمية في التراث الصيني منذ كونفوشيوس حتى ماو تسي تونغ. وكان ماو تسي تونغ يرى أن الإنسان لا الطبيعة هو المسؤول عن تخلف الصين وغيرها من مناطق العالم، فكان يقول: ليس هناك أراض سيئة بل أنظمة سيئة لاستغلال الأرض، ويكفي أن يبذل الناس كل ما في وسعهم من طاقات ذاتية للعمل، ليتوصلوا الى تغيير الأحوال الطبيعية[٩].

ويشار الى أنه بعد هزيمة الصين في حربها ضد بريطانيا سنة ١٨٤٢، وبعد اضطرارها لشروط بريطانيا ووقوع بعض مناطق الصين تحت نفوذ بعض الدول الأوروبية، كان الصينيون قد طرحوا على أنفسهم السؤال التقليدي، ما العمل؟ ولم يكن هناك رد موحد على هذا التساؤل فقد دعا البعض الى مزيد من التمسك بالأنماط التقليدية الصينية للحياة والفكر، وأكدوا أن ما لحق بالصين من مهانة هو نتيجة لعدم محافظتها على المثل العليا التقليدية، على حين اتجه فريق ثان الى الدعوة لتطوير الصين على أساس تجديد الثقافة الصينية بما يتماشى مع ظروف العالم الحديث مع الأخذ بالوسائل الفنية الغربية التي ظهرت فائدتها. أما الفريق الثالث فقد أصر على أن النمط التقليدي للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الصين لا يتماشى مع متطلبات الحاضر، وأن كل أساليب الحياة والفكر يجب أن تتغير. وظلت هذه الاتجاهات الثلاثة تتصارع بشدة طوال قرن من الزمان حتى تمكن الشيوعيون من الوصول الى السلطة في الصين عام ١٩٤٩. ومنذ ذلك الحين والصين تعمل لإقامة بناء سياسي واقتصادي اجتماعي جديد، ليس استمراراً للماضي ولكنه لا يتجاهله كلية[١٠].

واليوم ما يزال هناك تناقض بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة، ذلك أن التحول الكامل للمجتمع والثقافة لم يتحقق بصورة كاملة، لذا فإن هناك

(٩) محمد نعمان جلال، **الثقافة والسياسة في الصين**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٤٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩)، ص ٩٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.

منظوراً يرى أن تحقيق التحول الشامل للمجتمع والثقافة الى الحالة الحديثة وتشييد صرح نظام الثقافة الصينية الحديثة الشامل هو المهمة والمسؤولية الثقافية للصينيين في القرن الحادي والعشرين .. إذ يعيش الصينيون المعاصرون بين الماضي والمستقبل، ويتقدمون نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي، ولكن الماضي والمستقبل يمهدان طريق الحاضر أمام الصينيين ويتغلغلان داخله، ويتضمنانه. وكلاهما جزء من حياة الصينيين الحديثة، ولذلك لا يعتبر الماضي تاريخاً جامداً أبداً[(١١)].

أما في اليابان فقد شكلت النهضة اليابانية الأولى ركيزة انطلاق موثوقة للنهضة الثانية التي جعلت اليابان واحدة من أقوى دول العالم في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي مع احتفاظها الثابت بتراثها الروحي وتقاليدها المميزة، أي بثقافتها[(١٢)].

ومن المعلوم أن اليابانيين اليوم يعيدون صياغة أنفسهم، بل هم يعيدون تشكيل حياتهم من جديد. وقد سبق لهم أن فعلوا ذلك مراراً[(١٣)].

وعلى أية حال فإن بالوسع الحكم أن المجتمع الديناميكي هو الذي «يظل يبحث عن هوية»، لأن المجتمع الذي يتعلق بعناصر بذاتها تعلقاً أعمى، ولا يبدي الاستعداد لإجراء تغييرات ثقافية توافقاً مع طبيعة الحياة والمستقبل لا يتهيأ له تحقيق خطوات في طريق الارتقاء أو التحديث أو التغيير الاجتماعي. وهنا، إذا كانت الهوية خصوصية في الثقافة منقولة عن الماضي ومصبوغة بقدر ما بالحاضر، فإن « البحث عن الهوية» يحمل في أطوائه عملية صنع للمستقبل، وكل خطوة مستقبلية مخطط لها تقتضي توفير أسس أو تحقيق عمليات في الثقافة[(١٤)].

---

(١١) وو بن، **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي**، ترجمة عبد العزيز حمدي؛ مراجعة لي تشين تشونغ، عالم المعرفة، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦)، ج ١، ص ٦٧.

(١٢) مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، عالم المعرفة؛ ٢٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩)، ص ٣٣٣.

(١٣) باتريك سميث، **اليابان: رؤية جديدة**، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة؛ ٢٦٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص ٨.

(١٤) هادي نعمان الهيتي، «الهوية الثقافية للأطفال العرب إزاء ثقافة العولمة،» **مجلة الطفولة والتنمية**، العدد ٢ (صيف ٢٠٠١).

إن المدخل الثقافي كأحد العناصر الحاثة على التنمية لم يكن مطروقاً بشكل واسع، وإن تنبه إليه البعض في الفترة الأخيرة. وعلى هذا فإن محاولة العرب التفتيش عن سبل تحقيق التنمية تتطلب درس الثقافة ونقدها(١٥).

وما تزال هناك استنتاجات على أن الارتقاء العربي يتطلب الاستناد الى مبادئ بعينها من بينها إرساء ثقافة شاملة تستند الى ما تراكم من حصيلة معرفية وتجارب، وترتكز على مراجعة جديدة للتاريخ الثقافي.

إن الناس هم نتاج ما يصنعون، لذا فهم يؤلفون «ذوات» الظواهر وموضوعاتها في آن واحد، أي أن الطريقة التي يصنع الناس وفقاً لها حياتهم، هي التي تتحكم، في المقام الأول، بتكوينهم، وبنوع العلاقات التي تقوم في ما بينهم، وكذلك في تحديد منظومة القيم التي يلتزمون بها ويتصرفون على أساسها. وهذا ما يعنيه العامل الموضوعي في التعامل مع الظاهرة أية ظاهرة. ولكن لما كان الناس هم ذوات الظواهر، مثلما هم موضوعاتها، فإن تأملهم لنتاج ما يصنعون إما أن يكون عامل تحريض يدفعهم إلى الانقلاب عليه وبالتالي تغييره، أو أن يروا فيه مبعثاً للرضا والاستكانة فيقبلون به ويخضعون لأحكامه. وهذا ما يعنيه العامل الذاتي، وهو الذي يتحكم فيه الارتقاء الشخصي بمستوى الوعي الذي يكون الارتقاء الثقافي والروحي العنصر الحاسم في تكوينه(١٦).

وهناك من يتخذ الموقف من أبعاد الزمن معياراً لاتجاهات الثقافة، حيث إن هناك على سبيل المثال من يؤشر ثغرة في الثقافة العربية من موقعها من الزمن، على أساس أن الماضي والحاضر قد طغيا عليها، وأن المستقبل لم يحظ إلا بأقل القليل، رغم أن معرفة أو محاولة معرفة المستقبل تمثل أحد عناصر القوة(١٧).

وإذا قيل عن الثقافة العربية أنها تحمل اتجاهاً مستقبلياً، فإن ذلك الاتجاه لم يكن وليد التفكير العلمي، بل هو تطلعات تكاد المشاعر تكون عمادها

---

(١٥) محمد غانم الرميحي، «المعوقات الثقافية للتنمية،» **البحرين الثقافية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٩٧.

(١٦) حامد خليل، **أزمة العقل العربي** (دمشق: دار كنعان، ١٩٩٣)، ص ٥.

(١٧) وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** (الدار البيضاء: عيون المقالات، ١٩٩٣)، ص ٥.

الأساس. وحتى المستقبل الذي تراه النخب لم يتم الإفصاح عنه، إلا في حدود، حيث تعكس الظروف السياسية في الوطن العربي، بوطأتها على أساليب التعبير عن الاتجاهات الثقافية. ويتضح ذلك على المثقفين من الصحفيين والكتاب والأدباء، إذ إن منهم قطاعات تلوذ بالصمت، إذ تلجأ الى العزلة والانكفاء، وقطاعات تكتفي بترديد المقولات المكررة دون إقحام ذاتها في مواقف حادة، وأخرى تساير الركب ما دام له وجود وسلطان. وهذه الأخيرة يصل بها الحال الى مستوى المحاباة والتملق .. والى جانب هذا وذاك هناك قطاعات تنشغل بشؤون وقضايا ليس بين مشكلات الحياة والمجتمع، من بينها ما فاتها الزمن ويفترض أن تكون نسياً منسياً.

ولهذا ظل الكثير من الإنتاج الثقافي عبر الكتاب وعبر وسائل الاتصال الجماهيري في مستوى خفيض، ذلك أنه يمضي في طرق وعرة وتحت ظروف صعبة، وفي جو ثقافي غير آمن.

لقد ظل الإنسان العربي محكوماً بعناصر ثقافية، منها ما يعمق التخلف أكثر مما يحقق الارتقاء، ومنها ما يوحي بالتوجه بالنظر الى الماضي أو إبقاء الحاضر أكثر مما ينزع الى المستقبل الجديد. وتبدو هذه الثقافة في نظرتها الشمولية على استعداد لمواجهة ما يظهر من رؤى ونظرات ثقافية جديدة، إذا لم تتحقق لهذه الثقافة المراجعة الناقدة التي تضع لها النقاط فوق الحروف.

واستناداً إلى ذلك، فإن طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع العربي تقتضي ألا ينظر الى الثقافة بوصفها تجريداً خالصاً، بل بوصفها ثقافة معينة مطلوبة لمجتمع معين في لحظة تاريخية معينة، أي أنها تكون استجابة للضرورات الموضوعية الراهنة والمستقبلية للمجتمع العربي، والمتمثلة بتجاوز التخلف في السير باتجاه الارتقاء،وبخاصة أن العرب قد تأخروا كثيراً في بحث ومناقشة، ليس فقط مستقبل الثقافة العربية، وإنما أيضاً كل مستقبل للعرب، وذلك بسبب مشاكل ماضي وحاضر الثقافة العربية وليس مستقبلها، هذا الحاضر الذي يهاجمه العرب أنفسهم ولا يفعلون إلا القليل من أجل تغييره[١٨].

وهذا يعني أن الثقافة العربية في حاجة الى عمليات ثقافية (Cultural Processes) وهي مجمل الخطوات المخطط لها لتحديد مسارات الثقافة العربية

(١٨) سمير غريب، «مستقبل الثقافة العربية في القرن الواحد والعشرين،» **البحرين الثقافية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١١٩.

واتجاهاتها واذكاء مضمونها، وبخاصة أن هذه الثقافة لم تتخذ لها وجوداً منسجماً متكاملاً بعد، وتتنازع فيها ثقافات أصيلة مع ثقافات جديدة، وأخرى وافدة، لذا فإن الثقافة في المجتمع العربي في صيغتها العامة كثقافة شائعة (Normal Culture) متأثرة بثقافات متعددة، كثقافة الريف وثقافة البداوة، وما يماثلهما، إضافة إلى تأثرها بثقافات أجنبية، وهذه الثقافات تتبادل التأثير في ما بينها بصورة اعتباطية.

ومن بين العمليات الأساسية التي تقتضيها اليوم الثقافة العربية :

١- أن تكون للثقافة العربية روح مستقبلية

إزاء ظروف الواقع الجديد وتغيرات الغد يتطلب أن يكون أفق المستقبل الناجم عن فكر مستنير جوهر الثقافة العربية، ما دام من اللازم أن يكون لكل ثقافة طابع مميز (Genius of Culture)، أو روح لها (Spirit of Culture)، أو بؤرة ثقافية (Culture Focus)، بحيث يكون لهذا الطابع أو الروح أو البؤرة صدارة وغلبة وفعالية ثقافية. ذلك أن هذه الفعالية تركز انتباه واهتمام المجتمع الى إنجازها، كما أنها تشكل أساساً للوعي بالمستقبل ما دام لتلك الفعالية أساس فكري وأساس عملي.

ومن هنا يترتب أن تكون للثقافة العربية بؤرة ثقافية ذات سمات عصرية، لأن البؤرة الثقافية تشكل أساساً للوعي بالمستقبل ما دام لها أساس فكري وأساس عملي، حيث إن البؤرة الثقافية المستقبلية تبدو في دخول الروح العلمية الى الثقافة وفي تمكين الثقافة من التجدد، وفي إدخال الأفق المستقبلي إليها.

والقول بضرورة وجود بؤرة ثقافية جديدة لا يعني تغييباً لعناصر ثقافية أصيلة، بل يمكن أن تكون البؤرة الثقافية الجديدة في بعض توجهاتها، امتداداً وتطويراً لما هو أصيل أو حصيلة عملية وليس مجرد مشاعر وتطلعات عاطفية.

ويدخل ضمن هذه العملية عملية تكييف (Adaptation) الثقافة العربية من خلال ملاءمات بين بعض العناصر الثقافية الشائعة والعناصر الثقافية الجديدة بما يحقق الانسجام، وبما يؤدي إلى اكتساب الأفراد سمات عقلية وأفكاراً وهيئات جديدة.

وبوجه عام فإن التكييف الثقافي هو عملية اجتماعية لاكتساب أفكار وأساليب وطرائق تفكير تؤهل المجتمع للحياة والمشاركة في الفعاليات.

والتكييف يعني أن يتدرب الأفراد على قبول النظم والأوضاع الجديدة التي يرسمها المجتمع بحيث تصبح تلك النظم والأوضاع من مقومات شخصياتهم، وعلى أساس ذلك يتاح الانسجام في المجتمع، وبخاصة أن للتكييف صعوباته الكبيرة، وذلك في الحالات التي يواجه فيها المجتمع تغييرات غير مسبوقة.

ويضع الوعي بالمستقبل مسألة تكييف الأفراد للمشاركة في صنع المستقبل والتأقلم مع القيم والأساليب الجديدة في مواقع الصدارة.

٢- أن تكون للثقافة العربية روح علمية

إن مسألة العلم كانت قد حسمت منذ أربعة قرون أن أي محاولة لمقاومة طريق التفكير العلمي هي مقاومة مردودة، ذلك أن اتباع طريق العلم أصبح قضية محسومة حتى إن كان يحلو للبعض أن يجعلوها من جديد موضع جدل، إذ إن العلم قد أصبح بفضل منجزاته النظرية والعملية أكثر تعمقاً في حياة الناس، وبالتالي أصبحت حاجة الناس إليه أشد، ومن هنا يراد للثقافة العربية باعتبارها جواً معرفياً وسلوكياً أن تتضمن نهجاً فكرياً كي تتوفر في ظلاله شروط الارتقاء العلمي، هذه الشروط التي تعوز الثقافة العربية اليوم.

والثقافة التي تشيع فيها الروح العلمية تمهد لثقافة الارتقاء ومن بين ما تنطوي عليه هذه الأخيرة « القدرة على اكتشاف الذات، وإمكانية استيعاب الجديد المتقدم عند الآخرين، وتفضيل المصلحة العامة، وتقليل الفاقد في الوقت والجهد ونبذ الفئوية والطائفية، واستحسان التغيير، وارتفاع القيم المضافة للعمل العلمي..»[١٩].

وعلى هذا فإن الروح العلمية في ثقافة المجتمع العربي لا تعني العلم بمعناه، ولا تعني طرق التفكير التي يمارسها المتخصصون أو العلماء، بل تعني وجوداً، بقدر ما لتلك الروح في الثقافة بحيث تحرك وتضبط عملية التفكير.

ومن هنا فإن التأكيد على الروح العلمية في الثقافة العربية لا يعني أن تتحول بعض مفردات الثقافة الى علوم، ذلك أن الثقافة، في طبيعتها وتكوينها، كل مركب يؤثر كل عنصر في الآخر ويتأثر به، وصولاً الى قيم

---

(١٩) محمد رؤوف حامد، **الوطنية في مواجهة العولمة** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩)، ص ٧٠ـ ٧٣.

ومعايير وأحكام يستتبعها سلوك. ومن هنا يبدو أن إقحام مفردات العلوم في الثقافة وكأنه عملية إقحام عناصر جديدة في جو غير قادر على احتمالها، ذلك الجو الذي يتطلب، أولاً، نظرة علمية ووعياً بالعلم، وهذه كلها لا تتشكل عبر الثقافة إلا بإدخال روح العلم من خلال إدخال طرائق علمية وضوابط فكرية وسلوكية كالواقعية، والتنظيم.

وهكذا فإن الذين يتحدثون عن تنمية التفكير في المجتمع أو في الثقافة يشيرون الى أن التفكير العلمي أو العقلية العلمية، بالمعنى الواسع، لا يعني تفكير العلماء وحدهم. إلا أنه من غير الممكن إلقاء الضوء على هذه الطريقة العلمية في التفكير إلا في حالة الإلمام بشيء من أسلوب تفكير العلماء الذي انبثقت منه تلك العقلية العلمية في مجتمعاتهم. فتفكير العلماء هو مصدر الضوء، ومن هذا المصدر تنتشر الإشعاعات في شتى الاتجاهات، وتزداد خفوتاً كلما تباعدت، ولكنها تضيء مساحة أكبر في عقول الناس العاديين كلما كان المنبع الأصلي أشد لمعاناً. ومن هنا تترتب العودة، من حين لآخر، الى الطريقة التي يفكر بها مبدعو العلم، لا في تفاصيلها الفنية المتخصصة، بل في مبادئها واتجاهاتها العامة والتي هي الأقوى تأثيراً في تفكير الناس العاديين[٢٠].

والعلم في ذاته، حصيلة للتفكير العلمي، وهو ليس مجموعة من المعلومات والحقائق فحسب، ولا هو طائفة ساكنة من الأفكار، ولا هو جسم من المعرفة، بل هو أسلوب في التفكير. ولهذا الأسلوب مجموعة من الضوابط والشروط التي يمكن من خلالها تأمل العالم والحياة. والعلم على أساس ذلك أقرب أن يكون عملية، هي التقصي عن الحقيقة، وهو بمحتواه يمثل جزءاً من المعرفة العامة، بحيث لا يمكن للفرد إلا أن يحيط بشيء صغير من نوع علمي. والأنواع العلمية شديدة التباين فهي تمتد من دراسة الطبيعة الى دراسة سلوك الإنسان، وهذه العلوم تلتقي في عدد من مناهجها وخصائصها، والتي يطلق عليها خصائص التفكير العلمي، على أساس أن العلم لا يقتصر على تفسير الظواهر والموضوعات أو وصف الأحداث بل هو يشمل اتباع الطريقة المنهجية في اكتشاف العلاقات، لأن هذه العلاقات هي التي تشكل

(٢٠) فؤاد زكريا، **التفكير العلمي**، عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٨٢٧.

معرفة علمية أياً كان موضوعها، ذلك أن فهم العلاقات بين الموضوعات يوفر فرصاً للتحكم في بعض الظواهر والأحداث أو تكييفها بطريقة معينة، كما أن ذلك يوفر فرصاً للتنبؤ بها من خلال الوقوف على مآلاتها. لهذا يوصف العلم بأنه نشاط في التقصي عن العلاقات بين الموضوعات والظواهر، وهو طريقة في التفكير أكثر من كونه مجموعة من الحقائق والقوانين. ومن هنا فإن الإنسان العادي يمكن أن يكون ذا سمة علمية، في حياته اليومية، أو في ثقافته. ومن هنا أمكنت الإشارة الى الروح العلمية في ثقافة المجتمع، وفي ثقافات قطاعات في ذلك المجتمع.

وعلى هذا فالروح العلمية في الثقافة هي تلك الأساليب التي يتضح فيها تعامل أعضاء المجتمع في تلك الثقافة مع الموضوعات بطريقة منهجية، أي تلك التي تأخذ بقدر واضح من شروط التفكير العلمي في نظرتها الى الموضوعات وتعاملها مع الظواهر، سواء أكانت تلك الموضوعات والظواهر في المجالات الطبيعية أم الإنسانية. ومن هنا فإن الروح العلمية في الثقافة لا تتمثل في المعلومات العلمية، بل في العمليات المنهجية التي يكتسبها الأفراد في المجتمع ويتعاملون على أساسها مع تلك المعلومات والظواهر والحوادث، بقصد فهمها، أي: الوقوف على علاقاتها وتكييفها أو التحكم فيها، والتنبؤ بمآلاتها[٢١]. وبهذا يقل اعتماد الأفراد على مكونات ثقافية تقليدية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إدخال الروح العلمية في الثقافة، حيث إن الثقافة ما تزال تنطوي على صورة المجتمع من خلال أفكاره ومعاييره وأساليب سلوكه، وهي الحصن الذي يريده المجتمع منيعاً كي يطلق أحكامه ويتعامل مع الطبيعة والحياة اعتماداً على عقائده، وعاداته، ومهاراته، وقيمه، وانطباعاته، وتراثه، ومثله العليا[٢٢].

٣- أن تكون للثقافة العربية قابلية للتغيير

إن طواعية الثقافة العربية مطلب جوهري إزاء كثير من مواقف التصلب التي دفعت بالواقع العربي نحو الخلف وحالت بينه وبين الأفق المستقبلي.

---

(٢١) هادي نعمان الهيتي، **الروح العلمية في ثقافة الأطفال وتداعيات الألفية الثالثة** (القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠٠٢).

(٢٢) هادي نعمان الهيتي، **ثقافة الأطفال**، عالم المعرفة؛ ١٢٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨).

وتتطلب هذه الطواعية قابلية للتغيير نحو الأفضل، من خلال الانتفاع من تطورات الفكر والمعرفة العلمية الحديثة دون التمسك بما هو غير متوافق مع الحداثة التي يقتضيها العصر.

ومن هذا يراد للثقافة العربية أن تكون لها دينامياتها ذلك أن ديناميات الثقافة (Cultural Dynamics) تعني أن لها حركيتها الاجتماعية ولها عملياتها في التجدد الذي يعد حقيقة قائمة.

وتجد المجتمعات في العادة، عوائق في طريق التغيير نحو المستقبل، منها تتمثل في جانبين :

أولهما : عناصر ثقافية معززة للعلاقات القائمة وتدفع الى القبول بالأمر الواقع.

وثانيهما : أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية تجد من مصلحتها الإبقاء على الأوضاع الراهنة، وتستخدم أساليب مختلفة لتحقيق هذا الغرض من بينها التعبير عن نفسها وأهدافها ومصالحها في أفكار معينة وبأساليب من بينها ما هو أسلوب ثقافي.

ومن هنا فإن هناك عناصر في الثقافة تتنازع في ما بينها بين الإبقاء وبين التغيير.

وتستعين كل مجموعة باستمالات عقلية وأخرى عاطفية من أجل التبشير برؤاها. ومن الملاحظ أن في كل مجتمع تتضح رؤية غالبة، ففي الوقت الذي نجد فيه رؤية التغيير أكثر وضوحاً في ثقافة هذا المجتمع نجد في مجتمع آخر ثقافة تتضح فيها رؤية الحفاظ على الواقع.

ويجد دعاة التغيير مشكلات عويصة في المجتمعات ذات الديناميكية الثقافية المحدودة، ذلك أن أنصار الحفاظ على الواقع يربطون رؤاهم بالمتوارث من الأفكار، والسائد منها، وهم قد يضفون عليها صفات الاعتبار أو القداسة.

ويرتبط القبول بالتغيير بالمقاومة الثقافية (Cultural Resistance) التي تنطوي على تقبل مجتمع أو رفضه لعناصر ومركبات ثقافية، جديدة أو غريبة. وإذا كان يبدو في ثقافتنا العربية، في أحيان كثيرة، نمط الرفض (Rejection

(Pattern) الذي يقوم على الحكم المسبق فإن ذلك يتطلب أن يكون السعي الثقافي من أجل التعامل مع الجديد والغريب وفق منهج.

وكان **تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام ٢٠٠٢** قد أشار الى أن «الثقافة والقيم هي روح التنمية، وهما توفران زخماً لها وتيسران الوسائل اللازمة لتعزيزها، وتحددان تصور الناس لأغراضها وغاياتها، إضافة الى ذلك فإنهما تساعدان على تشكيل آمال الناس ومخاوفهم وطموحاتهم ومواقفهم وأفعالهم اليومية، وتشكلان مُثل الناس وتلهمان أحلامهم في حياة فاضلة لهم ولأجيالهم القادمة، ويدور في البلدان العربية كثير من الجدل حول ما إذا كانت الثقافة والقيم السائدة تعزز أو تعرقل التنمية»[٢٣].

٤- عملية الابتداع الثقافي

تبدو الثقافة العربية في حاجة الى عملية اختراع (Invention) تتمثل في إبداعات ثقافية على شكل تغييرات إرادية، ليس من خلال إدخال عنصر ثقافي جديد أو أكثر فقط بل عبر ابتداعات فنية أو أدبية أو اجتماعية أو تكنولوجية أو سلوكية أو قيمية أو أخلاقية. وليس بالضرورة أن تكون تلك الإبداعات مختلقة أو مفاجئة، إذ كثيراً ما تكون الاختراعات توليفات من عناصر قائمة أو تشكيلات جديدة من ارتباطات وعلاقات لم يكن لها وجود من قبل، لهذا يعد الابتداع، في الغالب، إضافات مقصودة الى الثقافة، لكنه يشكل تقدماً للثقافة يقود الى خطوات في ارتقاء المجتمع. لذا فإن الاختراع الثقافي يقتضيه الأفق المستقبلي، وهو من أسس الوعي بالمستقبل.

وعلى هذا فإن من الأهداف التي يترتب أن يوليها المجتمع العربي الاهتمام: إنماء الابتداع والابتكار لدى الفرد والمجتمع ذلك أن الإنسان هو القوة الوحيدة التي يمتلكها الوطن العربي.

والتأكيد على أهمية الابتداع الثقافي ينبع من عوامل متعددة، منها أن الارتقاء بالمجتمع لا يتحقق بمجرد التغييرات الدستورية أو القانونية أو إدخال التكنولوجيا بل عن طريق التغيير العقلي والعاطفي الذي يؤول الى الابتداع وتؤول ظروف الإبداع إلى إنماء ذلك التغيير.

---

(٢٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢)، ص ٨.

٥- عملية إعادة انتظام الثقافة

تنتظم عناصر الثقافة في كيان كلي، إذ يتشكل لكل عنصر سلم تتدرج على مراتبه حدود الأولوية، ويتضح هذا الأمر بالنسبة الى ما يعطيه المجتمع للقيم ـ مثلاً - من مراتب، ذلك أن انتظام العناصر في سلم يعبر عن الأهمية التي يوليها المجتمع لكل قيمة وبالتالي لدورها في تحريك السلوك.

وإعادة الانتظام (Reorganization) إلى الثقافة العربية مطلب له دواعيه بحيث تتدرج العناصر الثقافية في سلالم جديدة بأن تحتل قيم المستقبل، وقيم التغيير نحو الأحسن مواقع الصدارة، وبخاصة أن الثقافة العربية، ومعها الفكر العربي، ظلت لأمد طويل تجتر كثيراً من المقولات التأملية دون أن تحاول التمعن من منظور جديد في ترتيب الأولويات الثقافية والفكرية.

وتتفرع عن هذه العملية عملية الإيحاء المركزي (Central Inspiration) التي تتمثل في تشكيلات ثقافية مركزية تتولى الإيحاء بالأفكار والقيم التي يتطلبها التجديد، وتعد نخب التحديث في المجتمع مصدراً للإيحاءات المركزية.

٦- توفير الفرص للاتصال الثقافي

يشكل الاتصال الثقافي محور تحريك للثقافة لأنه يوفر للثقافة أن تتفاعل مع الثقافات الأخرى، وأن تتبادل معها التأثير، وبذا فإن الاتصال يخرج الثقافة من ركودها ويجعلها أكثر انتباهاً إلى قضايا العصر وأكثر اهتماماً بالمشكلات الجديدة، وأقدر على الإجابة عن المعضلات، وأكفأ في التعامل مع الشؤون الوطنية، والقومية والدولية، ذلك أن الاتصال يخرج الثقافة من عزلتها ويبعدها عن الهامشية والسلبية، ويوفر لها فرصاً جديدة للحياة والارتقاء.

وقد شهدت الثقافة العربية فترات انعزلت فيها عن ثقافات العالم لفترات طويلة. وهناك إقرار اليوم أن عزلة الثقافة العربية أثناء الحكم العثماني عن الثقافات الأخرى كانت أحد أسباب تباطؤ الثقافة العربية اليوم في التعامل مع النهوض.

وتشهد الثقافة العربية اليوم أسوار حصار من أنواع جديدة، حيث كثيراً ما تجد نفسها في عزلة عن كثير من الاتجاهات الثقافية تحت تبريرات عديدة من بينها التذرع بوجود أخطار ثقافية يمكن لها أن تحدق بالثقافة العربية إن فتحت الأبواب لها .. ومع أن مثل هذا القول يمكن أن يكون صحيحاً في اتجاهات وظروف معينة، إلا أنه غير قابل للتعميم في أحوال كثيرة، حيث

يثبت الواقع أن الخطر على الثقافة، أية ثقافة، ليس في انفتاحها على الثقافات بل في انغلاقها على الذات وفي الحؤول دون الاتصال الثقافي مع الثقافات الأخرى في مجتمعات العالم. لقد أمكن لثقافات أن تزدهر في ظل الانفتاح الثقافي، ولكن من الثقافات ما تسلل اليها الارتباك يوم أقحمت نفسها دون وعي في تغييرات ثقافية مفاجئة، كما أن ثقافات أخرى تبعثرت يوم ارتمت في أحضان ثقافات أخرى.

ومن هنا فإن كل خطوة ثقافية ينبغي أن يحسب لها حساب بأن لا تمتد إلى أرض رخوة، وإلا أصاب المجتمع الكبت، والتخلف، والجمود، والازدواجية.

وبوجه عام فإن الازدهار الثقافي لن يتحقق إلا في الهواء الطلق.

٧- نبذ الرواسب

ومن العمليات الثقافية التي تتطلبها ثقافة المستقبل تخلص الثقافة العربية من الرواسب الثقافية (Cultural Survival)، حيث إن هذه الرواسب هي عناصر أو مركبات ثقافة ماضية لم تعد لها وظائف أساسية في الحاضر، وبالتالي فهي إن كانت لها أدوار في الانتظام الثقافي من قبل، فإنها فقدت جدواها في الحاضر، لذا توصف بأنها بقايا ثقافية.

ومع هذا فإن هناك أفراداً أو جماعات في المجتمع يتشبثون بتلك البقايا ويريدون لها وجوداً فعلياً في الثقافة الحاضرة والمستقبلية. وهم لا يكتفون بوجودها الشكلي كما هو الحال في المأثورات الشعبية، بل يريدون لتلك الرواسب فاعلية في حياة المجتمع.

ومن بين الرواسب اللجوء الى القوة الغاشمة في التعامل، أو الاعتماد على الأوهام في التفسير والتنبؤ، أو استخدام العنف، والقمع، والاستغلال، والتعصب.

الفصل الرابع عشر

الوعي بالحداثة
والوعي بالمستقبل

الحداثة واحدة من مفاهيم ومناهج الارتقاء، وهي قريبة من مفاهيم ومناهج أخرى قدر بعد الأرض عن نجم السهيل. وتعدد وتنوع مفاهيم الارتقاء لا يعني أن يختار المجتمع نمطاً واحداً من أنماط التغيير، إذ يبدو أن حركة التغيير لا تتحقق من خلال أي من الأنماط بمفرده، ولا من خلال مجموعة الأنماط بل من حاصل ضربها معاً، ومن هنا لا يكفي أن يجيد المجتمع الجمع والطرح وحدهما، بل الضرب والقسمة أيضاً، على أن لا يجري هذه العمليات عن طريق العد بالأصابع ما دام الإصبع غير كاف للإشارة إلى طريق المستقبل.

تتعدد في العلوم الإنسانية مفاهيم التغيير في المجتمع كالنهضة، والارتقاء، والتنمية، والتحديث، وهي تتشابك في ما بينها. وليس هناك استقرار لأي من تلك المفاهيم ولا لأي من نظرياتها، وبخاصة أن الأيديولوجيا والنظرات الذاتية تتسلل، بين الحين والآخر إلى هذه النظريات. إضافة إلى أن أياً من نظريات التغيير تتغير بتغير الزمان والمكان، وهي غير قابلة للتعميم حتى في حالة التشابه، لذا كانت لمجمل أنماط التغيير خصوصيتها، بما فيها أنماط الحداثة.

وحركة البحث العلمي في مجالات التغيير في المجتمع تضخ بكثير من النتائج، لذا فإن العلم الإنساني لا يعاني اليوم من قلة البحوث في هذا المجال، بقدر ما يعاني من تشتتها وتسلل الأدلجة إلى الكثير منها.

وتبدو الحداثة (Modernism) مقابلة للتقليدية (Traditionalism) ذلك أن المجتمع التقليدي يستجيب للتغيير ببطء، ونظراته محافظة. وهو مشدود إلى الماضي أكثر من تطلعه إلى المستقبل، ومستوى الإنتاج فيه خفيض، ويعتمد على الخبرات الماضية أكثر من اعتماده على العلم، ولا يوقن بقدرة الإنسان على التغيير وصنع المستقبل. «ويتضمن التحديث وجود وضع تقليدي أو شبه تقليدي يستوجب التغيير، ولهذا يمكن وصف التحديث بأنه تأثير الجديد في

القديم وإخراجه في هيئة معاصرة»[1].

ومع أن التحديث يُصف أحياناً إلى جانب بعض أنماط التغيير في المجتمع باعتباره مرادفاً لها، إلا أنه يمكن النظر إلى التحديث باعتباره عملية متكاملة، لذا كثيراً ما يوصف بأنه تحديث شامل (Aggregated Modernization) وحداثة شاملة (Overall Modernity). ومن بين تعريفاته أنه العملية التي يتغير بمقتضاها الأفراد ويتحولون من أسلوب تقليدي في حياتهم إلى طريقة أخرى للحياة تتميز بأنها أكثر تقدماً، وبخاصة من الناحية التكنولوجية، فضلاً عن أنها تتميز بتغييرها السريع.

وعليه، فإن التحديث يتضمن إنهاء التخلف الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والفكري، ولهذا يوصف نموذج المجتمع الحديث بالابتداع (Innovation)، والنمو (Development)، والرشد (Rationality) والارتقائية (Progressiveness) والروح العلمية (Scientific Spirit).

واعتماد التحديث على الروح العلمية يجعل منه نمطاً متجدداً في التغيير تتحقق فيه للمجتمع زيادة في التحكم على الطبيعة بما فيها الموارد والقدرات، وضبط السلوك الإنساني وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أي تشكيل ضوابط فيها قدر من الجدة للحياة الاجتماعية. ويتحقق ذلك التحكم والضبط من خلال آليات متعددة عبر صيغ متقدمة من التعاون بين الأعضاء واستخدام للتقنية، لذا فإن للتحديث مجالاته التقنية والسلوكية والتنظيمية. وإذا كان البعد التقني يتمثل بالتوجه نحو الصناعة، فإن البعد السلوكي يتمثل في التخصص، في الوقت الذي يعنى فيه البعد التنظيمي الالتزام بضوابط التفكير ونبذ الأساليب المضادة للعلم.

وترتبط عملية التحديث بمتغيرات اجتماعية متعددة مثل زيادة الظاهرة الحضرية، وانخفاض درجة الأمية، وانتشار وسائل الاتصال، واتساع درجة المشاركة، وارتفاع المستويات الفنية والإدارية والمهارات.

وفي المجتمع الحديث يكون للفكر العلمي حضوره في حياة المجتمع،

---

(١) C.H. Dodd, *Political Development* (London: Macmillan, 1972).

ويتضاءل دور الفكر الخرافي، وتقل فيه الممارسات المعوقة للتقدم والمنافية لروح العلم، وتتزايد القدرة الاجتماعية على استيعاب التكنولوجيا واستخدامها(٢).

ومن جانب آخر فإن عملية التحديث تقوم على مبدأ مؤداه الاعتقاد بإمكانية الاستخدام الكفء والهادف والمستمر والمنظم للطاقات الإنسانية اعتماداً على السيطرة العقلية الرشيدة على البيئة الاجتماعية والمادية، بقصد تحقيق أهداف إنسانية مختلفة(٣).

ومن الدراسات الرائدة حول التحديث والتقليدية البحث الذي أصدره دانييال ليرنر بعنوان **عبور المجتمع التقليدي**، والذي تمثل في دراسة ميدانية في تركيا ولبنان ومصر وسوريا والأردن وإيران. وحاول الباحث أن يثبت أن النموذج الغربي في التحديث هو الطريق الوحيد الذي يترتب على الدول التقليدية أو الانتقالية انتهاجه، حيث أعطى ذلك النموذج صفة عالمية في تطبيقه وصفة غربية في نشأته. وأوضح ليرنر أن للتحديث أربع مراحل هي التحضر، والتقييم، والمشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية .. وركز على مسألة التقمص الوجداني أو التفتح السمح (Empathy) كدافع للتحديث ممثلاً بتلك القدرة على أن يضع المرء نفسه في أدوار الآخرين وتصور ما يحصل له. وقد وصف ذلك الدافع بأنه قدرة حركية نفسية يمكن أن يكون لها أعظم الأثر في تغيير الشخصية(٤).

وكانت دراسة ليرنر محاولة للتأكيد على الصيغة الغربية للتحديث عبر عملية الغربنة (Westernization).

ويبدو «التحديث» في شموله عملية ثقافية، وهو أساس لكل تقدم، ويستوعب تغييرات كمية ونوعية سريعة، في السلوك والتفكير وأبنية ووظائف الأنظمة في المجتمع، وخاصة تلك التي ازدادت في معدلاتها ووظائفها في

(٢) Fancis R. Allen, *Socio-Cultrual Dynamics: An Introduction to Social Change* (New York: Macmillan, [1971]). p. 392.

(٣) Claude E. Welch, *The Comparative Study of Policital Modernization* (Clalifornia: Wadsworth Publishing Company, 1969), pp. 96-97.

(٤) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (Glencoe, IL: Free Press, 1964), pp. 47-54.

العصر الحديث، والتي تعد من سمات العصر السائدة.

والتحديث هدف ونتيجة لعمليات التجديد في المجتمع، ولكن لا يمكن اعتبار كل التغيرات الاجتماعية تحديثاً، ذلك لأن هدف التحديث هو إنجاز حركة إيجابية للمجتمع تحقق الارتقاء. وإذا كانت دول متعددة قد عدت من بين الدول الحديثة، فإن الهوة تزداد بينها وبين الدول المسماة النامية، والتي لم تستطع تحقيق مقادير من الحداثة إلا بنسبة خفيضة، حيث كانت الدول الحديثة قد تحولت بمجتمعاتها بسرعة أكبر من غيرها نحو الارتقاء، وساعدت عوامل اقتصادية وسياسية ونفسية واجتماعية على تحقيق هذه الدول لعمليات التحديث، بينما عملت عوامل في اتجاه آخر على بقاء الدول الانتقالية في درجات تقدم محدودة.

وتشهد الحركة العلمية اهتماماً بمجمل عوامل التحديث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، غير أن نظريات سيكولوجيا التحديث تحظى اليوم باهتمام واسع.

وتنقسم نظريات سيكولوجيا التحديث إلى مجموعات مختلفة من حيث تناولها المتغيرات الشخصية في علاقتها بالتحديث ومن بين الجهود العلمية ما جاءت به نظرية التوازن (Balance Theory) التي تقوم على افتراض علاقة بين الاتجاهات نحو التحديث والمناخ النفسي الاجتماعي المحيط بالفرد أو النسق العام. واشتقت من هذا الافتراض نماذج محتملة لتفاعل هذا الفرد مع هذا المناخ، الأول: هو الشخص العصري في مناخ نفسي عصري، والثاني: الشخص العصري في مناخ نفسي تقليدي، والثالث: الشخص التقليدي في مناخ نفسي عصري، والرابع: الشخص التقليدي في مناخ نفسي تقليدي، وقد بنيت على أساس هذه النظرية متطلبات الحداثة[٥].

وكثيراً ما تركز مفاهيم الحداثة على الأفراد، لذا غالباً ما يوصف التحديث بأنه العملية التي يتغير بمقتضاها الأفراد متحولين من أسلوب تقليدي في حياتهم إلى طريقة أخرى للحياة تتميز بأنها أكثر تقدماً، فضلاً عن أنها تتميز بتغيرها السريع. ومع هذا لا يمكن النظر إلى الحداثة، إلا باعتبارها مشاركة تتبدى في المساهمة الاجتماعية في التحول الإنساني. وتعني الحداثة،

---

(٥) أيمن غريب ناصر، «الاتجاهات نحو التحديث وعلاقتها بالمناخ النفسي ـ الاجتماعي،» **دورية علم النفس**، السنة ١٢، العدد ٤٥ (شتاء ١٩٩٨)، ص ٦٩.

وفق هذا المنظور، دخول المجتمع في نمط جديد من الحياة يستلزمه ما جرى في العالم من تطورات علمية وصناعية واقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها... والحداثة والمعاصرة خطوتان في مرحلة واحدة من مراحل الإنسانية هي المرحلة التي بدأت مع العصور الحديثة وواصلت استمرارها[٦].

ومن هنا فإن التحديث يمتد في تأثيره إلى النظم المختلفة في المجتمع، والى نموذج الشخصية أيضاً. أي أنه مع تحول المجتمع من التقليدية إلى الحداثة يتحقق تحول عظيم في نموذج الشخصية لدى أعضاء المجتمع، حيث يكتسب الإنسان مجموعة حديثة من الصفات والخصائص، ويتحقق تحول في مجمل جوانب الحياة.

وعلى هذا فإن في مقدمة الخصائص التي يتسم بها الإنسان الحديث (Modern Man) هو العقلية الفعالة، إذ هو يؤمن بإمكان التحكم في الحاضر والمستقبل من خلال التخطيط وتطبيق الفكر العلمي والأخذ بالأساليب الحديثة بما فيها الأساليب التكنولوجية، كما أنه يؤمن بأهمية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية لمجتمعه[٧].

وقد أجريت دراسات ميدانية كثيرة لتحديد أهم سمات أو خصائص النموذج الحديث للشخصية، ومن بين تلك الدراسات ما قام بها الكس انكلز (A.Inkeles) وزملاؤه من جامعة هارفرد في عدد من الدول التي تتحول إلى الحداثة، واستطاع فريق البحث تحديد أهم سمات الإنسان الحديث في[٨]:

١- الانفتاح على التجارب الجديدة، سواء في مجال المعرفة (مثل سرعة التكيف والتوافق) أو في مجال الإقدام على نماذج سلوكية جديدة مثل الإقدام على تخطيط مستقبل الأبناء أو المشاركة في مشروعات المجتمع أو في التنظيم السياسي في المجتمع...

٢- التحرر من ضغوط السلطة التقليدية مثل سلطات الآباء والأسرة... يقابل ذلك الالتزام بالخضوع للسلطات الرشيدة مثل التنظيمات الحديثة في

---

(٦) معن زيادة، **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**، عالم المعرفة؛ ١١٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٧.

(٧) نبيل السمالوطي، **التنمية والتحديث: تحليل للأبعاد الاجتماعية والنفسية للتنمية الاجتماعية** (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٥)، ص ٦١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٣.

المجالات المختلفة كالمجال الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

٣- الإيمان بالعلم والتكنولوجيا وبقدرتهما على مواجهة مشكلات الإنسان.

٤- الإيجابية في مواجهة المشكلات وفي المشاركة في مشروعات المجتمع المحلي.

٥- ارتفاع مستوى الطموح والتطلع إلى المستقبل سواء بالنسبة إلى الذات أو الأبناء على المستويات التعليمية والمهنية والاقتصادية.

٦- الانفتاح على أجهزة الاتصال والاهتمام بمعرفة أحدث الأنباء سواء على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي.

٧- الاهتمام بعنصر الزمن وضبط المواعيد وتخطيط المستقبل والأحداث القادمة اعتماداً على الفكر العلمي.

ويؤكد انكلز على مجموعة أخرى من أبعاد التحديث السيكولوجي والاجتماعي أهمها سيادة اتجاه الإنسان نحو الزمن الحاضر والمستقبل بشكل أوضح من الاهتمام بالماضي، إلى جانب الاهتمام بالديمقراطية واحترام آراء الآخرين ووجهات نظرهم.

وهكذا فإن مجمل الدراسات ذات العلاقة تشير إلى أن التحديث يتضمن تحولات في الأنظمة، والعلاقات، والقيم، والشخصية، والثقافة والسياسة والاقتصاد. وهذا التحول ليس مجرد تقدم أو في حدود خطط تنموية، بل له قدر أكبر من السعة والشمول بحيث يكون للإنسان الحديث خصائص وسمات بعينها على المستويات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية. وعلى هذا أمكن القول: إن الإنسان هو الذي يصنع التحديث، وأن الحداثة هي التي تلد الإنسان الحديث.

والتحديث في جانب منه حركة فكرية تعتمد العقل، وترى في الوعي عاملاً مهماً في عملية التغيير. ويرى فكر التحديث أن بعض ما تركه الأقدمون قد شكل وما يزال يشكل سلاسل تحول دون الإبداع والابتكار والارتقاء، ومنه ما يشكل مظاهر للتخلف في الوضع الفكري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي.

والتحديث يحمل رؤى. فالتحديث الاقتصادي يتضمن، بالضرورة، رؤية

اقتصادية معاصرة، والتحديث الثقافي يتضمن رؤية ثقافية معاصرة، وهكذا بالنسبة إلى التحديث السياسي، ولمجمل جوانب التحديث الأخرى، بحيث يظهر التحديث أيديولوجياً في بلدان العالم الغربي، بينما يظهر التحديث منهجاً في بلدان العالم الانتقالية. ومن هنا يترتب أن تتضافر عمليات التغيير لتسجل نسيجاً جديداً من الأنظمة والمنظمات والعلاقات والأساليب والنماذج ذات التمييز في مجمل المجتمعات النامية، بما فيها المجتمع العربي.

وتعدد مفاهيم التحديث ومنطلقاته يجعل من الممكن القول إن هناك أنماطاً متعددة من المجتمعات الحديثة، كما أن تعدد مجالات التحديث تفرض أن ينظر إليه باعتباره عملية متكاملة، لذا يطلق عليه التحديث الشامل، غير أن كل نمط من التحديث ـ بالإضافة إلى الخصوصية ـ له معايير ومقاييس.

ويمكن النظر إلى التحديث باعتباره صياغة جديدة للمجتمعات معتمدة على أسس واقعية. وهذا ينفي بعض الأفكار التي ربطت التحديث بالصياغة الغربية الجديدة للمجتمعات الانتقالية، كما أن ربط التحديث بتوجهات وطنية ينفي، هو الآخر، عن التحديث صفة استعارة النظم الغربية وإحلالها في موضع النظم السائدة.

كما يمكن النظر إلى التحديث باعتباره منهجاً في التعامل مع ظواهر الماضي، والحاضر، والمستقبل، بحيث يؤول الماضي والحاضر معاً إلى مستقبل حديث على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذا فمع أن الحداثة قد نشأت في الغرب ويعود تاريخها إلى عصر النهضة في إيطاليا،أو من بداية تطور الظواهر العلمية والرياضية في القرن السابع عشر إلى الثورات السياسية في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أن الحداثة بعدما صارت منهجاً، لم تعد امتداداً للفكر الغربي، ولها اليوم خصائصها الوطنية إلى جانب خصائصها العالمية. وهذه الخصائص هي،قبل كل شيء، معايير اجتماعية لقياس مستويات الحداثة .. وان للحداثة قدرة لأن يتعامل الإنسان بعقلية عاقلة متجددة ويوفر لنفسه فرصاً جديدة منتفعاً مما تحصل عليه البشر من تطبيقات العلم والفن.

ولكن الفكر الغربي حاول ويحاول إقحام مقولاته في فكر مجتمعات البلدان النامية بما فيها الفكر العربي، لذا برز مفهوم في التحديث هو الغربنة التي تعني تبني نمط الحياة الغربية في عملية التحديث أو إحلال النظم الغربية محل النظم في المجتمعات النامية. وهناك من يصر على أنه لا مخرج لبلدان

العالم النامية من أزمتها إلا بالغربنة.

والتحديث ما دام تغييراً مرسوماً فهو ذو أفق مستقبلي، وهو في تأكيده على الروح العلمية يفرض صيغاً فكرية في التعامل مع الماضي والحاضر، ومع المستقبل أيضاً.

وكانت دراسة انكلز المسحية في الدول الأوروبية عن قطاعات من المواطنين، قد انتهت إلى أن هناك اتجاهات مشتركة لدى الأفراد المختلفين ثقافياً، منها الميل إلى تقبل الأفكار الجديدة، وتبني الأفكار المنهجية، والرغبة في إبداء الرأي، والإحساس بالوقت بما يجعله أكثر اهتماماً بالحاضر والمستقبل، والالتزام بالمواقيت، إضافة إلى إيمانه بإمكانية التحكم بالبيئة الطبيعية والاجتماعية وإمكانية التحكم بالحاضر اعتماداً على أسلوب الفكر العلمي.

والمشكلة الكبيرة على صعيد المجتمع العربي، أن الإنسان العربي لم يحسم الموقف إزاء الحداثة، أو هو ما يزال يتردد إزاءها. ومن هنا جاء حكم البعض على المجتمع العربي «أنه مجتمع تقليدي بكل أبعاد الكلمة»[٩]، بالإضافة إلى نعوت أخرى تصف الوطن العربي بأنه يعايش حالة التحديث معايشة هامشية. ومع أنه يرفض الغربنة، فهو ما يزال ينظر إلى التحديث ومتغيراته على أنه جزء غير منفصل عن الغربنة. و أن العرب لم يحققوا مستوى مقبولاً من النجاح في مواجهة التخلف رغم أن قضية التحديث هي الحدث الأكبر الذي يواجه الوطن العربي ويترتب عليه أن يخوضه لأنه لا يمتلك خياراً غيره.

وهناك من يشير إلى أن « الأسئلة المركزية الكبرى التي طرحت مع بدايات النهضة العربية، مطروحة هي الآن وبشكل من الحدة والمأساوية، بعد الإحباط المزمن والمتمادي بكل مشاريع النهوض والارتقاء، حيث ظل الواقع العربي على ترديه الاقتصادي والعلمي والسياسي والاجتماعي، دون ما أمل في تغيير جذري قريب تتضاءل معه أعداد الأميين والفقراء وتردم الهوة الثقافية بين العرب والغرب، وتنهض أنظمة دستورية ديمقراطية على أساس مبادئ المواطنة والمساواة السياسية واحترام حقوق الإنسان». .

---

(٩) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٢١٥.

لقد حفل عقد التسعينيات في القرن الماضي بكم هائل من الأبحاث محورها النهضة العربية وعوامل ترديها وانكسارها وإمكانات بعثها وانطلاقها من جديد. وأمام تجدد الأسئلة النهضوية على هذا الشكل تبرز حركة الردة المنفلتة من عقالها في أكثر من قطر عربي، حيث يواجه فكر التنوير محنة حقيقية يتعرض لها المستنيرون العرب إذ هم يتعرضون للإرهاب بشتى صوره وأشكاله وهو أعتى مما واجهه المستنيرون أبان القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[١٠].

ومن هنا يتضح الارتباط العضوي بين منهج التحديث وبين الوعي بالمستقبل، ذلك أن منهج التحديث ينطوي في مضمونه على قدرة الإنسان على صنع مستقبله، والأخذ بالروح العلمية، والمرونة في التعامل مع مشكلات الحاضر، وتبني تطلعات واقعية. وإذا كان التحديث أسلوب حياة فإن تحقيقه يتطلب وعياً حديثاً، كما أن الحفاظ على الحداثة وتطويرها يتطلب هو الآخر وعياً متجدداً.

(١٠) أكرم حلو، «شطب التاريخ ونسيانه يعوقان النهوض،» **الحياة**، ٢٠٠١/١/٣١، ص ١٠.

الفصل الخامس عشر

التحديث اللغوي
والوعي بالمستقبل

عند مطلع القرن التاسع عشر كانت قد ولدت تطلعات منفتحة للنهوض بالعربية حيث تهيأت لها ظروف جديدة. غير أن الأساليب المحافظة فرضت نفسها في التعامل مع اللغة عبر المجامع والمعاهد والمؤسسات الأخرى واللجان، فظلت العربية حبيسة أفق محافظ لا تقوى على الارتقاء، وظل المحافظون يفرضون الرأي، ويصدرون الحكم، وظل المنفتحون يتلقون الضربات ويعملون في الوقت نفسه من أجل إرضاء المحافظين كي يسلموا على الريش، ولن يسلموا.

اللغة هي نظام من الرموز المرئية أو المسموعة، اللفظية وغير اللفظية، التي تستخدم في تكوين الرسائل الاتصالية بقصد استحضار المعاني[١].

والرموز التي تستعين بها اللغة هي كل ما يستخدم عمداً ليحل محل شيء أو معنى، دون أن تكون بالضرورة صلة بين الرمز وبين ما يحل محله. وتكون الرموز عادة واضحة، إذ ينبغي أن تكون مرئية أو مسموعة، أو موضوع إحساس انفعالي. وتعد الرموز وحدات أساسية لأنظمة الاتصال، ومنها ما هو لفظي مثل كلمات اللغة المنطوقة، ومنها ما هو مطبوع، ومنها ما هو تمثيلي[٢].

وأمكن للإنسان أن يعبر عن الأفكار والأحاسيس والمشاعر عبر نظام رمزي، الأمر الذي مهد له أن يحيا حياة اجتماعية، وأن يمارس عمليات الاتصال وأن يتفاعل مع الآخرين ويتبادل التأثير، وأن يحقق عمليات عقلية معرفية كالتفكير والتخيل والتصور والتذكر، عبر أبنية لغوية، إذ إن اللغة سلوك بشري يرتبط بمجمل هذه الفعاليات وهي نشاط عقلي يحول الأفكار إلى أشكال رمزية ويحول الأشكال الرمزية إلى أفكار. وللغة إسهامها في تكوين

---

(١) Reed H. Blake and Edwin O. Haroldsen, *A Taxonomy of Concepts in Communication* (New York: Hastings House, [1975]), p. 6.

(٢) هادي نعمان الهيتي، **اللغة في عملية الاتصال الجماهيري** (بغداد: دار السامر، ١٩٩٧)، ص ٨.

اتجاهات الأفراد نحو الأشياء والموضوعات والأشخاص والأحداث، بما فيها الاتجاهات إزاء الماضي والحاضر والمستقبل، ولهذا لها تأثيرها في الشخصية الإنسانية وشخصية المجتمع وثقافته(٣).

ويتسع مفهوم الرموز ليشمل الأدب والفن إلى جانب اللغة. ومن هنا فإن الإنسان يعيش في عالم رمزي، وهو غير قادر على مقابلة الحقائق وجهاً لوجه بل يقابلها من خلال عالمه الرمزي، لذا فإن الإنسان هو في حقيقته، يحيا داخل أشكال لغوية، وصور فنية، ورموز أسطورية، وهو يرى أي شيء أو قضية من خلال هذا الوجود الذي هو من صنع البشر، لذلك يطلق على هذا الوجود الوسيط الصناعي (Artificial Medium)، ويتم ذلك عند تعامله مع الواقع أو الخيال(٤).

ومن هنا تعبر اللغة عن العالم، وعن البيئة، لذا فإن الناس لا يعيشون في عالم الأشياء من حولهم، بل في عالم الرموز الذي تعد اللغة جانباً أساسياً منه. و يمكن القول إن الإنسان لا يحيا في الواقع، بل في كيان من الرموز ولهذا، أيضاً، فإن الناس يتباينون في رؤيتهم للأشياء والأفكار، إذ هي لا تبدو لهم على حقيقتها، بل حسب مفاهيمهم عنها(٥)، وكأن الأفراد يعيشون في جو رمزي أكثر من كونهم يعيشون في الواقع(٦).

وقد أحدثت اللغة تغييراً واسعاً في العالم الاجتماعي للإنسان، فعن طريقها برزت طقوس اتصالية لم تكن ذات وجود من قبل. وعن طريقها تمكن الإنسان من فرض نمط تفاعلي بينه وبين الآخرين بشكل ساهم في تكوين المجتمع البشري، فالمجتمع الإنساني في جوهره، هو وجود اتصالي، سواء أكان هذا المجتمع متقدماً أم متأخراً، متحضراً أم بدائياً، ذلك أن الاتصال هو عصب التجمعات البشرية في تفاعلاتها وتشكلها ونموها، وفي صراعها

---

(٣) هادي نعمان الهيتي، «الظواهر اللغوية الحديثة في الخطاب الإعلامي العربي،» ورقة قدمت إلى: **بحوث المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب/ جامعة فيلادلفيا** (عمان: [د.ن.]، ١٩٩٧).

(٤) Joseph Gittler, *Social Dynamics* (New York: McGrow-Hill, 1972), p. 3.

(٥) Rudolf Franz Flesch, *The Art of Clear Thinking,* 7th ed. (London: Collier Book, 1962), p. 33.

(٦) James H. Campbell and Hall W. Hepler, *Dimensions in Communication: Readings* (New York: W.P.C.; Belmont: Wadsworth Pub., [1965]), p. 157.

وتعاونها، وفي تحللها وانقراضها، أيضاً[٧].

وعن طريق اللغة تمكن الإنسان من تطوير أسلوب حياته ومعاملاته مع الطبيعة والبشر فأصبح أكثر قدرة على تصوير تجاربه ومشاهداته والتعبير عنها بإشراك الآخرين فيها، وعن طريق اللغة سيطر الإنسان على عالم الطبيعة والأشياء بتسمية كل ما حوله لغوياً، وساهم في تشكيل خيوط المعرفة البشرية الأولية، ومن خلال النظام الرمزي (اللغة) استطاع الإنسان أن يضبط آليات تفكيره، وأن يشرك بني جنسه في عالمه الشخصي وأن يتعايش مع الآخرين[٨].

وهذا يعني أن وسائل الاتصال الجماهيري تنشر جواً لغوياً أو رمزياً يشكل جزءاً لا ينفصل عن الجو العام، وهذا الجو اللغوي يسبغ تأثيره في مجمل الجوانب النفسية والاجتماعية في المجتمع، ما دامت للغة علاقة بالسلوك والتفكير والشخصية والثقافة. وما دامت ترتبط بمواقف عقلية وعاطفية وبمجمل العمليات المعرفية، وعلى هذا فإن اللغة تستخدم في المراسم الاجتماعية، وفي إعطاء المعلومات والحصول عليها، والتعاون والسيطرة على البيئة، والإقناع، والحفاظ على التراث، وإجراء الطقوس الدينية، والتعبير عن الانفعالات، وصياغة المشكلات والتعبير عن الفكر، فضلاً عن المهمة الأساسية المتمثلة بالاتصال. واللغة ذات قوة وهيمنة على مجمل سلوك الإنسان ومجمل قدراته على الإنجاز، وهي تعطي لمستخدميها طريقة متفردة في الإحساس بالعالم ورؤيته والتصرف فيه، كما أنها تزود الفرد بالعبارات المناسبة لمختلف أوجه التعامل الاجتماعي. وعندما يتعلم الفرد تلك العبارات ويرددها في الظروف المناسبة فإنه يحاول أن يخضع سلوكه لما يقتضيه المجتمع، كما أن الثقافة والظواهر الاجتماعية المرتبطة بها - بحكم انتماء الفرد إلى المجتمع ـ تفرض سلوكاً لغوياً معيناً. وبذا تقوم اللغة بتشكيل معتقدات الأفراد وتوجهاتهم النفسية حيث إن عالم الواقع يرتكز، إلى حد كبير، بطريقة لا شعورية، على العبارات اللغوية، أي أن اللغة تتدخل في تحديد رؤية وشعور الإنسان بذاته وإدراكه للواقع القريب والبعيد، وللعوالم الفكرية والفلسفية والروحية، فضلاً عن العالم المادي الطبيعي والصناعي الذي يحيا فيه[٩].

---

(٧) عبد الله الطويرقي، **علم الاتصال المعاصر**، ط ٢ (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧)، ص ٢٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٩) الهيتي، **اللغة في عملية الاتصال الجماهيري**، ص ٣٨.

وعلى أساس ذلك تعد اللغة صورة من صور الحضارة، إذ هي تعبر عن تلك الحضارة وعن تناقلها وحفظها وانتشارها، كما أنها تشكل أحد العناصر المكونة لها. وهذا العنصر ذو أهمية في الحياة الإنسانية، فاللغة هي أساس شعور الجماعة بانتماء بعضهم إلى بعض، واشتراكهم في الذكريات نفسها سواء أكانت تاريخية أم ثقافية أم اجتماعية. وهي من خلال وظيفتها الاتصالية تعكس الفكر وتعبر عنه، فإذا كانت الأفكار تعكس الواقع فإن اللغة هي شكل من أشكال الوجود المادي لتلك الأفكار. لذا تؤثر اللغة في محتوى الفكر، حيث إن النهضة الفكرية تبدأ من النهوض باللغة، وطرائق استخدامها، وهي ـ مستعينة بالأنماط الثقافية الأخرى ـ توجه الإدراك والتفكير في اتجاهات معينة.

ومن جانب آخر فإن اللغة تحدث تأثيرات عاطفية أو انفعالية، حيث إن هناك لغة محملة بالانفعال إلى جانب اللغة الحيادية.

ويمكن القول إن اللغة تشير إلى وقائع اجتماعية و نفسية تحدث خارج الفرد وتمارس ضغطاً عليه، وهي تدخل في الضمير الجماعي مما يجعل من اللغة قوة مهيمنة تفعل فعلها في المجتمع.

وعلى هذا فإن شيوع لغة رصينة ورفيعة عبر عمليات الاتصال المواجهي والجماهيري يشكل عاملاً في شيوع ما هو رصين ورفيع لغوياً وفكرياً وعاطفياً لدى المجتمع، كما أن شيوع الأنماط المرضية كاللفظية، والتشدق تشكل عاملاً لشيوع الأفكار الجوفاء.

ويستعين الإنسان باللغة في تحقيق وظائف أساسية يمكن تحديدها في الآتي(١٠):

١- الوظيفة الاتصالية، المتمثلة في تكوين أشكال لغوية تحمل معاني (أفكاراً ومشاعر) يمكن تناقلها بين الأطراف بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

٢- الوظيفة التجريدية، المتمثلة في تجريد الواقع أو اختزاله وتحويله إلى رموز، مما يتيح للإنسان فهمه وضبطه، بدرجة ما.

٣- الوظيفة التعبيرية، المتمثلة في إثارة الانفعالات أو التعبير عن

---

(١٠) انظر: هادي نعمان الهيتي، «لغة الإعلام والنهضة القومية،» ورقة قدمت إلى: **اللغة العربية والنهضة القومية** (ندوة) (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٧)، ص ٩٤.

المشاعر أو تحريك العوامل النفسية للآخرين.

٤- الوظيفة التوجيهية المتمثلة في حفز الآخرين نحو ميل أو اتجاه أو سلوك ما، اعتماداً على استمالة عقلية أو عاطفية.

٥- الوظيفة التعميمية المتمثلة في إعمام إلى ما هو مماثل أو مشابه نسبة إلى صفة أو فصيلة، أو مجموعة أو جماعة.

وهذه الوظائف يمكن لها أن تقود إلى استنتاج عدد من خصائص اللغة، وما يربط بينها وبين السلوك التنبؤي والمستقبلي.

كما أن هذه الوظائف تجعل اللغة وقد ارتبطت بمجمل أوجه السلوك الإنساني ومجمل الفعاليات النفسية والعقلية. وفي هذا المجال يمكن تشخيص عدد من المظاهر الأساسية منها:

ارتباط اللغة بالعمليات العقلية المعرفية: ترتبط اللغة بالعمليات العقلية المعرفية كالتفكير والتخيل والتصور والتذكر، حيث إن الفرد يمارس هذه العمليات من خلال اللغة، وهذه كلها تقدم صوراً وذكريات ومفهومات عن الأشياء والأشخاص والموضوعات. وتوفر تصنيفات في هيئات جاهزة، وأساليب من التجارب، وتجسد الخبرات الإنسانية مما يتيح للأذهان تأملها والوقوف عليها، إذ لا يمكن التفكير ـ مثلاً ـ دون استخدام وحدات الفكر ووحدات الفكر هي وحدات اللغة.

واللغة تجسد الأفكار في أوعية اتصالية، ومن هنا وصفت بأنها مرآة العقل إذ هي تعبر عن الإنجازات الفكرية للناطقين بها. وكان اهتمام ليبنتز الناقد اللغوي الألماني ينصب على تحسين اللغة الألمانية كي تصبح «أداة» للتفكير الصحيح[(١١)].

وتملي اللغة بقدر أو بآخر، طريقة التفكير، وهذا أحد العوامل التي جعلت المجتمعات تفكر بطرائق مختلفة. وكثيراً ما تنسب إلى اللغة العربية ظهور بعض السمات في الفكر العربي.

---

(١١) فلوريان كولماس، **اللغة والاقتصاد**، ترجمة أحمد عوض؛ مراجعة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ ٢٦٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠). ص ٩ ـ ١٠.

ارتباط اللغة بشعور الأفراد بالانتماء: توفر اللغة أساساً لشعور الأفراد بانتمائهم، وإدراك الأفراد لمشاعر التضامن، حيث تبدو كأنها قوة تقرب بين الأفراد وتوثق بينهم الصلات، إضافة إلى أن اللغة هي أساس اشتراك الأفراد في الذكريات التاريخية والثقافية والاجتماعية، أي أنها تسهم في بلورة وعي الأفراد بالعلاقات في ما بينهم. وقد تتضافر عوامل تدفع بذلك الشعور نحو الاشتراك، وتحمل مسؤولية التحرك بالمجتمع في ما يطلق عليه الوعي. ومن هنا كان وجود لغة مشتركة مع توفر الاتصال في بيئة ما عاملاً يتيح المجال للقول بوجود جماعة لغوية.

ارتباط اللغة بالتأثير المتبادل والتفاعل الاجتماعي: تعد اللغة أساس تفاعل الأفراد اجتماعياً أو اتصالياً من خلال تبادل التأثير، وما ينطوي عليه من توافق أو تكييف أو مسايرة أو مغايرة، وبذا تسهم اللغة في رسم سلوك الأفراد والجماعات من خلال تشكيلها صيغاً للتعامل الاجتماعي.

ارتباط اللغة بعمليات التحول في المجتمع: بفضل دور اللغة في السلوك والتفكير والاتصال والتجريد، والتعميم، والمشاركة، والتفاعل، والانتماء، فإنها تعد العامل الأساسي في إحداث التأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات وبلورة الوعي الإنساني وتطوير الثقافة والحضارة.

واستناداً إلى ذلك يمكن الربط بين مجمل عمليات التحول نحو المستقبل وبين اللغة ما دامت للغة تلك الفاعلية في مجمل جوانب السلوك الإنساني، بحيث يمكن القول إن اللغة طريق أساس في مضي المجتمع نحو المستقبل، ما دامت لها عوامل فكرية، وما دامت، من الجانب الآخر، لحركة التغيير الاجتماعي والثقافي عوامل فكرية واتصالية.

والإشارة إلى العوامل الاتصالية، توجب التذكير بأن النهضة العربية كانت قد أعقبت ـ زمنياً ـ عصر التنوير في أوروبا في القرن الثامن عشر، والذي طغى فيه تأكيد رواده من الفلاسفة والأيديولوجيين والباحثين على أن الإنسان قادر على تغيير ظروفه المادية والمعنوية تغييراً إيجابياً عن طريق العقل والجهد المنظم والواعي.

ولكن اللافت للنظر أن عصر النهضة الحديثة في الشرق العربي لم يشهد حركة عربية تحديثية خالصة تعمل على الاستيعاب الكلي والجوهري للحضارة

الغربية بإحلال النظرة العقلية العلمية محل النظرة الغيبية .. وما برز ضمن هذا الاتجاه يمثل نماذج فردية[١٢].

وعملية النهوض باللغة هي قرينة النهوض بالإنسان العربي وإنمائه وتحديثه، ومثلما يحتاج تطوير المجتمع إلى عمليات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية وفكرية عبر مؤسسات مجتمعية، فإن اللغة في حاجة، هي الأخرى، إلى عمليات حاسمة، ومخطط لها، ولها صفة الاستمرار.

وكان الدكتور طه حسين قد أشار، ذات مرة،الى أن العربية لن تتطور ما لم يتطور أصحابها أنفسهم، ولن تكون لهم لغة حية إلا إذا حرص أصحابها على الحياة، ولن تكون قادرة على الوفاء بحاجات العصر إلا إذا ارتفع أصحابها إلى مستوى العصر ثقافة وسلوكاً وإسهاماً وأخذاً وعطاء.

وحين يراد للعربية أن تكون طريقاً إلى المستقبل، فينبغي أن تكون، بجدارة، لغة علم، إلى جانب كونها لغة فن وأدب. ويتطلب ذلك جهداً لغوياً وجهداً علمياً وتعليمياً واتصالياً، وعلى مستوى جماهيري. و أن يسبق هذا وذاك تبلور وعي بتحديث اللغة، وأن يكون المختصون بالعلوم الطبيعية والإنسانية بما فيها علوم اللغة وعلوم الاتصال أول المتحدثين، وأن يكون اللغويون آخرهم.

وهناك ربط محكم بين الارتقاء واللغة، على أساس أن اللغة تضيف جديداً إلى عالم الإنسان، وأن الوسيط المهم لحضارة الإنسان هي ذلك النظام من الرموز الذي يتوسط بين المؤثر والمتأثر.

واللغة من جانب آخر، تجسيد للوعي، بما في ذلك الوعي بالمستقبل إذ هي تيسر عمليات التغيير الاجتماعي، لذا تتطلب حركة التطور استعمال لغة موحدة يتهيأ الاتصال من خلالها بين جميع الأعضاء في المجتمع.

وكانت اللغات الأوروبية المشتركة قد مثلت من وجهة نظر سيكولوجية وسائل جديدة نوعياً للتوحيد الاجتماعي، متوافقة مع النمو الاقتصادي ومساعدة على اطراده .. كما أن التطورات الثقافية والسياسية تركت آثارها في

---

(١٢) محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠: دراسة في خصوصية الجدلية العربية** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١)، ص ١٠.

اللغات، بما في ذلك، التطورات الأوروبية في عصر النهضة .. وفي اليابان، وهو بلد متجانس لغوياً، بدرجة عالية، وبعد انفتاح اليابان الاضطراري على الغرب أدت الإصلاحات اللغوية البعيدة المدى خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وفي جيل واحد، إلى انتشار اللغة الموحدة على نطاق واحد، والتي أسست على نمط جديد(١٣).

ومع أن للغة وظائف اتصالية وتعبيرية، فإن هناك من يستثمرها لتحقيق أغراض تضليلية. ويبدو ذلك واضحاً في بعض أساليب الدعاية السياسية حيث يتم التلاعب بالألفاظ بقصد تحقيق هيمنة على الأفكار.

وكان قد تكرر ورود الرأي القائل إن لغتنا العربية على مدار العصور السابقة ـ وفي رأي علماء البلاغة والبيان - هي لغة أناقة وزخرف ومبالغة وتهويل. ومن هنا كان النغم والوزن والموسيقية والرنين من عناصرها الرئيسة، وصفاتها الملتصقة بها، وقد قادت هذه إلى فكرة مؤداها: عناية اللغة العربية باللفظ أكثر من المعنى(١٤).

وهنا يعلق أحد الكتاب بالقول « إن الأمة العربية في حاجة لأن تكتسب القدرة على أن تبرأ من رنين اللفظ حتى لا يصفها الآخرون بأنها ظاهرة صوتية»(١٥).

وهناك تعليقات تدعي حلول الأقوال محل الأفعال في الحياة العربية، وأن العربي يرى العالم من خلال ستار من الألفاظ دون أن يواجه الكثير من الحقائق كما هي.

وفي المجال نفسه هناك إشارات إلى أننا ما زلنا نؤثر تجريد الظواهر الطبيعية والاجتماعية على ملاحظتها، وما نزال منصرفين إلى صناعة الكلمات عن صناعة الأشياء، نستعيض بالرموز والخواطر عن الملاحظات والتجارب. وما نزال مأخوذين بالقياسات الكلامية ين أحوالنا الحاضرة والماضية وبالقياسات الأيديولوجية مع أحوال الآخرين، وما نزال مفتونين بهذه

---

(١٣) كولماس، المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥١.

(١٤) فاروق شوشة، **لغتنا الجميلة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [١٩٧٣])، ص ١٩.

(١٥) مصطفى الفقي، **تجديد الفكر القومي**، الأعمال العامة، مكتبة الأسرة، ط ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).

القياسات التجريدية عن البحث المنهجي الذي يمكن أن يوفر قاعدة النظر المستقبلي لحقيقة أحوالنا(١٦).

وهناك إقرار أن في اللغة العربية قدراً واضحاً من اللفظية (Verbalism) أو الببغاوية (Verbosity). وتعد هذه الظاهرة في عداد الأمراض اللغوية في الثقافة، إذ هناك من يردد الألفاظ مجرد ترديد، ويجد في الإجابات اللفظية الجاهزة ردوداً شافية عن الكثير من الأسئلة والمواقف والمشكلات التي يتطلب الأمر فيها إعمال العقل.

وتمثل هذه الظاهرة خطراً ينجم عن التفكير بواسطة الصور الذهنية للكلمات، حيث تتسلط الكلمات على التفكير وتصبح المعاني ثانوية، وبذلك تستعمل الألفاظ من غير إدراك صحيح لمعناها، أو الظن أنها مفهومة المعنى(١٧).

ويحدد أحد أساتذة التاريخ فترة ظهور اللفظية في العربية، فيشير إلى أن اللغة العربية عرفت القوالب الجامدة واللفظية بعد القرون الثلاثة أو الأربعة الأولى(١٨)، وأن عصور الانحطاط اللغوي تشهد الاهتمام باللفظ أكثر من الاهتمام بالمعنى.

وقد أشارت إستراتيجية تطور التربية العربية إلى هذه الظاهرة ودعت إلى نبذها، إذ جاء فيها أن التعليم الذي كثيراً ما يتصف باللفظية يعول على ظاهر الألفاظ أكثر مما يعول على دلالاتها. ويقف عندها متفرقة دون المفاهيم والمبادئ والنظريات التي تنتظمها مما يقتضي تطوير الواقع وتجديد الحياة(١٩).

ويدخل في نطاق اللفظية أكثر من سلوك لغوي بما في ذلك اللغو (Over Communication) أو إثارة الحماس والاهتياج والمبالغات أو الإفراط في

---

(١٦) حسن صعب، **تحديث العقل العربي: دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة للتقدم العربي في العصر الحديث** (بيروت: دار العلم للملايين: ١٩٦٩).

(١٧) عبد العزيز عبد المجيد، **اللغة العربية: أصولها النفسية**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٦)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(١٨) شاكر مصطفى سليم، «الأبعاد التاريخية لأزمة التطور الحضاري،» ورقة قدمت إلى: **أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي: وقائع ندوة الكويت ما بين ٦ ـ ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٤**، إعداد وإشراف شاكر مصطفى (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٥)، ص ٦٢.

(١٩) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **استراتيجية تطوير التربية العربية** (القاهرة: المنظمة، ١٩٧٦)، ص ٢٦٧.

التعبير عن طريق الإشارات والحركات .. ويتلاءم اللغو، بصورة خاصة، مع المسايرة الاجتماعية حين ينطلق الناس في الحوار الجماعي دون أن يشعروا بأية حاجة إلى التقييم أو النقد، حيث يعد اللغو تجسيداً للمسايرة، أي شكلاً من أشكال «عدم الحوار» مما يعمل على تعطيل الإبداع من خلال أنماط جامدة في التعامل .. والمسايرة أكثر من مجرد سلوك تقليدي، فهي تفترض موقفاً ذهنياً يتهرب من المواجهة المباشرة، ومن معالجة المشكلات من جذورها،موقفاً يفتش عن الحلول في مستويات مؤقتة[٢٠].

وعلى هذا يشار إلى أن هناك ضرورة لأن يتحول العقل العربي من صناعة الكلمات إلى صناعة الأشياء، ومن اجترار المنظومات والأراجيز إلى نظم الفكر والحياة[٢١].

واللفظية تحمل خلطاً بين اللغة والفكر، وإخلالاً بالعلاقة بينهما، ولهذا قيل « إن بين الفكر واللغة رابطة ليس القصد منها أن كل نطق بألفاظ من اللغة يكون فكراً، إذ إن من النطق ما هو هراء وتخليط»[٢٢].

ويدخل ضمن اللفظية ذلك الخطاب الذي تزيد فيه نسبة العاطفة بحيث لا تنوب عن العقل .. وفي هذا المجال يشير أحد الكتاب الى أن « الخطاب العربي المعاصر قليلاً ما ينطلق من تحليل الواقع. وبعبارة أخرى، فالأسئلة الكبيرة التي تطرحها كثيراً ما تمليها المطامح والرغبات أكثر مما يمليها الواقع والممكن .. خاصة أن الفكر القومي بدأ مرحلته التنظيرية بخطاب عاطفي رومانسي .. له صفة ميتافيزيقية، أي هو لا يرشد إلى حل ولا إلى عمل، وإنما يكرس وضعية يعيشها الوعي العربي»..

ثم يصدر ذلك الكاتب حكماً على الفكر العربي، فيصفه بأنه كثيراً ما يتكلم لغة تفتقر إلى التأسيس النقدي، سواء على مستوى المفهوم أو على مستوى التطلعات المستقبلية[٢٣].

---

(٢٠) هشام شرابي، «العائلة والتطور والحضاري في المجتمع العربي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٤٢٤.

(٢١) صعب، **تحديث العقل العربي: دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة للتقدم العربي في العصر الحديث**، ص ٤.

(٢٢) زكي نجيب محمود، **تجديد الفكر العربي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧١)، ص ٢١٥.

(٢٣) «حول الأوضاع العربية الراهنة: مقابلة مع د .محمد عابد الجابري،» أجرى الحوار فرحان صالح، **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ١١٤.

ويشير كاتب آخر في مستهل حديثه حول «من اللغة تبدأ ثورة التجريد» بالقول : «لست أتصور لأمة من الأمم ثورة فكرية كاسحة للرواسب، إلا أن تكون بدايتها نظرة عميقة تراجع بها اللغة وطرق استخدامها، لأن اللغة هي الفكر، ومحال أن يتغير هذا بغير تلك.

ويذكر أن الفرنسيين في ثورتهم الكبرى عام ١٧٨٩ ما كادوا يعلنون الثورة السياسية الاجتماعية حتى اجتمع رجال الفكر منهم ليبحثوا في اللغة على أي نحو يتصورونها، وفي أي اتجاه يوجهونها...وكان أن أخضعت اللغة الفرنسية للتأمل والبحث إذ أكدت الآراء على أن عملية الفكر مستحيلة بغير اللغة ورموزها .. وأن تكوين الأفكار وثيق الصلة بتكوين الكلمات، فكل علم يمكن رده إلى لغة أجيدت صياغتها... وأن اللغة ليست لمجرد التعبير عن أفكار بل هي جزء لا يتجزأ من عملية التفكير نفسها... وأن تطوير العلوم مرهون بتطوير اللغة، ومن المستحيل أن يتغير للناس فكر دون أن تتغير اللغة في طريقة استخدامها.

وحين يأتي ذلك الكاتب إلى العربية يشير إلى أن الأمل المنشود هو أن تتطور اللغة العربية بحيث تحقق شرطين : أن تحافظ على عبقريتها الأدبية، أولاً، وأن تكون وعاء للاتصال وليس طريقة لترنم المترنمين ثانياً[(٢٤)].

ويذكر أحد الكتاب العرب أن « معاناة اللغة العربية تنبع من تناقض وظيفتها العاطفية ووظيفتها الاتصالية، وعوائق العربية عن تأدية دورها كلغة علم ناتجة عن تغليب دورها العاطفي... وعلى الرغم من الإصرار اللفظي على أن اللغة العربية ينبغي لها أن تصبح أداة معرفية، لا يزال الإصرار على الجانب العاطفي هو الغالب»[(٢٥)].

وقد شهد الوطن العربي، مع مطلع القرن التاسع عشر، أحداثاً آلت إلى تأثيرات اجتماعية وثقافية فيه، حيث توفرت فرص اتصالية بين العرب والغرب. ومع أن شكل الاتصال في بدايته كان قد تمثل في حركات غزو عسكرية، ابتداء من حملة نابليون ١٧٩٨، إلا أن تلك الحركات اتخذت أشكالاً اتصالية أخرى، وتزايدت فرص الاتصال عند ظهور وسائل الاتصال الحديثة

---

(٢٤) محمود، المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢١٥ و٢٢٣.

(٢٥) حسين قبيسي، «السوسيولوجيا العربية بين العلم والإيديولوجيا: للعلم لسان أم ألسنة؟ وأسئلة أخرى،» **باحثات،** العدد ٣ (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)، ص ٣٤٤.

كالكتب، والصحف، والسينما، والإذاعة والتلفزيون، واتخذت الأنماط الاتصالية أشكال الإعلام، والدعاية، والعلاقات العامة، والحرب النفسية، والإعلان. وكان الوطن العربي، قبل بدء النهضة ببضعة قرون في عزلة اتصالية عن العالم، وكانت الهيمنة العثمانية قد أصابت مفاصل المجتمع العربي بالشلل، بما فيها تدهور اللغة العربية[٢٦].

وكان إحياء اللغة العربية من بين أهداف النهضة الأساسية حيث أنشئت المطابع العربية، وأسست دور الصحف والنشر والمدارس والمكتبات، مما وفر فرصة للنهوض بالعربية وتنمية ألفاظها وتجديد أساليبها وتطويعها لمسايرة الحضارة[٢٧]، حيث تشكل اللغة صورة من صور الحضارة، ولا يمكن تصور أي من الحضارات التاريخية المعروفة دون تصور اللغة أو اللغات التي عبرت عنها، حيث تعبر اللغة عن الحضارة من خلال المفردات والتراكيب[٢٨].

وكانت اللغة العربية قد خضعت لأوضاع اتصالية صعبة خلال القرون الخمسة التي أمضاها الوطن العربي تحت وطأة الحكم العثماني، ولكنها وجدت نفسها في أوضاع جديدة بعد إطلالة القرن التاسع عشر بعد حملة نابليون.

وكان من بين مظاهر الاهتمام بالعربية إنشاء المجامع اللغوية أو المجامع العلمية المعنية باللغة، مثل مجمع اللغة العربية في دمشق الذي كان باسم «المجمع العلمي العربي» ومجمع اللغة العربية في القاهرة، والمجمع العلمي في بغداد منذ العقود الأولى في القرن العشرين. لكن النشاط المجمعي اللغوي يتعامل بكثير من التماهل مع قضايا الأخذ بمتطلبات العصر، ولم يكن ذلك غريباً حيث إن المجامع منذ نشأتها، ميالة إلى المحافظة أكثر من ميلها إلى التجديد،إذ تنشغل كثيراً بتقليب هذا الأمر أو ذاك على الوجه والقفا، لذا يقال إن التطورات اللغوية هي وليدة المجتمع دون أن تكون وليدة المجامع.

ويشير أحد عشاق العربية بالقول «... ولعل لغة من اللغات لم يسىء إليها أصحابها مثلما أسأنا إلى لغتنا العربية. وتحت شعار كثيف من دعاوى الحرص والغيرة والحفاظ اتخذ بعض منا موقفاً متعصباً بالغ الجمود والتحجر من محاولة

---

(٢٦) الهيتي، «لغة الإعلام والنهضة القومية،» ص ٩٢.

(٢٧) إبراهيم أنيس، **اللغة بين القومية والعالمية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢٨) قسطنطين زريق، **في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري،** ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٩٧.

وضع لغتنا الجميلة في إطارها وموضعها الصحيح من قضايا العصر... وبداية الخطأ في هذا الموقف المتعنت تكمن في إصرار هذا البعض على النظر إلى لغتنا بامتداد تاريخها الطويل - باعتبارها ـ نسقاً واحداً لم يتغير ولم يتطور. . »[٢٩].

ومع أن القرن العشرين شهد تأكيداً أن اللغة ملك لمستخدميها ولهم أن يتصرفوا فيها بقدر ما تقضي الحاجة، وهي ظاهرة اجتماعية تخضع للتغير والتطور، إلا أن هناك قوى لم تستوعب بعد معنى التطور اللغوي، وهي تقف اليوم في مواجهة التيارات الجديدة دون تمحيص أو تروٍ، حيث تقف العواطف في الصدارة.

وإذا كانت اللغة العربية قد استجابت للتطور في مجال الإنتاج الأدبي، فإن ذلك التطور لم يبلغ إلا مستوى واطئاً في المجالات العلمية والتقنية وعلى مستوى المصطلح في مجال العلوم والتطبيقات العلمية.

هناك تحفظات كثيرة، وتحذيرات، ودعوات خائفة من التطورات النسبية في اللغة العربية .. وهذه كلها تتجاهل مطالب العصر والمواقف والإيقاعات الجديدة، وما يتطلبه ذلك من وجوب الارتفاع بإيقاع اللغة إلى إيقاع الحداثة وإنجاز التطويع في بنية اللغة ومفرداتها وفي أساليبها، وأن أي توان في هذا يبدد كل تقدم[٣٠].

وعلى هذا فإن حصائل الفكر العربي حول العلاقة بين اللغة وبين أي صيغة نهضوية، ما تزال وليدة ربط لم تحبك أواصره في علاقات منهجية. وهنا نجد أن واحداً من أساتذة الفلسفة والفكر العلمي في الوطن العربي، يفرد فصلاً كاملاً بعنوان «ثورة في اللغة» ويعرض في ثلاثة مباحث بعناوين «من اللغة تبدأ ثورة التجديد» و«من حضارة اللفظ إلى حضارة الآراء» و«نقلة من اللفظ إلى معناه» دون أن يتضح من مجمل الفصل ومباحثه العلاقة بين اللغة والتجديد، باستثناء القول في استهلال الفصل :

«لست أتصور لأمة من الأمم ثورة فكرية كاسحة للرواسب، إلا أن تكون بدايتها نظرة عميقة عريضة تراجع بها اللغة وطرائق استخدامها، لأن اللغة هي الفكر، ومحال أن يتغير هذا بغير تلك...»[٣١].

---

(٢٩) شوشة، **لغتنا الجميلة**، ص ٦ ـ ٧.

(٣٠) الهيتي، «الظواهر اللغوية الحديثة في الخطاب الإعلامي العربي».

(٣١) محمود، **تجديد الفكر العربي**، الفصل ٧.

ويتكرر الأمر نفسه في كتاب تزامن وضعه مع الكتاب السابق في فصل بعنوان «التحول من صناعة الكلمات إلى صناعة الأشياء»[٣٢].

ومن بين مشكلات العربية هيمنة اللهجات العامية على لغة الكلام، وامتدادها إلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها اللغة الوسطى، هذه اللغة التي لا تمتلك رصيداً كافياً من الألفاظ، كما أنها خليط من الفصيح والعامية.

وعلى الرغم من ظهور علوم إنسانية تخضع اللغة للبحث العلمي مثل علم اللغة النفسي، وعلم النفس اللغوي، وعلم اللغة الاجتماعي، وغيرها، إلا أن مجالات الدراسات اللغوية ما تزال بعيدة عن نطاق البحث التجريبي وعن نطاق البحوث الميدانية في الوطن العربي. وقد قاد ذلك، وما يماثله من ظواهر، إلى صدور فروض وأحكام عن واقع الفكر العلمي العربي، على أساس أن الفكر العربي يميل إلى تجريد الظواهر الاجتماعية والطبيعية، ويكتفي بتكوين أجواء رمزية وأيديولوجية عن الموضوعات والأحداث، دون الميل إلى إخضاع هذه وتلك للملاحظة والتجربة العلمية.

ومن خلال هذا كله يتضح أن الوعي بالمستقبل يرتبط، بهذا الشكل أو ذاك، بالتجديد اللغوي، ما دامت اللغة إطاراً من الرموز من حولنا نتعرف إلى الأشياء والأفكار والأشخاص من خلالها، مثلما نتعرف إلى الزمن بأبعاده، بما فيها المستقبل.

---

(٣٢) صعب، **تحديث العقل العربي: دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة للتقدم العربي في العصر الحديث**، الفصل ١.

الفصل السادس عشر

المتغيرات الدولية
ودواعي الوعي العربي بالمستقبل

يوم لم يكن الاتصال دولياً، ويوم كانت للأفكار مراكب تقف طويلاً عند مراسيها، استشعر المفكر العربي ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦)، عن بعد، بدايات ما يحصل في أوروبا من تحولات في النظرة إلى الزمان بأبعاده، ومن تغيرات في الوعي، ومن ابتداعات في الأدب والفن وانبلاجات في العلم..

ويبدو أن ذلك المفكر راح يتأمل مبهوراً، وهو يتمتم: إن أشياء تحصل هناك، والله وحده، يعلم سر ما يحصل !

تتحسس المجتمعات كلها لحركة التغيير الواسعة في العالم، ولكن درجات تحسسها تتباين، ذلك أن هناك متغيرات متعددة تتبادل التأثير مع حيوات المجتمعات، بما فيها حياة المجتمع العربي.

وتجد المجتمعات نفسها وهي تعيد النظر في مسائل متعددة، بما فيها قضايا الماضي والحاضر والمستقبل، أن حركة التغيير المتمثلة بمجمل الفعاليات الإرادية مرتبطة، بقدر أو بآخر، بما يحصل في العالم من تغييرات. والمجتمع مع أنه أداة التغيير غير أن ذلك التغيير لا يحصل له في معزل عن التطورات العالمية. ومن هنا فإن هذه التطورات ـ شئنا أم أبينا ـ ستكون عوامل ذات تأثير في صور شتى بما فيها الصورة المستقبلية، بل إن تلك التغيرات العالمية تشكل واحدة من مصادر أي نموذج يسعى أي مجتمع إلى بنائه، حتى لو كان النموذج مختلفاً أو متفرداً ومن غير الممكن تكوين وإدامة بناء مقطوع الجذور عن حياة العصر، ذلك أن العالمية (Universalism) تفرض وجودها اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ومن الملاحظ أن كثيراً مما يجري في الوطن العربي ناجم، بمقادير متباينة، عن متغيرات إقليمية ودولية، وان أمر إحداث الكثير منها مقرر سلفاً من قوى خارجية كبيرة أو كبرى، خاصة أن لتلك القوى قدراتها على تسيير الأمور

وفقاً لمصالح محددة، وبالذات، في الأحوال التي تلقى قبولاً أو سنداً عربياً رسمياً.

واليوم يطرح الوضع الدولي متغيرات ليست ذات تأثير في الأمة العربية وحدها، بل هي تشغل العوالم كلها. وإذا كانت الأمم والعوالم تتخذ لنفسها مواقف إزاء هذه المتغيرات فإن ذلك يفرض على العرب أيضاً أن يأخذوا وهم يتطلعون إلى المستقبل ذلك بنظر الاعتبار، ويحددوا الموقف، ويتخذوا الإجراءات الفكرية والعملية لرسم الصورة الجديدة بدل أن يظلوا يطيلون المكوث في فترة تلكؤ عريضة، أو أن ينساقوا إلى المواقف صاغرين.

ويقتضي الوضع في الحساب أن هناك جماعات تتحرك باستمرار بقصد إحداث تأثيرات واسعة في أوضاع العالم ونظمه، ومنها ما تريد بها كبح جماح ما تحقق عبر القرن العشرين من تجارب وما تبلور من أنظمة، وما استقر من مبادئ لصالح الإنسان وحقوقه بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

وبلورة الوعي بالمستقبل في هذه الظروف التي تزداد فيها المتغيرات الدولية تأثيراً له أهمية أعمق، ذلك أن من المحتمل أن تظهر ردود أفعال في الوطن العربي تبدو في أشكال انزواء أو عزلة أو تشدد أو مقابلة انفعالية تحت ذريعة مواجهة بعض الظواهر كالعولمة أو غيرها، بينما هي في حقيقتها مواجهة لحركة الارتقاء والنهوض. وهذه المواجهة الأخيرة يمكن أن تتخذ شكل أيديولوجيات تضاد الارتقاء وتقف على النقيض منه وتفتعل التبريرات لمواجهته. وإذا كان هذا الأمر قد حصل في الوطن العربي في تاريخهم المعاصر فإن احتمالات حصوله من جديد قائمة ومستمرة، حيث تمت وتتم مقابلة الجديد تحت ذرائع لا حصر لها ولا عد.

وهذا يعني أن وجود ظاهرة عالمية قد لا يمتد تأثيرها في الوطن العربي من خلال ما تحمله من مضمون أو أهداف بقدر ما يتكون من ردود أفعال إزاءها لا تضاد الظاهرة وحدها بل تبرر الوقوف بالضد من الارتقاء ومن أفكاره ومبادئه، وتوفر فرصاً لتبرير الانكفاء. ومن بين العوامل التي تنتهي إلى تلك المواقف، القصور في مستوى الوعي، حيث إن الوعي هو جزء من البيئة التي يترتب تكوينها لتحديد الموقف من المتغيرات بصورة عقلانية، وليس نتيجة ردود أفعال انفعالية.

والمتغيرات الدولية، في فاعليتها الحاضرة والمقبلة، تختلف إلى حد كبير عن المتغيرات التي سبق لها الحدوث في الماضي، ذلك أنها نتيجة تداعيات

جديدة، كما أنها تغيرات جذرية، ومنها ما هو انقلابي. يضاف إلى ذلك أن دواعيها ليست واحدة بل هي وليدة مناشئ متعددة. ومن هنا فإن الوطن العربي لا يمتلك الخبرة الكافية للتعامل المستقبلي معها إذ إن التعامل من قبل كان يقوم على مسلمات قديمة أو متواترة، في وقت يقتضي التعامل الجديد أفقاً مستقبلياً جديداً يأخذ في اعتباره طبيعة المتغيرات ومجمل تداعياتها.

وهكذا فإن تكوين رؤية اجتماعية عن المستقبل يقتضي أخذ مجمل المتغيرات العالمية، والظروف الداخلية في الاعتبار لما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر في آفاق ذلك المستقبل، ما دام من غير الممكن تكوين صورة مستقبلية في معزل عن العالم. إلا أن بوسع هذا المجتمع أو ذاك أن يضع البدائل ويفاضل بين الفرص المتاحة أو التي يمكن أن تتاح، بصفته مساهماً أساسياً في صنع مستقبله، وبخاصة أن طبيعة المرحلة الراهنة أوجدت ظروفاً جديدة أمكن فيها تجاوز الحدود اتصالياً، واقتصادياً، واختراق الثقافات، وفرض هيمنات بما فيها الهيمنة الفكرية.

ومن هنا فإن تحديد دور المجتمع العربي في صنع مستقبله يتطلب فهماً لعلاقات المستقبل العربي بالمتغيرات ذات الصلة، بما في ذلك مستقبلات العوالم الأخرى والتطورات والظواهر ذات التأثيرات المستمرة، وذلك بقصد تحديد مسؤوليات المجتمع العربي في التعامل مع تلك المتغيرات، ومتطلبات ذلك التعامل، وأساليبه، من خلال تكوين أو صياغة رؤى فكرية جديدة لها القدرة على ذلك التعامل.

ومن المعلوم أن الظواهر العالمية هي في تغير دائم، ولهذا ليس من الصحيح النظر إليها بأنها نهائية لأن ذلك يضاعف من أعباء المستقبل الذي يتطلب استشرافاً واعياً بالمتغيرات وتحسباً لاحتمالاتها.

والمتغيرات الحاضرة هي وليدة تطورات اقتصادية، في الغالب، ولها في تداعياتها وفي الهيئات التي تظهر فيها أعمارها الافتراضية. وقد وجد الكثير منها انتعاشاً ظاهراً بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية في أوروبا، وبعد انكفاء مجموعة دول عدم الانحياز. ومن أبرز هذه المتغيرات ما يرتبط بظهور وتسارع ظاهرة العولمة، وهيمنة القطبية الأحادية، والتوجه نحو مجتمع المعلومات العالمي، واتساع الهوة الاتصالية بين العالم المتقدم والعالم النامي، وزيادة الفجوة العلمية، حيث تلعب هذه المتغيرات أدواراً كبيرة في الصور المستقبلية لبلدان العالم النامية عموماً بما فيها بلدان الوطن العربي. ويرافق هذه

المتغيرات ذات الصفة الدولية عوامل وطنية وإقليمية أخرى على الصعيد العربي.

ونعرض ـ باختصار ـ لمجمل هذه الجوانب باعتبارها أجزاءً من عوامل التأثير في مضمون الوعي العربي بالمستقبل.

١- ظهور وتسارع ظاهرة العولمة

تمثل العولمة (Globalization) حالة فريدة في التاريخ في السباق الاقتصادي الدولي. وهي فترة تغيير رأسمالي واسع تسيطر عليه مجموعة من الدول في وضع عالمي يفتقد إلى التوازن، كما أنها تمثل تحولاً تدريجياً في إطار الرأسمالية في دول العالم الغربي في الانتقال الرأسمالي من الطابع القومي إلى الطابع العالمي.

ومع أن العولمة طرحت نفسها في البدايات الأولى مقولة ثقافية، إلا أنها سرعان ما اتخذت مظهرها الاقتصادي والسياسي إلى جانب احتفاظها بردائها الثقافي، وهي إن استمرت على خطوها السريع فإنها ستؤول إلى إشكالات ثقافية واقتصادية و سياسية متعملقة، وسيكون لها دور أكبر في الهيمنة، ويكون لخطابها الدعائي قوة أعلى من أجل السيطرة على الوعي المستقبلي للمجتمعات.

وتحمل راية العولمة منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تأسست عام ١٩٩٤ ومن حولها الشركات المتعددة الجنسيات، إذ إن العولمة هي الرأسمالية العالمية في وجهها الجديد الذي يتحكم بمفرده في قطبية أحادية. وأقل ما تريده العولمة للدول النامية أن توكل التنمية لغير الدولة وتعمم الاقتصاد أو تعتمد سوقاً بلا حدود، وأن يقتصر دور الدولة على أدوار بعينها مثل حماية النظام والأمن دون الجوانب الاقتصادية.

وللعولمة فائزون وخاسرون. فمع توسع التجارة والاستثمار الأجنبي اكتشفت البلدان النامية اتساع الفجوات في ما بينها. وبرزت تساؤلات عديدة عن طبيعة العولمة وعن حقائقها وأوهامها وعن فرصها ومخاطرها وعن كيفية التعامل مع إفرازاتها. وكانت العولمة قد برزت بشكل واضح في عقد التسعينيات وتحولت إلى قوة مؤثرة في الواقع المعاش على المستوى العالمي، وهي تزحف بقوة إلى كل المجتمعات وتتسارع مستمدة حيويتها من الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة، ومن التطورات الفائقة في وسائل الاتصال والمعلومات، إذ هي حققت قفزات نوعية في الفترة الأخيرة في الجانب

الاقتصادي، وفي مجال الإعلام والاتصال.

ويرى البعض[١] أن العولمة تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، وأن القوى التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية الجديدة ستلعب الدور الحاسم في تشكيل مستقبل البشرية خلال القرن الواحد والعشرين.

و ظاهرة العولمة بدأت تشغل أذهان دوائر متسعة من أجيال النخبة العربية، ويمكن القول إن ارتفاع الوعي الثقافي والسياسي بالمشكلات والتحديات علامة صحية، لأنه بغير هذا الوعي، وبدون الدفع في طريق إبداع الحلول لمختلف المشكلات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تواجه هذه الدول يمكن أن نخسر الموقف[٢].

ويلاحظ أن الكثير من الأطراف الاقتصادية الدولية تواصل بناء «مبادرات مقترحة» عن ملامح مستقبل المنطقة العربية، والشرق الأوسط، والوطن العربي من خلال طرح خرائط سياسية واقتصادية لمستقبل هذه المنطقة. وهي في غالبيتها العظمى تنظر إلى المستقبل من منظور العولمة. بل إن **تقرير التنمية الإنسانية العربية** الذي صدر عام ٢٠٠٢ لأول مرة وعلى صفحته الأولى وفي فقرته الثانية يرى أن العولمة والتقدم التكنولوجي فتحا أبواباً لفرص غير مسبوقة، كما أن التقرير يرى في العولمة قدراً مقدوراً يترتب على الوطن العربي أن يتأقلم معه[٣].

ومن هنا فإن الخطاب الدعائي للعولمة، وأجهزة العلاقات العامة في الشركات المتعددة الجنسية، ومصادر الفكر العولمي، إضافة إلى كثير من وثائق المنظمات الدولية، كلها، تتضافر في مساعيها من أجل إدخال فكر العولمة في وعي الإنسان في كل مكان، خصوصاً أن الجو الاتصالي اليوم يكاد يكون مفتوحاً لفكر العولمة في وقت يضيق فيه أمام أفكار الآخرين.

---

(١) عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، ط ٨ (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، ٢٠٠١)، ص ٢٨٤ ـ ٣٨٤.

(٢) السيد يسين، **العولمة والطريق الثالث**، ط ٢ (القاهرة: ميريث للنشر والمعلومات، ٢٠٠٠)، ص ٤١.

(٣) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢)، ص ١.

٢- هيمنة القطبية الأحادية

كان نظام القطبية الثنائية (Bipolarity) قد نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان من بين عوامل نشوئه توزع إمكانات القوة الدولية بين قوتين واشتداد الصراع الفكري، وامتلاك كل من المعسكرين للأسلحة النووية. وقد عمل كل من الاتحاد السوفياتي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى على بناء أو دخول تحالفات وأنشطة عسكرية، إذ ما إن تحقق قدر من توازن القوى، حتى أخذ هذا النظام بالتخلخل ابتداءً من أواخر الخمسينيات. واتخذ شاكلة جديدة، انتهت فيها تلك القطبية مع انهيار الاتحاد السوفياتي. وعلى هذا فإن القطبية الثنائية قد سادت لفترة غير قصيرة، وكانت مجموعة من الدول قد وجدت نفسها في الموقع الثالث إذ تبنت سياسة عدم الانحياز، غير أن هذه الحركة أصابها الضعف نتيجة الأخذ بسياسة الوفاق بين القطبين واستمرار ضعف موقع الاتحاد السوفياتي.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت فرصة سقوط الكتلة الاشتراكية في أوروبا الشرقية فسارعت إلى فرض وجودها على كثير من سياسات الدول ومارست ضغوطها على المنظمات الدولية، وبذا استطاعت أن تسير الكثير من جوانب السياسة والاقتصاد في العالم، في وضع دولي يطلق عليه القطبية الأحادية.

وقد تضاءل حضور حركة عدم الانحياز في ظل القطبية الأحادية، الأمر الذي ضاعف من الإخلال بنظام التوازن في العالم. ويعد الوطن العربي أحد الأجزاء المهمة في العالم التي تطالها تأثيرات القطبية الأحادية، حيث تمتد التأثيرات إلى مستقبل هذه المنطقة. كما أن القطبية الأحادية أعادت أوضاعاً اقتصادية وسياسية إلى الوطن العربي أكثر سوءاً مما كانت عليه خلال فترة نظام القطبية الثنائية، إذ هي فرضت عليه تبعيات جديدة.

وتخطط الولايات المتحدة لاستغلال ثروات العالم، في مقدمتها الثروة النفطية، كما أن دولاً أخرى مثل الصين واليابان تراجع سياساتها الخارجية وفقاً للأولويات الاقتصادية، يضاف إلى ذلك تزايد مشكلات الحياة في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، كما أن موارد أخرى تنذر بنزاعات في المستقبل[٤].

---

(٤) انظر: مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).

ومن هنا فإن صور المستقبل العربي في ضوء نظام القطبية الأحادية في وضع شديد الحراجة إذ لم تتضح للمجتمع العربي آفاق الرؤية.

٣- التوجه نحو مجتمع المعلومات العالمي

تتشكل، شيئاً فشيئاً، على الصعيد العالمي مجتمعات المعلومات (Information Societies) بعد أن ازداد العالم المتقدم اقتراباً من أن يكون مجتمع المعلومات العالمي. ومن مظاهر هذا المجتمع شيوع تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع واستخدامها في مختلف الفعاليات والأنشطة ابتداءً من اللهو واللعب والترفيه حتى البحث والتدريب والتجارة والصناعة.

ويعتمد مجتمع المعلومات أساساً، على إنتاج المعلومات واستهلاكها. وهذه الدورة تشكل إيقاع حركيته السريعة. وتعد التكنولوجيا أول المظاهر الأساسية التي تحقق لهذا المجتمع تلك الحركية.

ومن هنا قيل : إن ديناميات المجتمع المعاصر تعتمد على المعلومات وعلى وسائلها. ومن هنا اقتضى وجود المجتمع العصري امتلاكاً لوسائل المعلومات العصرية وامتلاك قدرات تنظيمية على إدارة منظمات المعلومات ذات الصفة الوطنية والدولية.

ولكن التطورات الجديدة والهائلة في التعامل مع المعلومات توفرت لدول بعينها مما وفر لها قوة سيطرة وتوجيه جديدة وهي في الوقت نفسه تشكل عامل تهميش لمن يتخلف عنها. ومثل هذه الفرص ما تزال بعيدة عن متناول المجتمع العربي.

ودخول المجتمع الحديث عصر تكنولوجيا المعلومات تزامن مع تفاقم الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية والثقافية في العالم كله، غير أن هذه المشكلات أكثر وضوحاً في بلدان العالم النامية بسبب قدرة الدول الصناعية على سرعة امتصاص ما يعترضها من مشكلات.

يضاف إلى ذلك أن تكنولوجيا المعلومات قادت إلى تبعيات جديدة حيث تجد بلدان العالم النامية نفسها في حاجة إلى التعامل المعلوماتي،غير أنها لا تستطيع ذلك دون قدر من الخضوع للأسلوب الثقافي والتنظيمي في التعامل مع الوسيلة وفي استحضار الوسيلة نفسها.

ومن جهة أخرى فإن المجتمعات التي تعزل نفسها عن مجتمع المعلومات

الدولي تجد نفسها في عزلة عن العصر ما دامت المعلومات هي سمة العصر الأساسية.

ومن هنا فإن المعلومات وجود مستقبلي، ذلك أن المعلومات رافقت وما تزال ترافق حركة التغيير العالمية في مجالاتها المختلفة، كما رافقت حركة استغلال واستثمار ثروات الدول الفقيرة حتى أصبحت المعلومات من بين ثروات الدول الكبرى وحدها.

وهناك من يصر أن المعلومات هي المادة الأولية الأساسية لحضارة المستقبل، وهي مادة متنامية باستمرار على العكس من الموارد الأولية الأخرى التي تتجه نحو النضوب.

ويشار إلى أن الدول النامية، اليوم، في بداية بناء مجتمعاتها المعلوماتية. وكان تخليق مجتمع المعلومات في الدول المتقدمة الخطوة الأولى في بناء مجتمعات عصرية إذ إن هناك تنبؤات حول احتمال سيادة نماذجها في القرن الحادي والعشرين، إذ إن بدأت ملامح الخطوة الثانية الحاسمة، وهي الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة. ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة، وانما هي المواد الخام لتخليق صور شتى وأنماط متعددة من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية(٥).

ومن المعلوم أن الوطن العربي لم يحقق على صعيد تكنولوجيا المعلومات غير خطوات متواضعة، بل هو اليوم أمام مهمة أكثر تعقيداً هي التحول بالمعلومات إلى معرفة، وهذا التحول لا يمكن أن يتوفر للعرب دون استعانتهم بالمنهج العلمي الذي يقود إلى ذلك التحول من أجل أن يسهموا في المعرفة لا أن يظلوا مجرد مستقبلين سلبيين لبعض جوانبها.

وقد أشار **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢** الى أن المنطقة العربية تعاني من نقص حاد في البيانات والمعلومات المتعمقة و الضرورية للقيام بمعاينة شاملة للتنمية الإنسانية، ولا سيما بالنسبة الى تحدي السباق المؤسسي واكتساب المعرفة .. وأن نقص إعداد ونشر البيانات والمعلومات في البلدان النامية ومنها البلدان العربية ليس بالأمر المستغرب فهو يعكس بعضاً من عواقب التخلف. ومن هذه العواقب قلة كفاءة الجهاز الحكومي وضعف

---

(٥) السيد يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية** (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠١)، ص ١١٣.

العلمية في اتخاذ القرار، الأمر الذي يضعف بدوره الطلب على البيانات والمعلومات، بوجه عام، ويقلل، من ثم كفاءة إنتاجها[٦].

ويرى التقرير المذكور أن المعرفة عماد التنمية... وهي ذات منفعة عامة تدعم الاقتصادات والبيئة السياسية والمجتمعات، وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني، لكن التقرير يرى «أن البلدان العربية تواجه فجوة كبيرة في المعرفة. إلا أن من السهل التغلب عليها لأن المعرفة في معناها الواسع هدف متحرك، وحدودها في توسع مستمر». ويؤكد ذلك التقرير «أن التصدي لفجوة المعرفة يتطلب القيام بعمل متزامن في ميادين ثلاثة مترابطة وقد تكون متكاملة هي : استيعاب المعرفة، واكتسابها، ونشرها .. إذ تتوقف قيمة المعرفة، لأغراض التنمية» على مدى تطبيقها بفعالية، لذا يتطلب السعي لإقامة مجتمع يقوم على المعرفة وصنع استراتيجيات ـ فوق قطاعية ـ تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها.

واستيعاب المعرفة يتضمن تزويد الناس بالقدرة على استخدام المعرفة عن طرائق عدة من أهمها التعليم... أما اكتساب المعرفة فيتضمن تغييراً في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية باحترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار واستخدام الاكتشافات الجديدة لزيادة الإنتاجية والدخل وتحسين رفاهية الإنسان أما نشر المعرفة فيتمثل في نشر المعلومات وتخفيض التكاليف وتوسيع إمكانات وصول الناس إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٧].

ومن جانب آخر عرض **تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ٢٠٠١** الصادر في نيويورك المجالات التي أسهمت ويمكن أن تسهم بها المعلوماتية والتكنولوجيا في التنمية مثل تقليل نفقات العلاج وتبادل المعلومات، وإتاحتها وبخاصة مع تطور شبكة المعلومات العالمية وتهيئتها للناس على نطاق واسع ومدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل خدمات الدولة والمؤسسات وتبسيطها وتقليل الإنفاق العام[٨].

---

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ : خلق الفرص للأجيال القادمة**، ص ٢٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦.

(٨) المصدر نفسه.

٤- اتساع الهوة الاتصالية

حققت حركة الاتصال عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون والسينما والكمبيوتر طفرات واسعة على صعيد فنون الخطاب وتكنولوجيا الوسائل، واتسعت دائرة الاتصال الدولي، وأنتجت فرصاً اتصالية للجمهور العريض بما فيها الجمهور الدولي، إضافة إلى توفر فرص فردية.

ولكن الهوة اتسعت كثيراً بين بلدان العالم الصناعية وبلدان العالم النامية على صعيد امتلاك ناصية تكنولوجيا الاتصال، وعلى صعيد فن الخطاب، مما قاد إلى بروز تبعية اتصالية أو تبعية إعلامية إلى جانب التبعية التكنولوجية. وتعد تكنولوجيا الاتصال و الإعلام في مقدمة أنماط التكنولوجيا في العالم وهذه التكنولوجيا تتبادل التأثير مع القدرات والمهارات الفنية في التعامل مع الوسيلة الاتصالية وما لها من قدرات، من جهة، ومع الجمهور من جهة أخرى، لهذا كثيراً ما يقود النشاط الاتصالي عبر تكنولوجيا الاتصال في الدول المتقدمة إلى الوفاء بكثير من الحاجات الاتصالية.

وقد بلغ التطور التكنولوجي في الاتصال مستوى عالي التقدم، وبخاصة من خلال إنجاز شبكة الانترنت التي أضحت في مقدمة وسائل الاتصال والتي توفر المعلومات على قدر واسع من التنوع على المستوى الشخصي والجماعي مثلما توفر فرصاً للهو والترفيه.

وقد شاع استخدام شبكة الانترنت في مختلف بلدان العالم،إلا أن حدود الانتفاع منها في الدول النامية ما يزال في نطاق محدود، غير أن هناك تسارعاً واضحاً في نسب استقبال الانترنت على صعيد العالم كله.

والى جانب الانترنت حصلت تطورات في وسائل الاتصال الإلكترونية التقليدية كالراديو والتلفزيون إضافة إلى التطورات الكبرى في إنتاج الصحف بحيث أصبح في عالم اليوم ما يعرف بالطرق السريعة للإعلام والاتصال وهذه الطرق التي لا كوابح تحد من اندفاعها تبدو وكأنها تلك النبوءة التي تحدث عنها أحد الفيزيائيين في الخمسينيات من القرن العشرين،والتي أطلق عليها صفة القنبلة الإعلامية التي تأتي بعد القنبلة الذرية من خلال إشارته إلى أنه إذا كان الإنسان قد تحكم بالقنبلة الذرية عن طريق سياسة الردع، إلا أن القنبلة الإعلامية تتطلب تضافر الجهود الدولية للحد من أية تأثيرات سلبية لها في

الإنسان، لأنها تمس عقله ومفاهيمه وأنماط حياته[٩].

ومع أن الدول اليوم في مجملها تخوض تيار الاتصال والإعلام حتى أصبحت منذ أكثر من عقدين دول صغيرة في العالم تلعب تلفزيونياً على مسرح العالم لكسب الإعجاب[١٠].

والهوة الاتصالية تشتمل على مجمل أوجه الإنتاج والإبداع الاتصالي ومجمل وسائل الاتصال وحدود إتاحة الوسائل والرسائل للجمهور، كما أنه في الوقت الذي نجد فيه هيمنة فكرية غربية إزاء الآخرين، فإن هناك فكراً هو في ذاته ينزع إلى الهيمنة على الصعيد العالمي، وتهيئ له مجالات متعددة طرق الانتشار والاكتساح.

وحركة الاتصال الجديدة في العالم إذا كانت من قبل ذات تحديات عامة للبلدان النامية فهي اليوم تحمل تحديات أعمق وأدق. ففي عصر الأقمار الصناعية لا تمتلك الدول النامية و بينها الدول العربية سوى عدد محدود من الأقمار، بينما تمتلك الدول الكبرى عدداً كبيراً من الأقمار المدنية، وكأن هذا يعني أن العرب هم اليوم في هذا المجال خارج العصر، إذ هم لا يتحكمون إلا في ٠,٥ بالمئة من حجم التدفقات الإعلامية على هذا المستوى ناهيك عن المستويات الأخرى[١١].

وهكذا فإن الأقمار الصناعية والانترنت والفضائيات العملاقة ودور الصحف والنشر الكبرى تواصل المحاولات لترسيخ أفكار وقيم في الأذهان في وقت ظلت فيه حركة الاتصال العربية محدودة، وتلف وتدور في أطر ضيقة، وهي تنشغل عن دورها الحقيقي وعن عصرها، وعن المستقبل أيضاً.

وقد أشار **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢** إلى أن قدرة البلدان العربية على الوصول إلى أحدث الابتكارات التكنولوجية المتمثلة بتكنولوجيا

---

(٩) انظر كلمة عصمت عبد المجيد في: **ندوة الإعلام العربي ـ الأوروبي: حوار من أجل المستقبل: أعمال المؤتمر الدولي السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، من ٢٣ ـ ١٩٩٨/٢/٢٥ في البحرين** (باريس: المركز، ١٩٩٨).

(١٠) دانييل ج. بوستين، **جمهورية التكنولوجيا: تأملات في مجتمع المستقبل في الولايات المتحدة الأمريكية**، ترجمة زغلول فهمي (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٨).

(١١) انظر كلمة مفيد شهاب في: **ندوة الإعلام العربي ـ الأوروبي: حوار من أجل المستقبل: أعمال المؤتمر الدولي السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، من ٢٣ ـ ١٩٩٨/٢/٢٥ في البحرين**.

المعلومات والاتصال واستخدامها محدودة جداً، إذ يستخدم شبكة الانترنت ٠,٦ بالمئة من السكان فقط، ويبلغ انتشار الحاسوب الشخصي ١,٢ بالمئة فقط[١٢]. وبمقارنة المنطقة العربية مع مناطق نامية أخرى يتبين أن المنطقة العربية تقع في المرتبة الأخيرة من حيث المواقع على الشبكة العالمية، ومن حيث مستخدمو شبكة الانترنت. ويتصل هذان المؤشران بمستوى تطور المعلومات، ويمثلان استخدام المجتمع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال[١٣].

وأشار **التقرير الاستراتيجي العربي عام ٢٠٠٠** إلى أن الاقتصاد العالمي شهد تحولات مهمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأن مكانة العرب قد تراجعت في النظام الاقتصادي العالمي بسبب هذا التحول، لأن نصيب العرب من قطاع المعلومات والاتصال بالغ الضآلة[١٤].

٥- سعة الفجوة العلمية

على الرغم من أنه منذ بضعة عقود يشار إلى أن العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا إلا أن نصيب الدول النامية من العلم ظل ضئيلاً، وأصبحت هذه الدول تحت تبعية جديدة هي التبعية العلمية والتكنولوجية معاً.

ودخل العلم في تطبيقات في الدول الصناعية مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد التكنولوجيا أو العلوم الخارقة التقدم وتطبيقاتها.

ومع أن هذه المستويات لم تدخلها بلدان العالم النامية إلا أنها ذات تأثير في حاضرها وفي مستقبلها بما في ذلك حاضر ومستقبل الوطن العربي. وهذه الخطوة العلمية الكبيرة كان لها تأثيرها في انهيار الاتحاد السوفياتي إذ كان من بين عوامل ذلك الانهيار خسارته في معترك ما بعد التكنولوجيا.

ويشير تقرير لليونسكو حول التربية والتعليم للقرن الحادي والعشرين إلى أن الرؤية الجديدة في التربية ينبغي أن يحكمها مبدأ التكامل بين الموضوعي والذاتي، بين عالم الأشياء وعالم الإنسان، بين العلوم البحتة والعلوم الإنسانية، وأن يوجه هذا المبدأ التفكير الجديد.

---

(١٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**، ص ٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٤) وحيد عبد المجيد، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).

ويذهب التقرير إلى القول إن القرن الحادي والعشرين سيكون المجتمع المرتكز على المعرفة (Knowledge -Based Society).

ولكن التقرير يتوقع أن تحصل تغييرات مهنية على أساس أن عالم العلم سيغير من تركيب الخريطة المهنية، وسيكون هناك قلة متحكمة تتعامل مع علوم متقدمة عالية الكفاءة. وبوجه عام فإن العلم له الفعالية العظمى التي تشكل وتعيد تشكيل العقل والواقع المعاصرين يوماً بعد يوم إلى غير نهاية[١٥].

وفي هذا الوقت بالذات تكشف المقارنات بين النظائر المختلفة في واقعنا العربي وواقع الكثير من بلدان العالم عن تباين واسع في درجة الإنتاج الاقتصادي والعلمي والفني والأدبي والثقافي، وفي الأخذ بمتطلبات الارتقاء الحديثة، ولهذا تجد التبعية للآخر وجوداً بدرجة أو بأخرى في حياة العرب على صعد شتى من بينها الصعيد العلمي.

وقد يكون من بين بعض أسباب ضياع فرص الارتقاء العربي أن العلم الحديث منذ أن ظهرت الانعطافة الكبرى في تاريخه في أوروبا بعد القرن الخامس عشر قد ظل هامشياً في حياة العرب، وبخاصة أنهم كانوا لسنين طويلة تحت وطأة الحكم العثماني، ولم تكن تربط حياتهم بالعلم المتقدم حركات اتصال متبادلة.

ومن هنا ظل العرب في حالة عوز في العلم منذ بدايات النشأة الأولى للعلم الحديث، وتجلى ذلك العوز في جوانب شتى من بينها ما آل إلى شيوع وتكرس ثقافة تفتقد إلى الوعي بالكثير من الجوانب العلمية.

ودون أن نذهب بعيداً في العمق التاريخي نشير إلى أن حادثة وقعت في السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين، وهي نكبة الزلازل التي حلت بالأراضي اللبنانية، إذ هي كشفت عن العوز العلمي بشكل واضح على صعيد التعامل مع الضحايا وتقديم الخدمات وعلى صعيد بسط الحقائق للشعب.

وقد دفع هذا الوضع بأحد الكتاب العرب إلى الدعوة إلى الاستقلال العلمي حيث راح يشير إلى أن السيطرة على عوامل الطبيعة هي المقياس

---

(١٥) يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية**، عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ١٢.

الصحيح لرقي الأمم. وأكد «أنه قد يكون الإنسان عاجزاً عن الأخذ بناصية الطبيعة، ولكن العلم قد بلغ أنه يمكن الإنسان من تفادي كثير من الويلات قبل حلولها والحد من شرها بعد حلولها على اختلاف في درجات الفعالية والحسم... ومن الممكن تسخير طاقات العلم من أجل حياة أفضل في كل جزء من أجزاء الوطن العربي»[١٦].

وما يزال العوز العلمي في الوطن العربي في تزايد حيث إن العلم لم يدخل في الوعي، ولم يسهم في التنمية وتغيير الحياة إلا بمقدار ضئيل.

وما يزال دور النخبة العلمية في الحياة خفيضاً. وما تزال الميزانيات المرصودة للبحث العلمي واطئة.

٦- الهيمنة الاقتصادية

يتجه العالم اليوم ومنذ انهيار الكتلة الاشتراكية في أوروبا الشرقية نحو تكريس سوق واحدة، حيث تعمل الدول الرأسمالية بما فيها شركات وتكتلات دولية النشاط باستمرار. ويراد أن تنصهر الاقتصادات الوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي الأمر الذي يضعف من السلطة الاقتصادية للدولة.

وإذا كان القرن العشرون قد شهد تزايد الدعوات إلى الاشتراكية والى الديمقراطية ومبادئ العدالة، فإن الاقتصاد العالمي في شاكلته الحاضرة يواصل مسخ تلك الدعوات والمبادئ من أجل سيادة الرأسمالية.

وهناك توقعات مستقبلية ترى أن النشاط الاقتصادي الدولي سيجد نفسه بغير ذي حاجة إلى أيد عاملة إلا بنسبة قليلة، وبذا تجد نسبة عالية من السكان نفسها في بطالة سافرة لا تجد إلا أن تعيش على الهامش، كما تجد دول بأكملها نفسها وهي تعاني من الفقر، وتجد كثير من الموارد فيها طريقها إلى النضوب.

وتريد الرأسمالية أن تجد كثير من الدول نفسها مجبرة على الانصياع لاطروحات الاقتصاد الشمولي، وتجد أنها غير قادرة على عزل نفسها عن عالم معولم، إذ هي تصبح عرضة للضغوط الاقتصادية تقيدها القروض والديون.

---

(١٦) منير البعلبكي، «الاستقلال العلمي»، **مجلة العلوم**، العدد ٣ (أيار/مايو ١٩٥٦)، ص ١ ـ ٢.

وهي حين تنفتح على سوق المال العالمية، فإن ذلك يأتي على حساب مصلحة المواطن وأحواله ومن هنا تريد الرأسمالية للاقتصاد الشمولي أن يحكم إرادته على دول العالم.

ومع هذا فإن صورة النظام الاقتصادي العالمي ليست نهائية ما دامت هناك قوى تعمل باتجاهات فيها قدر من التباين، وما دامت توازناته الحاضرة غير مستقرة،لذا فان هناك دوافع مشروعة للتفكير ملياً في حالات الاقتصاد، ورسم سياسات مستقبلية تأخذ مجمل أطراف النشاط الاقتصادي وقواه وآلياته وأسلوب تفكيره، لأن هذه كلها تعمل على تسيير حياة الاقتصاد.

والمشكلة أنه في الوقت الذي تتكرر فيه المقولات عن جنس التغيير في النظام الاقتصادي العالمي .. إلا أن جهداً عميقاً لم يبذل للانتقال إلى لحظة جديدة من الوعي يتمثل فيها العقل العربي المعاصر بآليات ذلك التحول ووجهاته الممكنة والهوامش والمساحات التي يفتحها أمام مشروع الارتقاء(١٧).

أما بشأن المتغيرات الوطنية والقومية ذات التأثير في الشأن المستقبلي العربي فهي تتعدد وتتنوع ومنها ما هو متفاقم أو في طريق مسدود. وقد ألمحنا إلى كثير من تلك المشكلات في وحدات هذا الكتاب. وقد أوجزنا في الصدارة مشكلة اتجاهات التفكير وأساليب التعامل مع تلك المشكلات.

وقد حدد **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢** بعض المشكلات السياسية والاقتصادية، فأشار إلى أن الاضطراب السياسي والنزاعات العسكرية والعقوبات والحصار قد أضرّت باقتصادات عديدة في المنطقة، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية والى عدم استقرار الأسواق. وأن هناك بعض البلدان العربية تناضل لتسترد عافيتها من تداعيات الحروب حيث خرجت مثقلة بالديون، الأمر الذي ضيق خياراتها في مجال الإنفاق العام، ووجدت جميع البلدان نفسها تواجه مشاكل اجتماعية وسياسية أعاقت تقدمها نحو التحرر والديمقراطية(١٨).

ويعمق المشكلات الوطنية والقومية أن من بينها ما تقف وراء تأجيجها أطراف دولية، كمشكلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ومشكلات

---

(١٧) حسين معلوم، «الحركة التقدمية العربية: إعادة بناء المستقبل،» في: **اليسار العربي** ([القاهرة]: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ٣٨٣.

(١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة،** ص ٢.

النظم السياسية أو الاختلافات الإثنية وبعض الاتجاهات الفكرية في التنمية والتحديث.

وهناك مشكلات لها أبعادها السياسية والاقتصادية منها مشكلة المياه التي تعد اليوم واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه العرب. ويذهب كثيرون من الباحثين المستقبليين إلى القول بأن المياه في الشرق الأوسط قضية سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي تمتد لتصبح مصدراً محتملاً للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري.

وتكاد مصادر المياه العربية كلها تشكل مشكلات محتملة على صعيد الأمطار والأنهار والمياه الجوفية.

وتشير الإحصاءات إلى أن نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه عام ١٩٦٠ قد بلغ حوالى ٣٤٣٠ م^{3} تناقص عام ١٩٩٠ إلى ١٤٣٠ م^{3}، ويتوقع أن يصل عام ٢٠٢٥ إلى ٦٦٧ م^{3} فقط.

ومن بين المشكلات الحادة في هذا المجال الأطماع التركية والإسرائيلية في المياه العربية، حيث ترفض تركيا اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين. وهي تقيم مشاريع ستكون لها أضرار جسيمة بسوريا والعراق[١٩].

ومن الغريب أن العرب لم يظهروا حتى اليوم الاكتراث اللازم بمشكلة المياه على رغم أنها مشكلة مستقبلية بالغة الخطورة، وكان موضوع المياه العربية على جدول أعمال أول مؤتمر قمة عربية. ومع هذا فإن هذه المشكلة على رغم أنها ظاهرة للعيان إلا إنها لم تدخل الوعي العربي، ذلك أن الإنسان العربي منشغل بشؤون كثيرة غير الشأن المستقبلي.

وتقف التنمية بالضد من الوعي العربي بالمستقبل، وكان **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢** قد خلص إلى أن الدول العربية حققت تقدماً في مجال التعليم خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إذ تضاعفت تقريباً نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، كما تضاعفت نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة ثلاث مرات .. ويبلغ عدد الأميين من البالغين العرب حوالى ٦٥ مليوناً ثلثهم من النساء. ونسبة الأمية أعلى مما هي عليه في كثير من بلدان أفقر كثيراً من

---

(١٩) حول مشكلات المياه العربية، انظر: منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

البلدان العربية، ومن غير المنتظر أن يزول هذا التحدي سريعاً، إذ يوجد حالياً نحو ١٠ ملايين طفل تتراوح أعمارهم من ست إلى خمس عشرة سنة غير ملتحقين بالمدارس. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن هذا العدد يرتفع في عام ٢٠١٥ بنسبة ٤٠ بالمئة. وهكذا فالتحدي أكبر كثيراً من مجرد التغلب على النقص في ما يقدم الناس من معرفة، فمن المهم أيضاً التغلب على النقص في الأعداد المتوافرة من أهل المعرفة، وهي مشكلة أدى إلى تفاقمها تردي نوعية التعليم، بالإضافة إلى عدم توافر آليات لتنمية رأس المال الفكري وتوظيفه[٢٠].

وهذه كلها ذات تأثير سلبي في الشأن المستقبلي العربي.

وهناك قضية ذات تأثيرات مخلة بالمواقف العربية وبالتوجهات المستقبلية هي انسياق بعض الدول للتغيرات الغربية، أو انصياعها للضغوط الأجنبية، أو تجاوبها مع الإرادات الخارجية، أو التعامل بأساليب طائشة، في وقت يترتب النظر بأفق مستقبلي يحفظ للإنسان حرياته الأساسية، ويعزز لدول المنطقة وجودها.

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، ص ٢.

الفصل السابع عشر

إنماء الوعي العربي بالمستقبل

الوعي بالمستقبل ليس نبتة برية تتشكل من تلقاء ذاتها، بل هو مثل شجرة البستان المدللة، تريد، كي تورق وتزهر وتثمر، أن تتنشق الهواء الطلق، وترتوي بأمواه النيل والفراتين، وتستنير بشعاع الشمس، وتستضيء بنور القمر، في أجواء ساحرة.

كي يتحقق الوعي بالمستقبل يترتب أن تقوم الأجهزة المعنية في المجتمع العربي بنشاط اتصالي منظم، وأن يرافقه جهد عملي يدعم ذلك النشاط، وأن يقوم جهد علمي واسع النطاق يؤول إلى إقرار كثير من المسائل المعلقة حول الماضي والحاضر والمستقبل، وأن يرافق ذلك نشاط تعليمي بحيث تؤدي تلك الجهود إلى تبني المجتمع لعدد أساس من المنظورات الفكرية، بهدف تحقيق أهداف معرفية وسلوكية في المجتمع.

ويترتب أن تكون السيادة في مجمل تلك العمليات للمشاركة الشعبية الواسعة ومجمل نخب التحديث في أجواء حرة، وأن تقوم على الإقناع، والاستمالة العقلية، والاستمالة العاطفية، وأن تعتمد المرونة، وتستعين بأسس التفكير المنفتح.

وإذا كانت حركات التقدم والتحديث في العالم قد اتخذت لها سياسات اتصالية، فإن التمعن فيها يكشف أن تلك الحركات لم تكن في مجملها، صوراً طبق الأصل، بل كانت لكل تجربة خصوصيتها، غير أن هناك مبادئ ونظريات للاتصال الإنساني يتوجب اتخاذها مرجعيات في العمليات الاتصالية.

وعلى هذا فإن أبعاد حركة التقدم العربي نحو المستقبل، وامتداداتها في العمق التاريخي، وطبيعة المجتمع العربي التي تشكلت في تكوينها عوامل تاريخية وسياسية ونفسية واجتماعية تجعل لحركة إنماء الوعي بالمستقبل خصوصية من نوع فريد، بل تجعل منها خطاباً إعلامياً واتصالياً متفرداً.

والخطاب الإعلامي أو الاتصالي، كما يشير أحد المشتغلين بالفلسفة له

عقلانية مثلما له فكرانية، وله شمولية مثلما له خصوصية، وله معنوية مثلما له لفظية، وله تبعية مثلما له استقلالية(١).

و كانت قد تبلورت حركات للتقدم في المجتمع العربي خلال القرن العشرين لم يكن يعوزها النهج الفكري بقدر ما كان يعوزها الفهم الواعي بخصوصية التعامل مع الإنسان العربي، لذا لم تلبث تلك الحركات أن واجهت مشكلات حادة. ومن بين تلك الحركات ما توهمت أن بالوسع نقل تجارب من الآخرين إلى المجتمع العربي دون صياغة جديدة واعية ودون منهج جديد، فوقعت، هي الأخرى، في أخطاء جسيمة. وقادت إلى ردود أفعال مضادة، والى ظهور حركات يائسة من كثير من الأطروحات الفكرية الجديدة، ومنها ما هو حركات بلغت مبلغ التطرف في موقفها السالب.

ويعتبر الاتصال إحدى عمليات التعامل مع الإنسان. ومن هنا واستناداً إلى مرجعيات علمية وتاريخية في الاتصال، يتعين أن تلتزم حركة الاتصال العربية بأسس الخطاب الإعلامي الذي لم يعد اجتهاداً بل ممارسة خطابية متميزة لها شروطها المعرفية وضوابطها العملية بما يفردها عن الخطابات الإنسانية الأخرى، من جهة ثانية، بما يجعلها أسلوباً عملياً دقيقاً، ذلك لأن الاتصال هو تعامل مع الإنسان عقلاً وعاطفة. وهذا التعامل هو غاية في الدقة نسبة إلى أي من أنواع التعامل الأخرى، إذ إن الاتصال إذا تجاوز أسس العلم فإنه يؤدي إلى نتائج مغايرة للأهداف الموضوعة، بل قد ينتهي إلى ما هو معاكس لتلك الأهداف. وهو قد يفسد مضموناً فكرياً ثرياً إذا لم يحسن وضعه في قوالب ذات فاعلية أو لم يطرحه في أجواء مناسبة، لهذا قيل إن الاتصال سلاح له حدّان.

ومن هنا فإن الاتصال الذي ينبغي له أن يسود في المجتمع العربي هو الذي يلتزم في تعامله مع الإنسان بالأسس العلمية للاتصال، وهذه الأسس تظل مرنة قابلة للتراكم من خلال حركة بحث علمية قومية، ومن الانتفاع من حصائل البحث العلمي في العالم.

وقد ظهرت مراكز لبحوث الإعلام في الوطن لعربي، كما ظهرت أقسام علمية للإعلام في بعض الجامعات، وظهرت كليات للإعلام والاتصال قائمة

---

(١) عبد الرحمن طه، **فقه الفلسفة،** ٢ ج (الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩)، ج ١: **الفلسفة والترجمة،** ص ٣٩ ـ ٤٠ و٧٤ ـ ٧٥.

بذاتها، خلال العقود الأخيرة، ولكن أوجه الانتفاع من بحوث الخريجين ما تزال في حاجة إلى تقييم موضوعي.

ونضيف إلى أن الخطاب الاتصالي هو حصيلة الطرق والأساليب في التعبير عن الذات والإفصاح عن القضايا وتجسيد المعلومات والمعاني، إذ هو حصيلة التعبير أو التصوير المستمر عن ذات أو قضية بما يقود إلى تكوين فكري في مجال بعينه لدى المجتمع أو قطاعات واسعة فيه.

والمكون السلوكي في الخطاب الإعلامي هو سلوك فكري يتخذ رداءً لغوياً، لأن الإعلام لا يعتمد إلا على اللغة بجانبيها اللفظي وغير اللفظي في صياغة رسائله الاتصالية. كما يمكن النظر إلى المكون الفكري للخطاب الإعلامي على أنه كيان لغوي لأن من الممكن النظر إلى اللغة باعتبارها وعاءً للفكر.

وهنا تقتضي الإشارة إلى عدد من الملاحظات حول الخطاب الإعلامي العربي[٢]:

١- يشغل الموضوع السياسي في مضمونه المتواتر حيزاً واسعاً بين موضوعات الخطاب العربي، وإن هذا الحيز كان ــ على مدى نصف القرن الماضي ــ على حساب ما تشغله الموضوعات الأخرى. ومن بين الموضوعات السياسية التي انشغل بها الإعلام العربي وكرر مقولاتها ما استقر على اتجاهاته، ومنها ما انعطف انعطافاً انقلابياً.

ولم يتحقق الالتفات، بقدر كاف، إلى أن قضايا الحاضر العربي ليست سياسية وليست عسكرية بقدر ما هي، أولاً، وقبل كل شيء، قضايا فكرية وثقافية وحضارية.

٢- ينشغل الخطاب الإعلامي العربي بقضايا يومية، ويغيب المستقبل ــ إلى حد ما ــ عن أفقه، كما ينشغل بمحاولات فردية دون إيلاء اهتمام كاف للظواهر و المشكلات الاجتماعية.

٣- بسبب تركيز الخطاب الإعلامي العربي في الموضوع السياسي ظل شديد الحذر في تعامله مع الموضوعات والأحداث والتجارب، كما ظل أسير

---

(٢) هادي نعمان الهيتي، «**الظواهر اللغوية الحديثة في الخطاب الإعلامي العربي**،» ورقة قدمت إلى: **المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب/ جامعة فيلادلفيا** (عمان: [د.ن.]، ١٩٩٧).

النظرة الحكومية إلى حد كبير، بل هو ظل في كثير من مجالاته، في حدود الدعاية، دون أن يصل شأواً مرموقاً في التجسيد الفني والأدبي للمعاني والمعلومات والأحداث. فلم يتم إنجاز فيلم سينمائي عن قضية ملحة، كأزمة الحرية في الوطن العربي، أو عن أزمة مستقبلية مثلاً يوازي في مستواه أضعف فيلم عن تهريب الحشيش أو عن سلوك باغية في زقاق عتيق.

٤- مع أن الخطاب الإعلامي العربي قد ركز على الموضوع السياسي، الإ أنه لم يستوعب بقدر كاف العبرة من التاريخ السياسي المعاصر إلا في حدود، ولم يحسب حساباً لقوة المتغيرات السياسية، وبالتالي لم يستطع أن يفهمها أو أن يتحكم فيها أو يتنبأ بها على وفق ما يوفره العلم الإنساني في هذه المجالات من معطيات عند الرجوع إلى التحليل العلمي.

٥- فهم الخطاب الإعلامي العربي السياسة في أفقها الضيق الذي يقتصر على التعامل مع السلطة دون أن يتسع ذلك الفهم إلى «السياسات» التي تشمل كل عمليات التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار، بما في ذلك التخطيط للمستقبل، والتمهيد له بإنماء الوعي.

لما كان البعد المستقبلي يتطلب وعياً مستنيراً بالعلم، والثقافة، والفكر، واللغة، وحركة التقدم والتحديث، فإن البعد المستقبلي يتطلب استراتيجية في الاتصال في هذا المجال، بحيث تتضافر الأجهزة الاتصالية مع أجهزة التعليم ومؤسسات العلم والثقافة. وأن يشارك فيها مجمل التنظيمات الاجتماعية والقوى الفكرية، لأن قضية المستقبل هي قضية الوطن كله.

ومصدر الاتصال أو المرسل في العملية الاتصالية له أهميته في حدود ثقة الجمهور به، لذا فإن العمل الاتصالي لإنماء الوعي بالمستقبل يتطلب استنفار فئات التحديث لأداء هذا الدور، وليس اعتماداً على أدعياء التقدم، أو أدعياء الوطنية، والمرتزقة وحاملي الشعارات اللفظية الذين لا تهمهم سوى مصالحهم الذاتية.

وقد مر الوطن العربي بظروف متقلبة، سببت لفئات التحديث ونخب التقدم مشكلات متعددة، وعملت قوى بعينها، من أجل هز ثقة الجمهور بتلك الفئات والنخب، ومنها ما حجب عنها حرية التعبير، عبر وسائل الإعلام، عن المتطلبات المستقبلية. وبذا حيل بينها وبين الاتصال بالجمهور، ومنها فئات عديدة من النخب التي لاذت بالصمت مخافة غضب السلطة وقطعها الرزق أو العنق.

وقد وصف الخطاب الإعلامي بنعوت شتى، وصدرت عليه أحكام كثيرة، منها صفات واقعية ومنها مغالية، أو غاضبة.

ومن بين هذه وتلك ما تذهب إلى أن الخطاب العربي يسطّح الفكر. فهو (أولاً) يحرر الأفكار المهمة من واقعيتها بتجريدها من تاريخيتها ومادتها. وهو(ثانياً) يفرغ الفكرة من محتواها المتشعب فيحيلها إلى مجرد نموذج تجريدي خاو يؤدي وظيفة الوهم الأيديولوجي لا أكثر. وهو (ثالثاً) لا يتعامل مع الواقع من خلال ما ينتجه من مفهومات تعكس بنى الواقع، بل يتعامل مع هذه النماذج الخاوية وكأنها الواقع. فهو ينشأ في الوهم ويعيش الوهم في كل لحظة من تاريخه، مستعيضاً به عن الواقع الحي. وهو يمارس نوعاً من المثالية الفجة باعتباره المفهوم المجرد ليس أداة يستنطق بها الواقع، بل باعتباره إياه حقيقة الواقع التي يعيش بها عناصر الواقع وصوره. وهو (رابعاً) ينزع إلى التهويل، فيبلغ حماسه للفكرة حد أن يرفعها إلى مصاف الإله المخلص، فيجرد بذلك جميع الأفكار الأخرى. وهو (خامساً) يواجه التحديد ويلجأ إلى تفخيم الفكرة بعد تفريغها من محتواها حتى تفقد معالمها .. وهو بهذا ينتمي إلى فكرة ما قبل الثورة العلمية، تلك الثورة التي نسفت المبرر المعرفي لهذا النوع من الخطاب من أساسه[٣].

ولهذا يشار إلى نزعتين تسودان بين الأوساط الثقافية والشعبية العربية هما: نزعة الرضا الأعمى عن النفس التي يغذيها خطاب مشوش يبرز المكاسب كي يغطي بقوة على العيوب والنقائص، سواء أكانت هذه المكاسب جزئية أم كانت شكلية، ونزعة تهويلية تجنح بأصحابها إلى الإدانة الذاتية المطلقة والندب على المصير بدل السعي لتبيان حقيقة المشاكل المطروحة ولتعيين المسؤوليات الدقيقة فيها وشرح سبل الخروج منها[٤]. يضاف إلى هاتين النزعتين ظواهر يعاني منها الفكر العربي على صعيد ما تشكل من ظواهر واستقر في الذهنية الاجتماعية، وعلى صعيد أسلوب التفكير وطرق التعامل مع القضايا، بما فيها قضايا المستقبل، وهذا ما يجعل من مشكلة تأثيرات الخطاب الإعلامي إزاء المستقبل معقداً، ذلك أن من العسير إحداث تغييرات في اتجاهات راسخة أو مستقرة. وقد تنتهي إثارة الموضوعات إزاء تلك الاتجاهات إلى ردود أفعال

---

(٣) هشام غصيب، «بحثاً عن الديمقراطية،» **الأفق العربي**، العدد ١ (١٩٨٢)، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(٤) برهان غليون، «في أسباب تأخر البحث العلمي في البلاد العربية،» **باحثات**، العدد ٣ (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)، ص ٣٢١.

انفعالية مضادة لا تقوم على أي أساس موضوعي.

وحيث إنه ليس للاتصال قوالب جامدة، ما دامت عملياته تقتضي إبداعاً فنياً، فإننا نحدد أبرز ما يقتضي التأكيد عليه كآفاق يراد لها أن تتشكل في الذهن العربي وأن تضعها كل المؤسسات والهيئات التعليمية و الاجتماعية في الاعتبار في مجمل عملياتها الاتصالية وصولاً إلى بلورة الوعي بالمستقبل... من خلال منطلقات أساسية، أبرزها:

- أن تعمل الهيئات المعنية على أن تدخل في الذهن أن شؤون المستقبل ينبغي أن تعتمد أساليب التفكير العلمي ونبذ الأساليب التقليدية، أو الحلول الجاهزة، أو القوالب النمطية...

- أن بوسع المجتمع ومؤسساته المختصة استشراف الصيغ المستقبلية والوقوف على التناقضات والمشكلات المتوقعة، وتلافي بعضها والتقليل من وطأة بعضها الآخر.

- بوسع المجتمع ومؤسساته المختصة تبين طرق المستقبل إذ إنه ليس هناك بالضرورة، مستقبل واحد لا بديل عنه، وأن المجتمع هو الذي يختار مستقبله، وينتهجه بنفسه، دون أن يفرض عليها فرضاً.

- لما كان المجتمع غير قادر على تغيير الماضي، إلا أنه قادر على فهمه من جديد، لذلك كان من بين متطلبات إنماء الوعي بالمستقبل تكوين رؤى جديدة عن الماضي بما يحقق مستقبلاً يريده المجتمع.

- لما كانت المشاركة عملية تنطوي على مساهمة المجتمع في المعرفة، وفي القرار، لذا وجب أن تتاح هذه الفعالية بحيث يمكن للمجتمع أن يعبر عن الرأي والفكرة بدل أن يظل حبيس آراء وأفكار تفرض عليه فرضاً.

- حيث إن التغيير هو سمة مستمرة ومشروعة لذا يترتب أن يعمل الاتصال على خلق الرغبة في التغيير في المجتمع، وتبين مبررات التغيير وضروراته وأهدافه.

- حيث إن الوعي يقوم على الاهتمامات والإدراكات لذا فإن من مسؤوليات الاتصال إثارة اهتمامات المجتمع بالموقف إزاء الماضي، والحاضر، والمستقبل وتكوين مدركات واقعية حولها. وإذكاء الوعي بالمستقبل باستمرار.

- أن تعمل وسائل الاتصال على تهيئة الجمهور ذهنياً وعاطفياً لاستقبال

الرسائل الاتصالية حول شؤون المستقبل من خلال إثارات مناسبة.

- أن يستمر العمل الاتصالي من أجل إدخال العلم والفكر العلمي في الوعي بالمستقبل، لأن في ذلك أحد عوامل التغيير الأساسية، لأنه ينطوي على نبذ كل الطرائق الوهمية في التعامل مع التغيير، ومع قضايا المستقبل.

- إنماء المرونة في التفكير ونبذ التطرف إزاء القضايا، والمعتقدات والجماعات، وإزاء الماضي، والحاضر، والمستقبل، ذلك أن التفكير بالمستقبل يرتبط بتوثب الفكر وحريته بينما يميل الفكر المتطرف إلى التكرار والتقليد، ويتهرب من مواجهة الواقع.

المـــراجـــع

١ ـ العربيـة

كتـب:

إبراهيم، سعد الدين [وآخرون]. **صور المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، ١٩٨٢.

أبو شهبوه، مالك عبيد ومحمد محمود خلف. **الأيديولوجية السياسية: دراسات في الأيديولوجيات السياسية المعاصرة**. بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر، ١٩٩٣.

أبو النجا، السيد. **عروبتنا سنة ٢٠٠٠**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣.

أركون، محمد. **الفكر العربي**. ترجمة عادل العوا. ط ٣. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٥.

أفاكوف، ر.م. **مستقبل التربية وتربية المستقبل: التقرير النهائي**. تعريب صادق إبراهيم عودة، مراجعة أحمد الشيخ. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩.

الأنصاري، محمد جابر. **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠: دراسة في خصوصية الجدلية العربية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩١.

ـــــ [وآخرون]. **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

أنور، علا مصطفى. **التفسير في العلوم الاجتماعية: دراسة في فلسفة العلم**.

القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٨.

أنيس، إبراهيم. **اللغة بين القومية والعالمية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠.

أورنشتاين، روبرت وبول إيرليش. **عقل جديد لعالم جديد: كيف نغير طريقة تفكيرنا لنحمي مستقبلنا**. ترجمة أحمد مستجير. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٤.

باشلار، غاستون. **تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية**. ترجمة خليل أحمد خليل. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١.

برايس، ديرك ج.مولا. **العلم من عهد بابل**. ترجمة نسيب وهبة الخازن. بيروت: دار الثقافة، د.ت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١** . نيويورك: البرنامج، ٢٠٠١.

ـــــ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**. نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢.

برنيري، ماريا لويزا. **المدينة الفاضلة عبر التاريخ**. ترجمة عطيات أبو السعود، مراجعة عبد الغفار مكاوي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧.

بوستين، دانييل ج. **جمهورية التكنولوجيا: تأملات في مجتمع المستقبل في الولايات المتحدة الأمريكية**. ترجمة زغلول فهمي. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٨.

بوفر، جنرال. **المستقبل**. ترجمة أكرم الديري. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

بيرتز، دليل. **المثل السياسية**. ترجمة لويس إسكندر. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤.

بيرنز، إدوارد م. **أفكار في صراع: النظريات السياسية في العالم المعاصر**. ترجمة عبد الكريم أحمد. بيروت: دار الآداب، ١٩٧٥.

بيفردج، و.أ.ب. **فن البحث العلمي**. ترجمة زكريا فهمي. القاهرة: دار النهضة العربية، [د.ت.].

تاراجوثا، فيدريكو مايور. **نظرة في مستقبل البشرية: قضايا لا تحتمل الانتظار**. ترجمة محمود علي مكي. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٩٠.

ــــــ.ــــــ. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، ١٩٩٥.

الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

جاكوبي، راسل. **نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة**. ترجمة فاروق عبد القادر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١. (عالم المعرفة؛ ٢٦٩)

جلال، محمد نعمان. **الثقافة والسياسة في الصين**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٤٢)

الجوزو، مصطفى علي. **من الأساطير العربية والخرافات**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

الجوهري، عبد الهادي. **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**. ط ٨. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، ٢٠٠١.

الجويلب، الطيب. **علم الخيال ومستقبل الإنسان**. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبدالله، ١٩٧٦.

حامد، محمد رؤوف. **إدراة المعرفة: رؤية مستقبلية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨.

ــــــ. **الوطنية في مواجهة العولمة**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩.

الحجي، طارق. **قيم التقدم**. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١.

حضارة الحاسوب والأنترنت. [د.م.]: الكتاب العربي، ٢٠٠٠.

حقوق الإنسان العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٧)

خدام، منذر. **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**. بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ٢٠٠١.

الخطة الشاملة للثقافة العربية. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦.

خليل، حامد. **أزمة العقل العربي**. دمشق: دار كنعان، ١٩٩٣.

الخولي، يمنى طريف. **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠. (عالم المعرفة)

الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤)

راندال، جون هرمان. **تكوين العقل الحديث**. تقديم محمد حسنين هيكل؛ مراجعة برهان الدجاني؛ ترجمة جورج طعمة. ط ٢. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥. ٢مج.

رايس، دولف. **بين الفن والعلم**. ترجمة سلمان الواسطي. بغداد: دار المأمون، ١٩٨٦.

رشتي، جيهان أحمد. **الإعلام ونظرياته في العصر الحديث**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧١.

ريشنباخ، هانز. **نشأة الفلسفة العلمية**. ترجمة فؤاد زكريا. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

ريكمان، هـ.ب. **منهج جديد للدراسات الإنسانية: محاولة فلسفية**. ترجمة علي عبد المعطي محمد. بيروت: مكتبة مكاوي، ١٩٧٩.

زايتلن، إرفنج. **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان. الكويت: دار السلاسل، ١٩٨٩.

زريق، قسطنطين. **في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري**. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١.

ـــــ. **نحن والمستقبل**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧.

زكريا، فؤاد. **التفكير العلمي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة)

ـــــ. **الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية**. القاهرة: الهيئة العامة

للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٧١.

ـــــ. **خطاب إلى العقل العربي**. الكويت: مجلة العربي، ١٩٨٧. (كتاب العربي؛ ١٧)

ـــــ. **نظرة الإنسان العربي إلى الغرب**. الكويت: [الاتحاد العام للأدباء والكتاب]، ١٩٨١.

زيادة، معن. **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧. (عالم المعرفة؛ ١١٥)

سعد الدين، إبراهيم [وآخرون]. **صور المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

سعيد، إدوارد و. **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**. نقله إلى العربية كمال أبو ديب. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١.

السمالوطي، نبيل. **التنمية والتحديث: تحليل للأبعاد الاجتماعية والنفسية للتنمية الاجتماعية**. القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٥.

السمان، محمد عبد الله. **مشكلات الشباب بدول الخليج العربية في ضوء القيم الإسلامية**. البحرين: مكتب المتابعة، ١٩٨٥.

سميث، باتريك. **اليابان: رؤية جديدة**. ترجمة سعد زهران. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١. (عالم المعرفة؛ ٢٦٨)

السيد، السيد نصر الدين. **مجموعة من الكتاب: حضارة الحاسوب والأنترنيت**. [د.م.: د.ن.]، ٢٠٠٠. (كتاب العريب)

سيكوتوري، أحمد. **الثورة والدين**. ترجمة محمد البخاري. كوناكري، غينيا: الملتقى الفكري الدولي، ١٩٧٨.

شرام، ولبور. **أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية: دور الإعلام في البلدان النامية**. ترجمة محمد فتحي؛ مراجعة يحيى أبو بكر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.

شوشة، فاروق. **لغتنا الجميلة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، [١٩٧٣].

صابر، محمد. **مغامرات العقل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

صعب، حسن. **تحديث العقل العربي: دراسات حول الثورة الثقافية اللازمة**

للتقدم العربي في العصر الحديث. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩.

ضاهر، مسعود. **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩. (عالم المعرفة؛ ٢٥٢)

الطاهر، عبد الجليل. **أصنام المجتمع: بحث في التحيز والتعصب والنفاق الاجتماعي**. بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٥٦.

طه، عبد الرحمن. **فقه الفلسفة**. الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩. ٢ ج.

ج ١: **الفلسفة والترجمة**.

الطويرقي، عبد الله. **علم الاتصال المعاصر**. ط ٢. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧.

عاشور، محمد مهدي. **التعددية الأثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

عبد الحميد، حسن ومحمد مهران. **في فلسفة العلوم ومناهج البحث**. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٠.

عبد الحي، وليد. **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**. الدار البيضاء: عيون المقالات، ١٩٩٣.

عبد الله، ثناء فؤاد. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

عبد المجيد، عبد العزيز. **اللغة العربية: أصولها النفسية**. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٦.

عبد المجيد، وحيد. **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.

العروي، عبد الله. **الإيديولوجيا العربية المعاصرة**. ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٩.

عيسى، محمد طلعت. **فلسفة التغيير المخطط**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، [د.ت.].

غصيب، هشام. **جدل الوعي العلمي: إشكاليات الإنتاج الاجتماعي للمعرفة.** عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢.

غورباتشوف، م.س. **بيرويسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع.** ترجمة محمد أحمد شومان، يوسف عطا الله وحسان حيدر؛ مراجعة محمد أحمد شومان. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨.

فرانكفورت، هـ. [وآخرون]. **ما قبل الفلسفة: الإنسان في مغامراته الفكرية الأولى.** ترجمة جبرا إبراهيم جبرا. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

الفقي، مصطفى. **تجديد الفكر القومي.** ط ٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦. (الأعمال العامة، مكتبة الأسرة)

فيستر، أرنست. **ضرورة الفن.** ترجمة أسعد حليم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١.

قاسم، محمود. **المنطق الحديث ومناهج البحث العلمي.** ط ٥. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧.

قنصوة، صلاح. **فلسفة العلم.** ط ٢. بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣.

ـــــ. **الموضوعية في العلوم الإنسانية.** القاهرة: دار الثقافة للنشر، ١٩٨٠.

الكتاب السنوي السادس الكويتية لتقدم الطفولة العربية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ [الكويت: الجمعية، د.ت.].

الكتاب السنوي للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ [الكويت: الجمعية، د.ت.].

كرم، أنطونيوس. **العرب أمام تحديات التكنولوجيا.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (عالم المعرفة؛ ٥٩)

كلير، مايكل. **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية.** ترجمة عدنان حسن. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

كليش، فرانك. **ثورة الأمفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا والحياة.** ترجمة حسام الدين زكريا. [د.م.: د.ن.]، ٢٠٠٠. (عالم المعرفة)

كنيدي، بول. **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**. ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود. عمان: دار الشروق، ١٩٩٣.

كولماس، فلوريان. **اللغة والاقتصاد**. ترجمة أحمد عوض؛ مراجعة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠. (عالم المعرفة؛ ٢٦٣)

كييرا، إدوارد. **كتبوا على الطين: رقم الطين البابلية تتحدث اليوم**. ترجمة محمود الأمين. ط ٢. بغداد: دار المتنبي، ١٩٦٣.

مانهايم، كارل. **الإيديولوجية الطوبائية: مقدمة في علم اجتماع المعرفة**. ترجمة عبد الجليل الطاهر. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٦.

محمود، زكي نجيب. **أسس التفكير العلمي**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧.

ــــــ. **تجديد الفكر العربي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٧١.

ــــــ. **نافذة على فلسفة العصر**. الكويت: مجلة العربي، [١٩٩٠]. (كتاب العربي؛ الكتاب ٢٧)

المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠). (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩)

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **استراتيجية تطوير التربية العربية**. القاهرة: المنظمة، ١٩٧٦ .

مؤنس، حسين. **الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**. ط ٢. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (عالم المعرفة؛ ٢٣٧)

مور، توماس. **يوتوبيا**. ط ٢. ترجمة إنجيل بطرس سمعان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

ميد، هنتر. **الفلسفة: أنواعها ومشكلاتها**. ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٦٩.

الهيتي، هادي نعمان. **الاتصال الجماهيري: المنظور الجديد**. بغداد: دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٩٧.

ــــــ. **الاتصال والتغيير الثقافي**. بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٧.

ـــــ. **ثقافة الأطفال**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨. (عالم المعرفة؛ ١٢٣)

ـــــ. **الروح العلمية في ثقافة الأطفال وتداعيات الألفية الثالثة**. القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠٠٢.

ـــــ. **السمات الثقافية المعوقة للتنمية في المجتمع الريفي**. بغداد: [د.ن.]، ١٩٧٧.

ـــــ. **اللغة في عملية الاتصال الجماهيري**. بغداد: دار السامر، ١٩٩٧.

هيلبروتر، روبرت. **رأسمالية القرن الحادي والعشرين**. ترجمة كمال السيد. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.

الوردي، علي. **الأحلام بين العلم والعقيدة**. بغداد: مطبعة الرابطة، [١٩٥٩].

وو بن. **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي**. ترجمة عبد العزيز حمدي؛ مراجعة لي تشين تشونغ. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦. (عالم المعرفة)

ياسبرس، كارل. **القنبلة الذرية ومصير الإنسان**. بيروت: المكتبة الفلسفية، ١٩٥٩.

اليسار العربي. [القاهرة]: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠.

يسين، السيد. **العولمة والطريق الثالث**. ط ٢. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٠.

ـــــ. **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية**. القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠١.

يونغ، كارل غوستاف. **الإنسان ورموزه**. ترجمة سمير علي. بغداد: دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٨٤.

دوريــات:

أبو السعود، عطيات. «الوعي التاريخي بين الماضي والمستقبل: النهضة الأوروبية نموذجاً.» **عالم الفكر**: السنة ٢٩، العدد ٤، نيسان/إبريل حزيران/يونيو ٢٠٠١.

أنيس، عبد العظيم. «البحث الأكاديمي وحرية الفكر.» **الهلال**: حزيران/ يونيو ١٩٩٤.

بريش، محمد. «إطلالة على علوم المستقبل وحديث حول المفهوم.» **الشرق الأوسط**: ١٧/ ٢/ ١٩٩٠.

الببلاوي، حازم. «المنطقة العربية وتحديات المستقبل.» **الهلال**: نيسان/ إبريل ٢٠٠١.

البعلبكي، منير. «الاستدلال العلمي.» **مجلة العلوم**: العدد ٣، أيار/ مايو ١٩٥٦.

حلو، أكرم. «شطب التاريخ ونسيان يعرقانه النهوض.» **الحياة**: ٣١/ ١/ ٢٠٠١.

حمادة، نجلاء. «قيود على حرية البحث العلمي في العالم العربي المعاصر.» **باحثات**: العدد ٣، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.

«حول الأوضاع العربية الراهنة: مقابلة مع د. محمد عابد الجابري.» أجرى الحوار فرحان صالح. **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

الدوري، عبد العزيز. «الدافع القومي هو الذي قادني إلى التاريخ.» أجرى الحوار ماجد السامرائي. **البحرين الثقافية**: السنة ٦، العدد ٢٥، تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

الرميحي، محمد غانم. «المعوقات الثقافية للتنمية.» **البحرين الثقافية**: السنة ٧، العدد ٢٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

زريق، قسطنطين. «لقاء معه.» **الفكر العربي**: السنة ١، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٧٨.

زكي، أحمد. «عثرات العقول شر من عثرات الأقدام.» **العربي**: كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠.

سعادة، نايف. «الوسط العلمي في لبنان بين الحاضر والمستقبل.» **باحثات**: العدد ٣، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.

عبد الفضيل، محمود. «الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل.» **عالم الفكر**: السنة ١٨، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٨.

عجاوي، محمود أحمد. «التربية المستمدة وتحديات المستقبل.» **حولية كلية التربية**: السنة ٣، العدد ٣، حزيران/يونيو ١٩٨٨.

العروسي، سهيل. «إشكالية الثنائيات في الثقافة العربية.» **الفكر السياسي**: ربيع ـ صيف ٢٠٠٠.

غريب، سمير. «مستقبل الثقافة العربية في القرن الواحد والعشرين.» **البحرين الثقافية**: السنة ٧، العدد ٢٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

غصيب، هشام. «بحثاً عن الديمقراطية.» **الأفق العربي**: العدد ١، ١٩٨٢.

غليون، برهان. «في أسباب تأخر البحث العلمي في البلاد العربية.» **باحثات**: العدد ٣، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.

قبيسي، حسين. «السوسيولوجيا العربية بين العلم والإيديولوجيا: للعلم لسان أم ألسنة؟ وأسئلة أخرى.» **باحثات**: العدد ٣، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.

المنجرة، المهدي. «من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية.» **عالم الفكر**: السنة ١٨، العدد ٤، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٨٨.

ناصر، أيمن غريب. «اتجاهات نحو التحديث وعلاقتها بالمناخ النفسي ـ الاجتماعي.» **دروية علم النفس**: السنة ١٢، العدد ٤٥، شتاء ١٩٩٨.

الهيتي، هادي نعمان. «الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦.

ــــــ. «اتصالات الفضاء واحتمالات تأثيرها في الأسرة العربية.» **الأسرة العربية** (تونس): العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

ــــــ. «أدب الأطفال بين المدونة والتعصب.» **مجلة الطفولة والتنمية**: العدد ١، ربيع ٢٠٠١.

ــــــ. «إشكالية نقل ثقافة المجتمع إلى الشباب.» **الفكر العربي**: السنة ١٦، العدد ٨١، صيف ١٩٩٥.

ــــــ. «حدود الوعي بأهمية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.» **آفاق عربية**: كانون الثاني/يناير ـ نيسان/إبريل ١٩٩٨.

ــــــ. «الطفل الصغير يلعب... إذن هو يفكر!.» **خطوة**: العدد ١٣، تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

ـــــ. «الفضائيات الوافدة وظاهرة الانبهار بالغرب.» **آفاق عربية**: العدد ٣، أيار/مايو ١٩٩٧.

ـــــ. «من أجل تقييم علمي للتاريخ العربي.» **دورية الأجيال**: العدد ٢١، ١٩٧٠.

ـــــ. «الهوية الثقافية للأطفال العرب إزاء ثقافة العولمة.» **مجلة الطفولة والتنمية**: العدد ٢، صيف ٢٠٠١.

ندوات ومؤتمرات:

أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي: وقائع ندوة الكويت ما بين ٦ ـ ١٢ نيسان/إبريل ١٩٧٤ .إعداد وإشراف شاكر مصطفى. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٥.

بحوث المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب/جامعة فيلادلفيا. عمان: [د.ن.]، ١٩٩٧.

اللغة العربية والنهضة القومية (ندوة). بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٩.

ندوة الإعلام العربي ـ الأوربي: حوار من أجل المستقبل: أعمال المؤتمر الدولي السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي ـ الأوربي، من ٢٣ ـ ٢٥/ ٢/ ١٩٩٨ في البحرين (باريس: المركز، ١٩٩٨).

هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة. إشراف إنطوان زحلان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

اليسار العربية وقضايا المستقبل: أعمال. تحرير عبد الغفار شكر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.

٢ ـ الأجنبيـة

Books

Allen, Francis R. *Socio-Cultural Dynamics: An Introduction to Social Change*. New York: Macmillan, [1971].

Ash, Brian. *Faces of the Future: The Lessons of Science Fiction*. London: Elek, Penberton, 1975.

Broom, Leonard and Philip Selznick. *Sociology: A Text with Adapted Readings*. 6th ed. New York: Harper and Row, 1977.

Blake, Reed H. and Edwin O. Haroldsen. *A Taxonomy of Concepts in Communication*. New York: Hastings House, [1975].

Campbelle, James H. and Hall W. Hepler. *Dimensions in Communication: Readings*. New York: W.P.C.; Belmont: Wadsworth Pub. [1965].

Diaz Bordenave, Juan E. *Communication and Rural Development*. Paris: Unesco, 1977.

Dodd, C.H. *Political Development*. London: Macmillan, 1972.

The Encyclopdia Americana. International ed. Danbury: Grolier, 1994.

Flesch, Rudolf Franz. *The Art of Clear Thinking*. 7th ed. London: Collier Book, 1962.

Fukuyama, Francis. *The End of History and Last man*. New York: Free Press, 1992.

Gittler, Joseph. *Social Dynamics*. New York: McGraw, Hill, 1972.

Horton, Paul B. and Chester L. Hunt. *Sociology*. New York: McGraw-Hill, [1964].

Kneller, George F. *Educational Anthropology: An Introduction*. New York: Wiley, [1965].

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society:* Modernizing the Middle East. Glencoe, IL: Free Press, 1964.

Levitas, Gloria B. *Culture and Consciousness: Perspectives in the Social Sciences*. New York: Gerge Braziller, [1967].

Lin, Nan. *The Study of Human Communication*. Indianapolis: Bobbs-merrill Company, [1973].

Maranda, Pierre. *Mythology: Selected Readings*. Harmondsworth, Eng.; Baltimore, MD: Penguin Books, [1972].

Nagel, Ernest. *The Structure of Science: Problems in the Logic of Scientific Explanation*. New York: Harcourt Brace and World, [1961].

The New Encyclopaedia Britannica. Chicago, IL: Encyclopaedia Britannica, 1993. 32 v.

Scholes, Robert E. and Eric S. Rabkin. *Science Fiction: History, Science, vision*. London: Oxford University Press, 1977.

Schramm, Wilbur. *Mass Media and National Development: The Role of Information on the Developing Countries*. Stanford: Stanford University Press, 1964.

Welch, Claude E. *The Comparative Study of Political Modernization*. California: Wodsworth Pub. 1969.

Wood, Barbara S. *Children and Communication: Verbal and non verbal Language development*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1976.

فهرس